www.kassioun.org

1232

الاثنين 30 حزيران 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

بعد الزيادة: الحدُّ الأدنى للأجور يُغطي [12] يوميْن ونصف من الحدِّ الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة؟!

الافتتاحية

الجولان كان وسيبقى سورياً

بمجرد دخول وقف إطلاق النار بين الكيان وإيران حيز التنفيذ، بدأت الماكينة الإعلامية والسياسية الأمريكية و«الإسرائيلية»، بالترويج الكثيف لاتفاقات تطبيع قادمة مع «عدة دول في المنطقة». كما نشر عدد من الصحف والمواقع «الإسرائيلية» خلال اليومين الماضيين ما أسماه «تسريبات» عن اتفاقات مفترضة سيجري توقيعها مع سورية، تتخلى بموجبها سورية عن الجولان السوري المحتل، ناهيك عن كم الإشاعات الهائل عبر الفضاء الإلكتروني.

قبل أي كلام عن معنى هذه الحملة وأغراضها، ينبغي تثبيت حقيقة قانونية وأخلاقية ووطنية هي التالية: ليس من حقّ ولا من صلاحية أي سلطة في سورية أن تقدم على توقيع أي اتفاق «سلام» أو «حرب» ما لم تكن سلطة منتخبة انتخاباً مباشراً نزيهاً وشفافاً يُعبر عن إرادة الشعب السوري. أضف إلى ذلك أنه ليس من حقّ ولا من صلاحية حتى السلطات المنتخبة، أن تتخلى عن أي جزء من أراضي البلاد، وذلك عملاً ليس فقط بكل الدساتير السورية السابقة، بل وأيضاً عملاً بالإعلان الدستوري القائم حالياً، وبمادته الأولى التي تقول حرفياً: «الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وهي وحدة جغرافية سياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها».

مسألة أخرى تحتاج إلى تثبيت؛ وهي أنه حتى إذا تركنا جانباً البعد القانوني والأخلاقي والوطني، وناقشنا ما يُطرح من «سلام» مفترض، من وجهة نظر براغماتية مصلحية بحتة، فإنه ما ينبغي أن يكون واضحاً في أذهاننا كسوريين، أن الكيان لا مصلحة له في أي سلام حقيقي، لا في سورية، ولا في المنطقة ككل؛ ما يمكن أن يخدم استمرار وظيفته كأداة في السيطرة الغربية على منطقتنا، هو استسلام وخضوع يقود نحو التدمير الذاتي، ونحو الحروب الداخلية ونحو التقسيم، و«الإسرائيلي» يملك من العجرفة والصفاقة الرسمية، ما يكفي ليعلن هذه الأهداف و« يُبشر» بها، عند كل سانحة؛ أي أهداف تقسيم سورية على أسس طائفية ودينية وقومية.

بالانتقال إلى الغرض من الحملة الإعلامية السياسية التي أشرنا إليها، يمكن أن نلخص الأمر بالنقاط التالية:

أولاً: إذا كان البعض قد توهم أن سقوط نظام الأسد هو انتصار أمريكي–«إسرائيلي»، وأن سورية ستتحول إلى محمية أمريكية، وأن «الإسرائيلي» سيكون سيد المنطقة والبلطجي المتحكم بها، فإن حرب الـ 12 يوماً، ومواقف الدول العربية والإقليمية خلالها، ونتائج تلك الحرب، ينبغي لها أن تُزيل الغشاوة عن الأبصار والبصائر...

ثانياً: يسعى «الإسرائيلي» ومعه الأمريكي إلى الحدّ من النتائج والتداعيات السلبية بعد فشلهما في الحرب على إيران، «والتي لم يظهر منها إلا جزء يسير والأجزاء الأكبر ستتكشف يوماً وراء يوم». وفي هذا السياق، فإنهما يسعيان إلى إقامة سيرك سياسي عالمي، وفي منطقتنا، لتقديم ألعاب بهلوانية حول «الانتصار الساحق»، لتقليل مفاعيل الفشل وتأخيرها، ولمحاولة التعويض عنها إنْ أمكن.

ثالثاً: مركز الثقل العالمي بأبعاده الإنتاجية، الاقتصادية، والعسكرية والبشرية والتكنولوجية وحتى الثقافية، انزاح نحو الشرق وانتهى الأمر، ولا عودة عن ذلك، وضمناً فإن مشروع الشرق الأوسط «الإسرائيلي»–الأمريكي، بات محكوماً بالتلاشي وبالهزيمة النهائية ضمن آجال قصيرة إلى متوسطة. من يريد النظر إلى المستقبل السوري بعين المصلحة الوطنية السورية، عليه أن يُدرك هذه الحقائق، وأن يعمل وفقاً لها، وأن يتحضر لتحول عودة الجولان المحتل من حلم بعيد المنال، إلى إمكانية واقعية قابلة للتحقق... أيضاً ضمن آجال قصيرة إلى متوسطة.

شؤون عمالية

التوازن مفقود بين زيادة الأجور ووسطي تكاليف المعيشة للعمال

02

شؤون محلية

الموارد المائية في سورية... الواقع والتحديات والحاجة لخطة وطنية شاملة

06

ملف «سورية 2025»

القوى القارية والقوى المحيطية وحرب الـ 12 يوماً... «2/1»

09

شؤون عربية ودولية

12 يوماً... حربٌ خاطفة بتداعيات كبرى

17

أجور لا تكفي حياةً آدميّة

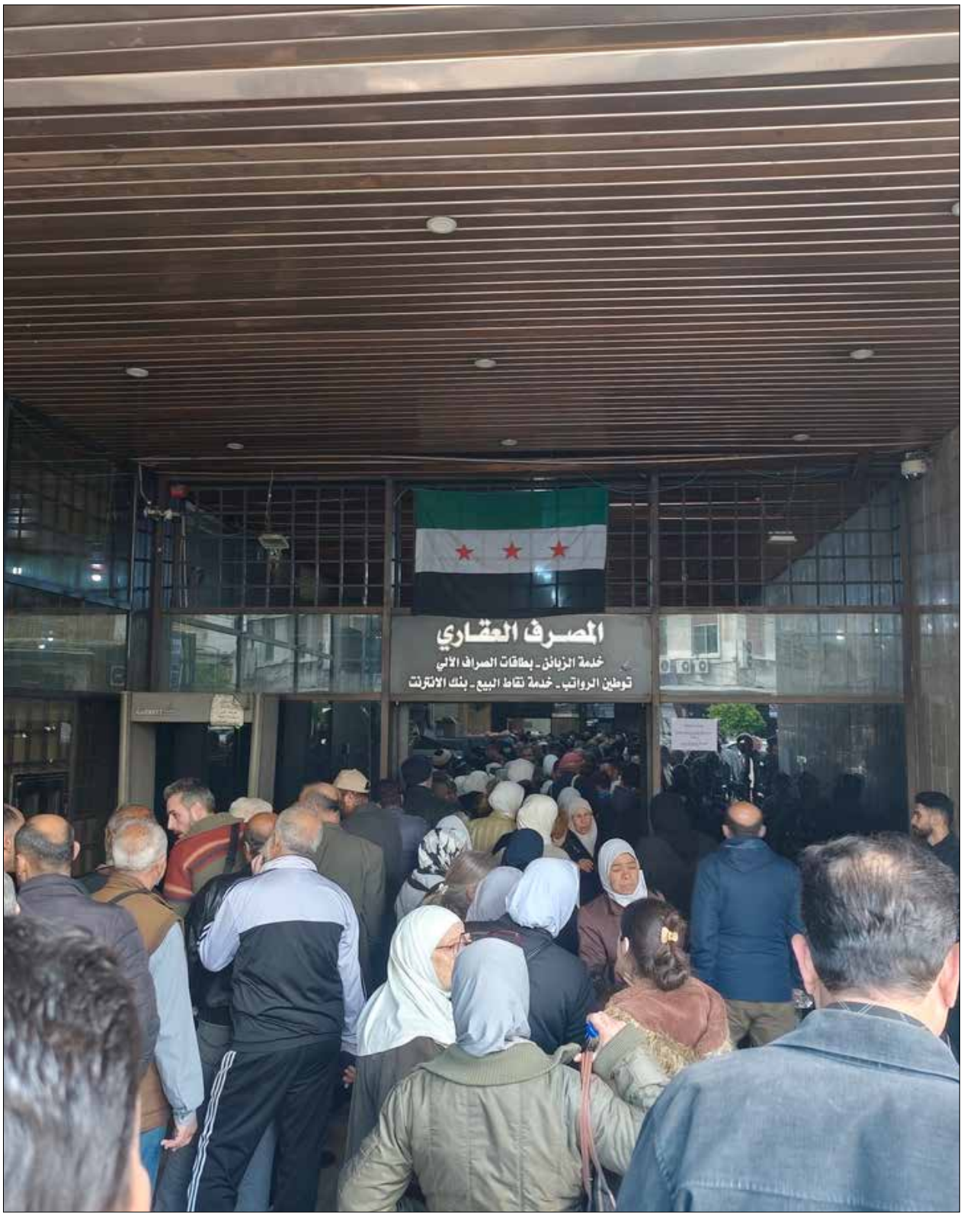

مع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة بوتيرة متكرِّرة، باتت الفجوة بين الدخل الشهري والإنفاق الضروري أكثر وضوحاً وحدّة، وخاصة لدى العمّال ذوي الدخل المحدود. فعلى الرغم من الزيادة الأخيرة في الحد الأدنى للأجور إلى 750 ألف ليرة سورية في القطاع العام، إلّا أنّ هذا الرقم لا يمثل سوى جزءٍ ضئيل من الحد الأدنى اللازم للمعيشة، والذي تقدّره الدراسات الاقتصادية في «قاسيون» بأكثر من 8 مليون ليرة شهرياً لأسرة مكوَّنة من خمسة أفراد.

■ فرح عمار

عامل بين نارين

لعلّ قصة «مروان»، العامل في إحدى الدوائر الخدمية الحكومية، توضّح عمق هذه الأزمة. مروان، وهو أب لثلاثة أطفال، يعمل منذ ما يزيد عن 15 عاماً، ويتقاضى بعد الزيادة الأخيرة قرابة 850 ألف ليرة شهرياً. ومع ذلك، فإن نفقاته الأساسية – من غذاء، ومواصلات، ومدارس، وفواتير – تتجاوز ثلاثة أضعاف دخله. يقول: «الراتب يخلص قبل ما يبلش، وما في شي بوقف، كل يوم في غلاء جديد».

تشير دراسات سابقة إلى أن الراتب يغطي 7–10% فقط من تكاليف المعيشة الفعلية. فعلى سبيل المثال، سعر جرة غاز واحدة تعادل 23% من الراتب، بينما تكلفة وجبة غذاء بسيطة لعائلة ليوم واحد تتجاوز 50 ألف ليرة. أما المواصلات، فهي تستهلك ما لا يقل عن 200 إلى 400 ألف شهرياً، في حال استخدام وسائل النقل العامة فقط.

أمام هذا الواقع، يلجأ معظم العمال إلى مصادر دخل إضافية، غالباً في أعمال غير منظمة، تمتد ساعات العمل فيها إلى أكثر من 12 ساعة يومياً. هذه «الوظائف الثانوية» لا توفّر دخلاً ثابتاً، لكنها ضرورة لتفادي الجوع أو الاستدانة. مروان مثلاً يعمل مساءً في تنظيف المحالّ التجارية، لكنه يقول: «الجهد مضاعف والعائد زهيد، ومع هيك مضطر».

اللافت في المشهد هو التفاوت الطبقي الواضح الذي أصبح مرئياً حتى في الشوارع، حيث ترتفع أعداد السيارات الفارهة في المدن، مقابل عجز العامل عن استخدام المواصلات العامة لارتفاع أسعارها؛ ففي الجهة المقابلة للسيارات الفارهة درّاجات نارية وهوائية تسدّ هذه الفجوة الجديدة. السيارة، التي كانت يوماً من مظاهر الاستقرار المعيشي، أصبحت اليوم رمزاً للفجوة الطبقية التي تعمّقت بفعل السياسات الاقتصادية الحالية.

النقابات خارج القرار

النقابات العمالية، من جهتها، لا تزال بعيدة عن الفعل الحقيقي. وتُطرح تساؤلات مشروعة عن مدى قدرتها على حماية مصالح العمال في ظل هذا الانحدار المستمر في القوة الشرائية، وغياب أيّ آلية فعالة لربط الأجور بمعدلات التضخم الفعلية.

إن قصة مروان ليست حالة فردية، بل تمثّل واقع غالبية العمال في سوريا. وهي تدق ناقوس الخطر حول مستقبل الطبقة العاملة، التي تمثل عماد الإنتاج والاستقرار الاجتماعي، في ظل غياب سياسات اقتصادية عادلة وشاملة.

فهل يستمر تجاهل هذا الواقع؟ أم أنّ الوقت قد حان لإعادة بناء منظومة الأجور بما يضمن حياة كريمة للعامل لا مجرد ما يسمّى «بقاءه»؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

التوازن مفقود بين زيادة الأجور ووسطي تكاليف المعيشة للعمال

تعيش الطبقة العاملة والعاملون بأجر، وكذلك عموم فقراء الشعب السوري «العنيد» حالة كارثية من تدهور أوضاعهم المعيشية، وتزداد كارثية أوضاعهم أكثر جرّاء مجمل القرارات التي صدرتْ تباعاً، والقاضية بتسريح العمال والموظفين وإعطاء قسم كبير منهم إجازات قسرية لمدة ثلاثة أشهر، وكذلك إغلاقات المعامل في القطاعات الإنتاجية المختلفة، رغم الادعاءات الكثيرة بأن الحكومة ستدعم الإنتاج، ولكن الحقيقة أنها ذاهبة إلى تدمير ما تبقى من مراكز الإنتاج لصالح الاستثمارات الموعودة بها، والتي لن تأتي لأسباب كثيرة باتت معروفة.

أثَّرت هذه الأوضاع المريرة التي يعيشها العمّال في دفعهم للتحرك دفاعاً عن حقهم الدستوري الذي ألغته حكومة تصريف الأعمال، وتركتهم لمصيرهم المظلم مع عائلاتهم. حركة العمال لم تكتملْ ولم تفعل فعلها المطلوب، وهو الضغط على حكومة تصريف الأعمال للعودة عن قراراتها المتَّخذة جُوراً بحقّ ألوف العمّال والموظَّفين، وإعادتهم للعمل، والسبب الرئيس في ذلك، أنّ الطبقة العاملة تُكوِّنُ خبرتها الجديدة بالدفاع عن حقوقها بالتجربة، والتجربة ستمكّنها من النضج والخبرة اللازمَين لها في عملية المواجهة التي لن تنقطع ولن تستكين، وإنْ توقفت مؤقتاً بسبب الأحداث الدامية التي حصلت في الساحل السوري، وهذه الأحداث قد أثّرت على عملية التواصل مجدَّداً، ولكنها ستعاود الكَرّة مرة أخرى ومرات، وليس لها خيار آخَر إلّا المواجهة والدفاع عن حقّها وحقّ أطفالها في العمل.

إنّ الحكومة تعيد المسارَ نفسَه الذي كان يسلكه النظام المخلوع، في تعامله مع أجور العمال وزيادتها، وهنا يجدر التنويه بأن الزيادة الأخيرة على أجور العمال ليست كسابقاتها، ولكنها تبقى غير محققة للتوازن المفترض بين الأجور ووسطي معيشة العمال، لأن إزالة الدعم الذي جرى عن الخبز والمحروقات وارتفاع أجور النقل وأي رفع قادم لمواد أخرى كالخبز والكهرباء ستُبخّر الزيادة الممنوحة، خاصة وأن السوق يعمل على هوى المتحكمين به، ويفرض الأسعار المناسبة للمتحكمين بمجريات السوق من حيث البيع والشراء.

عمال القطاع الخاص محرومون من الزيادات على أجورهم، وترك هذا الأمر لأرباب العمل، في أن يمنحوا زيادة الأجور أو يبقوا على الأجور كما هي، مع أن الحكومة قد ناشدت أرباب العمل لزيادة أجور عمالهم، ولم تفرض عليهم سوى سماع المناشدة إن رغبوا أخذوا بها، وإن لم يرغبوا فليس عليهم حرج.

النقابات كما هي عادتها القديمة مع النظام الساقط، ترسل برقية الشكر والامتنان لمانح «المكرُمة» المقدَّمة للعمّال، مقدِّمين له الولاء دون النظر لواقع العمّال الذي يعيشونه، ودون النظر لدورهم المفترض أنْ يقوموا به، بأنْ يكونوا إلى جانب العمّال في حراكهم واحتجاجاتهم. ونعتقد أنّ هذا لن يحدث من قبل النقابات طالما هذه القيادات تبحث عن مصالحها أولاً.

الطبقة العاملة ستشق طريقها مرة أخرى، وستبدع في الدفاع عن حقوقها، والجانب الأهم في هذا الموضوع قدرتها على تنظيم نفسها. والتنظيم سيوجد تلك القيادات العمالية الواعية المسلَّحة بفكر طليعي، يمكّنها من قيادة نضالات العمّال على مساحة الوطن، دون السماح لأحد بالهيمنة على قرارها المستقلّ، وموقفها الطبقي، المنطلق من المصالح الجذرية للطبقة العاملة.

حقّ الإضراب وبعضُ الذرائع المُستخدمة لتعطيله

ما يزال الحق في الإضراب محلَّ استهجانٍ ورفضٍ لدى أصحاب العمل، وخاصة أولئك الذين يتبنون السياسات النيوليبرالية، حيث يتعرض حقُّ الإضراب لهجومٍ دائمٍ على الصعيد العالمي من قبل هذه القوى. ويُعتبر الإضراب حقاً محمياً من خلال تشريعات واتفاقيات منظمة العمل الدولية، وبإجماع دولي، كنتيجة لطبيعة علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويُعدُّ الحق في الإضراب وكذلك الحق في المفاوضات الجماعية، من أهم الأدوات التي يستطيع العمال استخدامها في الدفاع عن أنفسهم ضد انتهاكات حقوقهم.

■ نبيل عكام

وبالرغم من أنّ تلك الحقوق العمّالية متوفرةٌ إلى حد ما في البلدان الأكثر تقدماً في العالَم، غير أنها تتعرض لخروقاتٍ وتراجعٍ منذ سنوات، وخاصة بُعد العقدَ الأول من هذا الألفية. حيث قام أصحاب العمل بالاعتراض عليه أمام هيئة الأمم المتحدة نفسها، وقاموا بمقاطعة أعمال منظمة العمل الدولية في عام 2012، وهي مقاطعة غير مسبوقة منذ إنشائها. وذلك تزامناً مع بدء وصول الحكومات الأكثر يمينيّة التي تنهج السياسات النيوليبرالية. وتعمد إلى إصدار تشريعات جديدة لعرقلة الحق في الإضراب والحد منه، وهو الحق الذي يُعتبر أساس قوة الطبقة العاملة كأداة للضغط والدفاع عن حقوقها.

في أوروبا مثلاً، كان النموذج الاجتماعي السابق متقدماً عن غيره من الدول في مناطق أخرى في مجال حقوق العمال. واليوم، مع صعود اليمين المتطرف، يتفاقم خطر تآكل حقوق العمال من قِبَل الحكومات والشركات بشكل مُتسارع، حيث أُضعفت الحماية القانونية لحق الإضراب بشكل ملحوظ في المملكة المتحدة والمجَر وألبانيا ومولدوفا والجبل الأسود. وقامت السلطات بحملات قمعية ضد العمال المضربين في فنلندا وبلجيكا وفرنسا. وحسب مؤشّر الحقوق العالمي لعام 2025، منذ عام 2014، تمّ انتهاك الحق في الإضراب في أكثر من 90% من دول الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وأكثر من 80% من دول الأمريكيَّتين، وأكثر من 70% من دول أوروبا، على الرغم من أنها المنطقة التي ترسَّخ فيها هذا الحق بشكل أفضل.

وخلال العقد الأخير، تزايد التوجُّه نحو تقييد الإضراب من خلال وضع شروط عليه. إنّ هذه السياسات الجديدةَ إساءةُ استخدام تشريعيّ، إذ تسعى إلى تقييد حق الإضراب عملياً، من خلال وضع تعريف فضفاض لما يسمى في كل دولة «الخدماتَ الأساسية»، وذلك بهدف تقييد أو حظر اللجوء إلى الإضراب في عدد متزايد من القطاعات. ومن جهتها، تُعرّف منظمة العمل الدولية الخدمات الأساسية بأنّها تلك التي يؤدّي انقطاعها إلى تعريض «حياة السكان وسلامتهم الشخصية أو صحتهم للخطر». غير أنّ هناك عدداً من البرلمانات تسنُّ تشريعات لتوسيع نطاق هذا التعريف ليشملَ قطاعات مثل النقل والتعليم والصحة وغيرها، إلى حدٍّ يقضي تقريباً على قدرة الإضرابات، وهي القدرة التي تشكّل أساساً للضغط.

يقول المؤرِّخ الفرنسي ستيفان سيرو، المختصّ في علم اجتماع الإضرابات والنقابات والعلاقات الاجتماعية: «إنّ ما يحدد نجاح الإضراب هو قدرته على تعطيل النظام الاقتصادي. وإذا تمّ إقرار التشريع بهدف جعل الإضراب غير معطّل قدر الإمكان، فإنّ ذلك يشبه حرمانَه من حقّه في الوجود؛ لأنه على الرغم من أنّ نصَّ القانون يسمح بوجود الإضراب، إلا أنّه يميل إلى قتله في جوهره».

ويوضح الخبير الدولي في هذا المجال، الدكتور في قانون العمل مارسيلو دي ستيفانو، أستاذ في جامعتين حكوميتين في بوينس آيرس، وعضو اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمّال في الأمريكيتين، وممثّل اتحاد العمال «CGT» في الأرجنتين: «من المستحيل فهم حرية تكوين النقابات دون ممارسة وظائفها الثلاث: الاعتراف بالنقابات العمالية والنشاط النقابي، والمفاوضة الجماعية، والحق في الإضراب كأداة للتوازن الاجتماعي تسمح باكتساب الحقوق».

الطبقة العاملة

المغرب: إضراب عمّال منجم «إميضر»

نفّذ عمّال فرع منجم إميضر التابع لشركة «معادن إميضر» إضراباً تحذيرياً ناجحاً يوم الثلاثاء 24 حزيران الجاري، شلّ جميع مرافق العمل بالمنجم، وذلك احتجاجاً على نقض إدارة الشركة لاتفاقية السكن المبرمة مع النقابة. وقال فرع النقابة الوطنية المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إنّ الإدارة لم تُفرج حتّى الآن عن الدفعتين الأولى والثانية من منحة السكن، رغم التحذيرات المتكرّرة من خطورة هذه المماطلة. وأكد مكتب الاتحاد المحلّي للكونفدرالية في بيانٍ له دعمه المبدئي غير المشروط لمعركة عمال فرع منجم إميضر من أجل حماية حقوقهم ومكتسباتهم العادلة والمشروعة، مهنّئاً إيّاهم على نجاح هذه الخطوة التحذيرية. وأضاف أنّ ما قامت به إدارة الشركة يُعَدُّ خرقاً سافراً للاتفاق مع النقابة، محمّلاً الإدارة تبعات هذا القرار غير المدروس.

هولندا: إضراب عمّال مراكز توزيع «ألبرت هاين»

أعلن اتحاد العمال الهولندي يوم الأربعاء بدء مئات العمال المؤقتين إضراباً في مراكز توزيع «ألبرت هاين»، وهي أكبر شركة للتجارة بالتجزئة في هولندا ومالكة لسلسلة متاجر سوبّرماركت، مطالبين بتحسين شروط العمل في اتفاقية العمل الجماعية. حيث تبدأ الإضرابات في مركزي التوزيع في خيلدرمالسن وبيناكر، وسيتبعها إضرابات في مواقع وشركات أخرى. يطالب الاتحاد بأنّ يحصل العمال المؤقتون على شروط العمل نفسها التي يحصل عليها الموظفون الدائمون لدى عملائهم. وإذا تعذّر ذلك، فيجب تحديد تعويضات واضحة. في وقت سابق، وجّه اتحاد العمال الهولندي إنذاراً نهائياً إلى منظمات أصحاب العمل في قطاع التوظيف المؤقت ونقابات عمال النقل بشأن هذا الأمر، وقد انتهت صلاحية هذا الإنذار الآن. من جهتها، أفادت «ألبرت هاين» أنها ليست طرفاً في النزاع بين النقابات ووكالات التوظيف المؤقت بشأن اتفاقية العمل الجماعية.

النرويج: عمّال حفر النفط يوافقون على اتفاق بشأن الأجور

وافقت نقابات العمّال النرويجية على اتفاق بشأن الأجور، متجنّبةً بذلك إضراباً على منصّات حفر النفط والغاز البحرية العائمة. وكانت النقابات قد أعلنت أنّ العاملين على ثلاث منصّات كانوا مستعدّين للإضراب بدءاً من 25 حزيران/يونيو إذا فشلت المفاوضات مع الإدارة. يشمل اتفاق الأجور بين جمعية مالكي السفن النرويجية ونقابات العمال أكثر من 7200 عامل. وكان من المتوقع أن يتصاعد الإضراب ليشمل منصات إضافية خلال أيام، مما قد يؤثر على إنتاج النفط والغاز لاحقاً. صرحت النقابات الثلاث بأن اتفاق الأجور منح عمال حفر النفط زيادة مجزية في الأجور. ووافق العمال الذين يعملون في شركات النفط على الاتفاق، بمن فيهم العاملون في إنتاج النفط والغاز، ممّا حال دون الإضراب.

رومانيا: إضراب عمال السكك الحديدية

تشهد شركة السكك الحديدية الرومانية لنقل الركّاب «سي إف آر كالاتوري» استعداد عمّالها للإضراب. وأعلن رئيس اتحاد نقابات عمال السكك الحديدية في رومانيا أنّ الإجراءات التمهيدية للإضراب ستبدأ في الأول من تموز/يوليو إذا لم يُوقَّع اتفاق العمل الجماعي الجديد على مستوى الشركة. من جهته، أعلن المدير العام للشركة في مؤتمر صحفي عُقد في وقت سابق من شهر حزيران/يونيو أنّ الشركة لديها ميزانية للبقاء وليست ميزانية للتطوير، وتواجه خطر الإعسار، لكنها لن تفلس ولن توقف حركة المرور. وطلب تخصيص مبلغ للشركة لعام 2025 يُعادل ما تمّ تنفيذه في العام الماضي. وأشار إلى أنّ الحزمة المالية الأولى المُقرّة في كانون الأول/ديسمبر الماضي خفّضت ما يقرب من 250 مليون ليو روماني من إعانات النقل بالسكك الحديدية الممنوحة للطلاب.

أفكار متقاطعة

دم على عتبة «بيت الله» من القاتل، وكيف «نثأر»؟
ربما لا يوجد ما هو أكثر تراجيدية من أن تُرتكب مجزرة بحق رجال ونساء وأطفال يؤدّون الصلاة من أجل السلام، داخل دار عبادة تحمل اسم قدّيس، وباسم الله. أمام هذا المشهد، تبدو اللغة خرساء، عاجزة عن التعبير عمّا يختلج النفس. هنا، ينبغي للعقل أن يتكلّم، الجانب العاطفي والانفعالي على مشروعيته، وحدها لا يرتقي إلى مستوى المأساة.

■ رمزي السالم

1

بعد كل عملية إرهابية أو مجزرة جديدة، تنصرف أغلب التحليلات إلى الجوانب الجنائية: طريقة التنفيذ، المنفذ، الأداة، والجهة الفاعلة إن وُجدت.
وفي غمرة الجدل والندب والاتهامات المتبادلة، يغيب البعد السياسي، رغم كونه البُعد الجوهري. فكل مشكلة أمنية، في ظروف الأزمة، هي في جوهرها مشكلة سياسية. ولا يمكن مقاربتها مقاربة صحيحة إلا باعتبارها جزءاً من الأزمة العامة في البلاد وأحد مخرجاتها.

دون هذا الفهم، يصبح الحديث عن الدم المسفوك – بغضّ النظر عن النوايا – نوعاً من اللغو والمزايدة، التي تؤدي الوظيفة نفسها التي يريدها «مدير عمليات الدم».

2

في بنية اجتماعية هشّة، يعمل قانون «الفعل ورد الفعل» بكامل فعاليته. تنشأ قوة دفع ذاتية تعيد إنتاج نفسها، فيتجدد زخمها وتتسع رقعة تأثيرها، وتستبيح مساحات أوسع من الوعي الجمعي.
ويغيب التفكير العقلاني، وتتفلت الغرائز. وأكثر أشكال الغرائزية انحطاطاً هو حين يأخذ الفعل ورد الفعل طابعاً هويّاتياً – دينياً أو طائفياً أو عرقياً. هنا يتحقق الهدف الحقيقي لسفك الدماء: تعميق الانقسامات التقليدية.
وهذه الانقسامات بدورها تمكّن الزعامات التقليدية من فرض نفسها، لتُرسِّخ الانقسام وتُؤَسِّس له، فيصبح لكل جماعة ناطق رسمي ومجالس وهيئات، تُكرّس واقع التجزئة والانقسام.

عودة بسيطة إلى مسار تطور الأزمة السورية وما خلّفته من جراح، تكشف لنا حقيقة مؤلمة:
إحدى وظائف العنف والدم كانت – وما زالت – تهشيم الهوية الوطنية، لصالح هويات فرعية. وهذا ما تسارع بعد 8 ديسمبر وانهيار السلطة السابقة، حيث بدأت هياكل «رسمية» بالظهور، تدّعي تمثيل جماعات سورية تحت ذريعة «حمايتها»، وتحت قداسة الدم يمنح القائمون على هذه الهياكل لأنفسهم حق اتخاذ مواقف مصيرية، بل واستدعاء قوى خارجية لحماية الجماعة.
طالما أن «المنقذ المفترض» – أي السلطة – لا يقوم بواجبه، صمتاً أو تواطؤاً من بعض الأجنحة، تبدأ رحلة البحث عن داعم دولي أو إقليمي. وهكذا تُعبّد الطريق لمشروع التقسيم، أو على الأقل ترسيخ نموذج «الدولة الهشّة»، وصولاً إلى شرعنة «دولة المكونات» وفي الحال هذه يصبح من يدعي تمثيل الضحية والقاتل فريق عمل واحد لتحقيق الهدف ذاته بغض النظر عن اختلاف النوايا والغايات.

> **إحدى وظائف العنف والدم كانت – وما زالت – تهشيم الهوية الوطنية لصالح هويات فرعية**

3

ينبغي ألا تذهب دماء ضحايا مجزرة الكنيسة هدراً. فهي دماء مقدّسة، ككل دم سوري أريق.
وهذه القداسة تتطلب معرفة السبيل الصحيح للثأر، ومعرفة كيفية إيقاف مسلسل الدم.
لا يمكن الانتقام لهؤلاء من موقع ديني ضيّق، فدمهم ليس مسيحياً فقط، بل هو دم مواطنين سوريين، دم وطنٍ مجروح، والخلاف الجوهري مع السلطة ليس لأنها تمثل طائفة أو جماعة دينية، ولا هو خلاف ثقافي حول السلوك واللباس وعدد الأفراد في الاسرة الواحدة، بل هو خلاف سياسي، مرتبط بطبيعة مشروعها، وتحديداً بطريقة إدارتها لاستحقاقات المرحلة الانتقالية، وفهمها لطبيعة الأزمة السورية وأدوات حلها.

4

لا يكفي – ولا يجوز – تعليق كل العجز والقصور على إرهاب «داعش»، كما كان يحدث أيام النظام السابق. داعش ليست أشباحاً، وليست طائفة، بل هي مشروع سياسي، أداته الوحيدة الإرهاب.
ومواجهة هذا المشروع لا تكون أمنيّة أو إعلامية فقط، بل تبدأ أولاً بتجفيف المستنقع الذي ازدهر فيه: مستنقع الحرب، والتجويع، والقمع، وامتهان الكرامة، والتدخل الخارجي.
وحدها معركة وطنية شاملة، يشارك فيها كل السوريين العقلاء، يمكن أن تُسهم في دفن داعش وسواها.
ومن هنا، تأتي أهمية انعقاد مؤتمر وطني سوري عام، بمشاركة كل القوى السياسية والمجتمعية، ليقرر السوريون مصيرهم بأنفسهم.

5

نختصر فنقول:
يجب توظيف كل المعارف، وكل الألم والقهر المتراكم، لدفع عجلة الحل. لا بد من معالجة الأزمة من جذورها، وفق برنامج سياسي عابر للهويات التقليدية.
فالقاتل ليس فرداً أو جماعة أو طائفة فقط.
القاتل هو من أطلق الرصاصة الأولى، ومن ردّ عليها بعنف مضاد.
القاتل هو الأوهام التي سيطرت على بعض النخب بإمكانية الحسم السريع، وهو القبضة الأمنية التي خنقت الناس، وهو التدخل الخارجي الذي شرّع الأبواب للموت.
القاتل هو تحويل القضية إلى صراع بين البكيني والبوركيني، وتقسيم السوريين بناءً على مظاهرهم.
القاتل هو ثقافة الانتظار والترهّل والتردّد، والانكماش العقيم للنخب الوطنية الديمقراطية عن الفعل والمبادرة وإبداع الحلول حتى الآن.

دم مار إلياس، كدم أي ضحية في هذا البلد، من القامشلي إلى حلب وإدلب إلى الساحل الى السويداء ودرعا ينبغي ألا تكون مناسبة للحزن فقط رغم كل مشروعيته، بل صرخة في وجه الجميع:
كفى نزفاً، كفى تذرعاً بالدم لتبرير مشاريع الآخرين، كفى إعادة إنتاج القتلة بثياب جديدة.

الموارد المائية في سورية...

الواقع والتحديات والحاجة لخطة وطنية شاملة

تُعد الموارد المائية من أهم عناصر البنية الأساسية في سورية، لما لها من تأثير مباشر على الأمن المائي والغذائي والاجتماعي والاقتصادي، خاصة في بلد يعتمد بشكل كبير على الزراعة والصناعات المرتبطة بها.

إلا أن هذه الموارد تواجه في العقود الأخيرة تحديات كبيرة، أبرزها التغير المناخي– الجفاف– التلوث– التعديات على مصادر المياه– والإدارة غير المستدامة، ما أدّى إلى عجز مائي متزايد يهدد حاضر البلاد ومستقبلها.

الواقع الراهن للموارد المائية في سورية

تمتلك سورية مصادر مائية متنوعة تشمل:
الأنهار الدولية والمحلية مثل نهر الفرات– نهر العاصي– نهر الكبير الشمالي والجنوبي وغيرها.
المياه الجوفية المنتشرة في معظم الأحواض الداخلية.
الينابيع الطبيعية مثل نبع بردى والفيجة ونبع السن.
مياه الأمطار المستخدمة في الزراعة البعلية.
الموارد المائية المتجددة سنوياً

وفقًا لتقديرات قبل الأزمة «2010» والمراجعات الأحدث حتى 2023:

المصدر	الكمية المتاحة «مليار م3 بالسنة»
نهر الفرات	7-6,8
نهر العاصي	1,2
الأنهار الساحلية	0,6
المياه الجوفية المتجددة	5-4,5
مياه الأمطار المستثمرة	3,5-2
الينابيع	1
المجموع التقريبي	17-15 مليار م3

الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية بسبب حفر آلاف الآبار العشوائية خاصة في سهل الغاب وغوطة دمشق

العجز المائي ومسبباته

رغم هذه الوفرة النسبية في المصادر، تعاني سورية من عجز مائي سنوي يُقدّر بـ 1 إلى 3 مليار م^3، ويُتوقع أن يتزايد هذا العجز مستقبلاً بسبب عدة عوامل:
الجفاف وتغير المناخ، الذي يتجلى بانخفاض معدلات الهطل المطري بنسبة تصل إلى 25% في بعض المناطق منذ 1995، بالإضافة إلى زيادة موجات الجفاف، خاصة في شمال شرق البلاد، التي تُعدّ سلة غذاء سورية.
التلوث وتدهور جودة المياه، مثل تلوّث نهر العاصي وبعض ينابيع الشرب بالصرف الصحي والصناعي، وكذلك غياب الرقابة البيئية وتوقف مشاريع معالجة المياه في بعض المناطق.
الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية، بسبب حفر آلاف الآبار العشوائية، خاصة في سهل الغاب وغوطة دمشق، بالإضافة إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية بمعدلات مقلقة في السنوات الأخيرة.
نقص البنية التحتية المائية، خاصة تهالك شبكات الري والمياه التي يعود بعضها إلى عدة عقود، وكذلك فقدان نحو 40% من مياه الشرب بسبب التسرب في الشبكات.
النمو السكاني والتوسع العمراني، فتزايد عدد السكان وتوسع المدن زاد الطلب على المياه، وتضاعف استهلاك المياه المنزلية في المدن الكبرى مثل دمشق وحلب.

توزيع استهلاك المياه حسب القطاعات

القطاع	معدل الاستهلاك «مليار م3 بالسنة»	النسبة من الاجمالي
الزراعة	13–12	90–85%
الاستخدام المنزلي	1,5–1	10–6%
الصناعة	0,7–0,5	5%
المجموع	15,2–14	100%

ملاحظة: تُهدر أكثر من 50% من المياه المخصصة للزراعة بسبب تقنيات الري التقليدية «الغمر».

أهمية وجود خطة وطنية شاملة لإدارة الموارد المائية

لماذا نحتاج إلى خطة وطنية الآن؟
لضمان الأمن المائي المتمثل بتأمين مياه الشرب للأجيال القادمة، وتحقيق العدالة في التوزيع بين الريف والحضر.
لحماية الأمن الغذائي، فالزراعة تستهلك معظم المياه، وارتباط الإنتاج الزراعي بالمياه يجعل من سوء الإدارة خطراً على توفر الغذاء الوطني.
لدعم الاقتصاد الوطني، فالمياه عنصر حيوي في الصناعات الزراعية والتحويلية. وتحسين الإنتاجية الزراعية يتطلب وفرة وجودة في المياه.
للحد من النزاعات المجتمعية، فالصراعات على مصادر المياه بين القرى والمناطق بدأت تظهر، لذلك فإن الإدارة الشفافة والفعالة ضرورية لمنع تأزم الأوضاع.

عناصر الخطة الوطنية المطلوبة

يمكن تلخيص الخطة بالنقاط الرئيسية الآتية:
إدارة الطلب وليس فقط العرض من خلال ترشيد الاستهلاك، وتقنين استخدامات المياه.
إعادة تأهيل البنية التحتية عبر تحديث شبكات الري والشرب، وبناء خزانات حصاد الأمطار.
استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل نظم المراقبة المائية الذكية، واستثمار الاستشعار عن بُعد لرصد الموارد.
إعادة استخدام المياه المعالجة وإدخال المياه المعالجة إلى الزراعة والصناعة، وإنشاء محطات معالجة جديدة في المدن الكبرى.
تحلية المياه «في المناطق الساحلية»، واعتماد تحلية محدودة لدعم الاستخدام المنزلي والصناعي.
التعاون الإقليمي والدولي، من خلال التفاوض مع دول الجوار «تركيا– العراق– لبنان» لتأمين حصة سورية من المياه، ودعم المؤسسات الدولية لمشاريع مائية مستدامة.

الماء أساس البقاء والتنمية

سورية تقف اليوم أمام لحظة حاسمة في تعاملها مع ملف المياه، فإما أن تُبادر إلى وضع وتنفيذ خطة وطنية متكاملة ومستدامة لإدارة مواردها المائية، أو تواجه تصاعداً في العجز المائي والذي سينعكس سلباً على جميع القطاعات الحيوية «الزراعة– الصناعة– الصحة– التعليم– والاستقرار المجتمعي».
فالاستثمار في المياه لم يعد خياراً، بل ضرورة أمن وطني واستراتيجي.

القوى القارية والقوى المحيطية

هدأت نيران الحرب الإقليمية ذات الأبعاد الدولية، التي استمرت 12 يوماً متواصلاً. حربٌ حملت في كل لحظة منها، احتمالات الانزلاق نحو حرب أوسع وأشمل. ورغم أنها هدأت، مؤقتاً، فهذا لا يعني بحال من الأحوال أنها انتهت؛ فالصراع العميق الذي ولّدها ما يزال قائماً، بل ويشتد يوماً وراء الآخر.

■ مركز دراسات قاسيون

وهذه الحرب، ككل شأن إقليمي في عصرنا الراهن، هي مسألة يمكن قراءتها على عدة مستويات: محلية وإقليمية ودولية، سياسية وإيديولوجية وثقافية واقتصادية. ومحاولة اختصارها في الملف النووي الإيراني، أو في حدود التنافس الإقليمي، هي حكمٌ مسبق بعدم فهم السياق الحقيقي لها، وبالتالي عدم فهم غاياتها، وحتى عدم القدرة على تقييم نتائجها بشكل صحيح.

في هذه المادة، نحاول بشكل مكثف إلقاء الضوء على السياق الدولي الذي جرت ضمنه حرب الـ 12 يوماً، وبشكل خاص على الجانب الجيوسياسي من الصراع الدولي، بين قوى قارية صاعدة، وقوى محيطية متراجعة، وذلك ضمن المحاور التالية:

أولاً: تأصيل مفهومي القوى القارية والقوى المحيطية.

ثانياً: الأوزان الاقتصادية–السياسية لنوعي القوى خلال 2000 عام مضت.

ثالثاً: الاستعمار الأوروبي وهيمنة القوى المحيطية.

رابعاً: الاستعمار الاقتصادي، التبادل اللامتكافئ والهيمنة المحدثة.

خامساً: انتقال مركز الثقل.

سادساً: «الحزام والطريق» و«المشروع الأوراسي» والصعود القاري الجديد.

سابعاً: الشرق الأوسط، مشروعان متناقضان.

ثامناً: نتائج وخلاصات.

* * *

أولاً: تأصيل مفهومي القوى القارية والقوى المحيطية

لنبدأ بتعريف مبسط لكل من المفهومين.

القوى القارية: هي الدول أو التكتلات التي تستند إلى عمق جغرافي بري واسع، وتُركّز على السيطرة البرية، الاتصال الداخلي، والطرقات البرية. أمثلة: روسيا، الصين، إيران، دول وسط آسيا.

القوى المحيطية «أو البحرية»: هي الدول التي ترتكز قوتها على السيطرة على البحار والمحيطات والممرات البحرية الدولية، وتعتمد على الأساطيل البحرية والتجارة العابرة، وتميل إلى تدخلات خارجية عبر السواحل. أمثلة: بريطانيا، الولايات المتحدة، اليابان، القوى الأطلسية.

بالنسبة لتحديد الأصل التاريخي للمفهومين، كمفهومين ضمن الجغرافيا السياسية، فإنهما قديمان قدم الجغرافية السياسية نفسها؛ حيث من الممكن إعادة أصولهما إلى تنظيرات ثوسيديس Thucydides في القرن الخامس قبل الميلاد للحرب بين أثينا بوصفها «قوة بحرية»، وإسبارطة بوصفها «قوة برية». ولكن بطبيعة الحال، فإن التعامل مع القوى المحيطية والقارية ضمن فهم عام للسيطرة العالمية، لم يبدأ بشكل واضح حتى بدايات الاستعمار الأوروبي، ومنظريه الأساسيين في القرن السابع عشر والثامن عشر، من أمثال: آدم سميث الذي أظهر اهتماماً واسعاً بموضوع طرق التجارة البحرية والأساطيل البحرية كوسيلة للهيمنة العالمية في كتابه الأشهر «ثروة الأمم»، وأيضاً جيمس ميل، الذي عمل في شركة الهند الشرقية البريطانية ونظر لسيطرة القوى البحرية على الفضاءات البرية الواسعة في آسيا، ومن بعده ابنه جون ستيوارت ميل الذي أضاف بعداً إيديولوجياً للاستعمار الأوروبي معتبراً إياه وسيلة لـ«دفع الشعوب البربرية باتجاه الحضارة»، والشعوب «البربرية» في تنظيراته هي بالضبط «الأطراف القارية المتخلفة» مقارنة بـ«المركز الغربي المتحضر».

مع بدايات القرن العشرين، بدأ مفهوما القوى المحيطية والقارية، بالتبلور كمفهومين شاملين ضمن ما يسمى المدرسة الكلاسيكية الجيوسياسية، التي كان من روادها هالفورد ماكندر «1861–1947»، نيكولاس سبيكمان «1893–1943»، كارل هاوسهوفر «1869–1946» وألفريد ماهان «1840–1914».

أما بين المفكرين المعاصرين الذين يعتمدون مفهومي القوى المحيطية والقوى القارية أداة أساسية في التحليل، يمكن أن نذكر: إيمانويل تود «فرنسا»، جون ميرشهايمر وبيتر زيهان «الولايات المتحدة»، يان شويتونغ وهو أنغانغ «الصين»، ألكسندر دوغين «روسيا»، برونو ماكايس «البرتغال»، وآخرين.

ثانياً: الأوزان الاقتصادية-السياسية لنوعي القوى خلال 2000 عام مضت

تُلقي دراسة شهيرة أنجزها عام 2001 العالم البريطاني أنغس ماديسون Angus Maddison أضواءً مهمة على الأوزان الاقتصادية– السياسية لأهم ثلاث قوى قارية خلال ألفي عام مضت. عنوان الدراسة–الكتاب هو The World Economy: A Millennial Perspective، وأنجز بتكليف من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة.

القوى القارية الثلاث التي نتحدث عنها هي: الصين، الهند، والعالم الإسلامي.

بالنسبة للصين، فإن إسهامها في الناتج العالمي ابتداء من السنة الأولى للميلاد وحتى عام 1600، أي حتى بداية الاستعمار الأوروبي، تراوح بين 25–33%، ثم انحدر بعد ذلك وصولاً إلى 4,5% عام 1949 لحظة انهيار الإمبراطورية ونشوء جمهورية الصين الشعبية التي بدأت صعوداً متواصلاً حتى يومنا هذا، وصولاً إلى حوالي 19,7% اليوم بمعادل القوة الشرائية، مع توقعات باستمرار صعود هذه النسبة خلال السنوات القادمة.

بالنسبة للهند، فإسهامها في الناتج العالمي بين «1–1000م» كان بحدود 30–33%، عام 1500 بلغ 24–25%، وبقي بهذه الحدود حتى عام 1700 مع بداية احتلالها حيث انخفض تدريجياً وصولاً إلى 7,5% عام 1913، وتابع الانحدار إلى 3,8% عام 1950، ولم يبدأ بالصعود الفعلي من جديد حتى عام 1990 تقريباً، كي يصل اليوم إلى حدود 7,3% بمعادل القوة الشرائية.

بالنسبة للعالم الإسلامي، بمراحله المتعاقبة «التي تشمل اليوم بلاد الشام وتركيا وإيران والعراق ومصر وأجزاء من الخليج العربي وآسيا الوسطى»، فإنه أسهم بين أعوام «750–1300م» بما يتراوح بين 15–20% من الناتج العالمي.

بكلام مختصر، يمكن القول: إن القوى القارية الثلاث الأساسية في العالم القديم، قد أسهمت في معظم الفترة بين «1–1600م» بما يتراوح بين «65–86»% من الناتج الإجمالي العالمي، وأن بقية العالم بأسره، بما فيه القوى المحيطية المختلفة وضمناً قوى العالم الغربي، قد أسهمت ضمن نفس الفترة بـ«14–35»% من إجمالي الناتج العالمي؛ أي أن مركز الإنتاج العالمي كان متمركزاً في الشرق، وخاصة في الصين، والهند، والعالم الإسلامي، ثم انزاح مع الاستعمار الأوروبي باتجاه الغرب، وبالضبط باتجاه القوى المحيطية–البحرية، مع سيطرتها على طرق التجارة العالمية، واستخدامها الاستعمار العسكري المباشر ثم الاقتصادي غير المباشر.

مع بدايات القرن العشرين بدأ مفهوما القوى المحيطية والقارية بالتبلور كمفهومين شاملين ضمن ما يسمى المدرسة الكلاسيكية الجيوسياسية

إسهام القوى القارية الأساسية بالناتج الإجمالي العالمي في الفترة (1- 1600م) الحد الأدنى

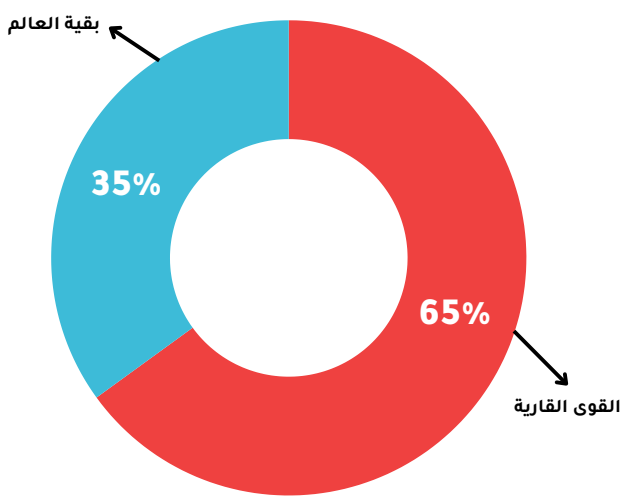

إسهام القوى القارية الأساسية بالناتج الإجمالي العالمي في الفترة (1- 1600م) الحد الأقصى

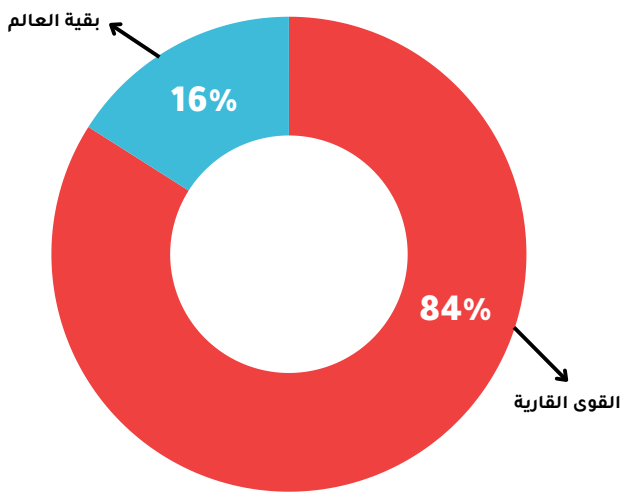

وحرب الـ 12 يوماً... «2/1»

ثالثاً: الاستعمار الأوروبي وهيمنة القوى المحيطية

ظاهرة الاستعمار الأوروبي، هي ظاهرة بحرية في المقام الأول؛ فابتداءً من الأرمادا الإسبانية، ووصولاً إلى الأساطيل البحرية البريطانية، كانت أوروبا الغربية تسعى للالتفاف على طرق التجارة الرئيسية في ذلك العصر، والتي كانت تمر بمعظمها عبر الدولة العثمانية بعد الاستيلاء على القسطنطينية عام 1453؛ ما دفع الممالك الأوروبية في حينه إلى محاولة اكتشاف طرق بديلة للوصول إلى الهند والصين، حيث الجزء الأكبر من الإنتاج العالمي هرباً من الرسوم التي كانت تفرضها الدولة العثمانية على البضائع التي تمر عبرها. وبهذه الطريقة، دفعت الضرورة نحو اكتشاف «العالم الجديد» عام 1492، واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام 1498، ليكون هذان «الاكتشافان»، الخطوة الأولى في تحول تاريخي عاصف بدأ معه انتقال مركز القوة والإنتاج على المستوى العالمي من الشرق نحو الغرب. مع التطور الصناعي التدريجي في أوروبا، بدأت الرحلات الاستكشافية تأخذ طابعاً منتظماً، وبوظائف أكثر تنوعاً من الوظائف التجارية الأولى؛ حيث بدأت المدافع الحربية والمدافع البضاعية بالعمل التدريجي، وبات البحث عن أسواق للتصريف وعن مصادر للمواد الخام هدفين أساسيين.

بدأ الاستعمار الأوروبي بالانتشار السريع في العالمين القديم والجديد انطلاقاً من الشواطئ بالذات، ونادراً ما توغل في البر الرئيسي للبلدان التي سيطر على موانئها عسكرياً.

وبدأ بإعادة صياغة العلاقات الدولية والتجارة الدولية وطرقها انطلاقاً من سيطرة البحر على البر، من سيطرة الساحل على الداخل، والموانئ على الطرق البرية، وخاض في هذه السبيل حروباً عديدة وارتكب مجازر كبرى، من المجازر في الأمريكيتين إلى أفريقيا إلى الهند والصين وحروب الأفيون، وصولاً إلى الحربين العالميتين والحروب المعاصرة.

ويمكن القول: إن هنالك نقطتي علّام إضافيتين «إلى جانب رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد» تشيران إلى لحظة بدء صعود الاستعمار الغربي، وهما.

أولاً: صلح وستفاليا 1648 الذي أنهى حرب الثلاثين عاماً، وحول الصراع والتنافس بين القوى الأوروبية الصاعدة في حينه، من الاحتراب على أراضيها إلى السباق الخارجي على المستعمرات.

ثانياً: تأسيس شركات الهند الشرقية بنسخها المختلفة «البريطانية عام 1600، الهولندية 1602، الدنماركية 1616، الفرنسية 1664، والسويدية 1731».

إذا افترضنا أن حقبة الاستعمار الأوروبي التقليدي، أي القائم على الجانب العسكري المباشر، تنقسم إلى قسمين أساسيين، ابتداء من 1600 حتى 1800، ومن ثم من 1800 حتى 1950 تقريباً، حيث بدأ بالانحسار السريع بعد الحرب العالمية الثانية؛ فإنه من الممكن القول: إن توزع الإنتاج العالمي خلال القسم الأول «1600–1800» لم يتغير بشكل عاصف، حيث بقيت كل من الصين والهند وجزء من العالم الإسلامي، تسهم بالجزء الأعظم من الناتج الإجمالي العالمي، ولكن ما اختلف خلال هذا القسم هو أن ثمار هذا الإنتاج باتت موضوعاً مباشراً للنهب والتراكم الغربي، وسمحت تالياً بصعود غربي سريع في مختلف المجالات.

في القسم الثاني من الاستعمار الأوروبي «1800–1950»، ونتيجة لعوامل عديدة، بينها: استنزاف ثروات البلدان المستعمرة بشكل هائل، والثورة الصناعية وغيرها، تم تدمير القدرات الإنتاجية في المستعمرات بشكل كبير، وارتفعت القدرات الإنتاجية في المركز الغربي نفسه، بحيث بات يسهم في الجزء الأكبر من الإنتاج العالمي، خلافاً لما كان عليه الوضع طوال 2000 عام تقريباً.

في الجدول التالي، نستند إلى دراسة أنغس ماديسون حتى عام 1950 وإلى أرقام صندوق النقد والبنك الدوليين عامي 2000 و2023. الأرقام حتى 1950 هي الإسهام بالناتج الإجمالي العالمي الاسمي GDP، وفي عامي 2000 و2023 الإسهام بالناتج العالمي بمعادل القوة الشرائية GDP «PPP» وهو مقياس أكثر تعبيراً عن الواقع، لكن لم يتم الاستناد إليه في دراسة ماديسون.

الجدول 1: حصة الدول السبع المحيطية الأساسية من الناتج الإجمالي العالمي «نظرة تاريخية»

العام	الولايات المتحدة الأمريكية %	بريطانيا %	اليابان %	فرنسا %	ألمانيا %	إيطاليا %	كندا %	المجموع %
1850	4,3	19	3	6,5	4,9	3	2	42,7
1900	19	9	2,7	5,5	8,7	2,5	0,6	48
1950	28	6,5	3	5	3,8	2,6	2,2	51,1
2000	15,6	2,2	7,5	2	3	1,7	0,9	32,9
2023	13,6	2	3,1	2,1	2,9	1,7	1,2	26,6

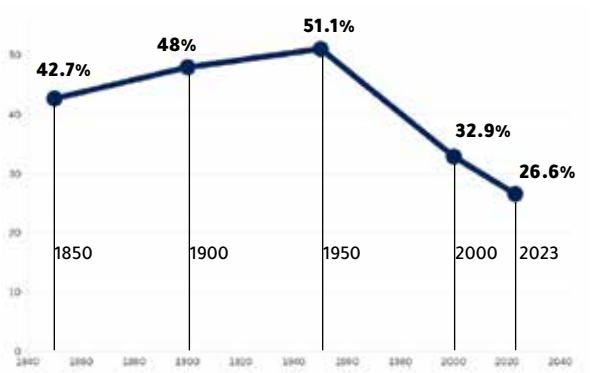

في الجدول التالي، نركز على التطور التاريخي للإسهام في الناتج الإجمالي العالمي لسبع دول، هي: دول بريكس «البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا» إضافة إلى تركيا وإيران، وهذه الدول السبع يمكن توصيفها بأنها دول قارية أساسية بمقابل الدول المحيطية الأساسية السبع التي عرضنا أرقامها في الجدول السابق.

الجدول 2: حصة سبع دول قارية أساسية من الناتج الإجمالي العالمي «نظرة تاريخية»

العام	الصين	الهند	روسيا	البرازيل	جنوب أفريقيا	تركيا	إيران	المجموع %
1850	33	16	5	1	0,5	1	1	57,5
1900	19	8	8	1,5	0,4	أقل من 1	0,7	38
1950	4,6	3,8	9,6	1,3	0,4	0,8	0,5	21
2000	12	5	3	2,7	0,5	1,2	0,6	25
2023	19,7	8	3,6	2,3	0,4	1,8	0,7	34,7

إسهام الدول القارية السبع الأساسية في الناتج الإجمالي العالمي (%)

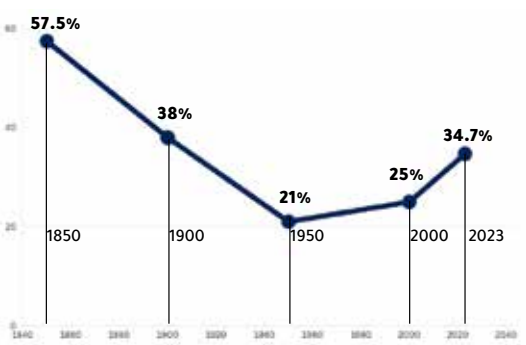

تطور التجارة الدولية، وخاصة عبر البحر، يسمح بفهم نقاط أساسية من برنامج عمل الاستعمار القديم، والتي ما تزال تأثيراتها متواصلة حتى اليوم. بين أهم هذه النقاط، ما يلي:

أولاً: انتقل مركز ثقل التجارة العالمية خلال مرحلة الاستعمار الأوروبي المباشر، من الطرق البرية القديمة «خاصة طريق الحرير»، إلى الطرق البحرية.

ثانياً: تم بشكل مقصود تنمية السواحل ضمن المستعمرات على حساب الداخل؛ والطرق الداخلية التي تمت تنميتها هي فقط تلك التي تصل بين منابع الخامات في الداخل وبين السواحل، بما في ذلك سكك الحديد التي تم إنشاؤها. في حين لم يتم تطوير الطرق البرية الواصلة بين «الداخل» و«الداخل» ضمن المستعمرات نفسها وبين الدول الخاضعة للاستعمار.

ثالثاً: خلال المئة عام الأخيرة من الاستعمار العسكري المباشر «1850–1950»، وبعد دراسات استشراقية طويلة، جرى استخدام كل أنواع التناقضات الثانوية «القومية والدينية والطائفية والعشائرية وإلخ» من أجل تثبيت حالات نزاع على الحدود بين مختلف الدول، القديمة منها، والحديثة، التي تم رسم حدودها من جانب الاستعمار نفسه على أنقاض الإمبراطوريات التي تم تدميرها في الصين وإيران وتركيا والعالم العربي والإسلامي... بحيث تبقى هذه النزاعات مشتعلة دائماً، لتمنع أي وصل بري بين القوى القارية، وتبقي السيطرة مستمرة لطرق التجارة البحرية، وعبرها للدول المحيطية... وطبعاً لعبت «إسرائيل» وما تزال، دوراً وظيفياً مهماً في تخديم عملية القطع البري هذه لمصلحة القوى المحيطية.

يمكن للمؤشرات الرقمية، أن توضح الحجم الهائل الذي احتلته التجارة البحرية خلال 500 عاماً الماضية من إجمالي الناتج العالمي. المسألة لا تتعلق فقط بارتفاع حصة التجارة عبر البحر من التجارة العالمية «رغم أن هذه أيضاً جرى فيها ارتفاع ملحوظ من حوالي 40–50% عام 1450 إلى حوالي 85–90% عام 2000»، ولكن المهم أيضاً هو حصة التجارة ككل من الناتج العالمي، وتالياً حصة التجارة البحرية التي ارتفعت من حوالي 1,2–1,5% عام 1450، إلى حوالي 40–48% عام 2025.

الجدول التالي، والأرقام المذكورة في الفقرة السابقة، تستند إلى المراجع التالية:

أنغس ماديسون «Maddison Angus»
The World Economy: A Millennial Perspective «2001»
تقديرات نسبة التجارة إلى الناتج العالمي حتى 2000.

Kevin O'Rourke & Jeffrey Williamson
Globalization and History: The Evolution of a Nineteenth–Century Atlantic Economy «1999»
تحليلات عن نسب الانفتاح التجاري من 1500 إلى 1900.

Cambridge Economic History of Modern Europe
أجزاء عن التجارة الإمبراطورية والطرق البرية–البحرية «Vol. 1, 1700–1870».

Martin Stopford
Maritime Economics «3rd ed.»
لتحليل تطور حصة التجارة البحرية خاصة من القرن 19 حتى اليوم.

UNCTAD Reports
Review of Maritime Transport
بيانات 1950–2025: تؤكد أن 80–90% من التجارة السلعية لا تزال تمر عبر البحر.

الجدول 3: حصة التجارة البحرية من التجارة العالمية ومن الناتج العالمي «نظرة تاريخية»

السنة	حصة التجارة البحرية من التجارة العالمية «%»	حصة التجارة البحرية من الناتج العالمي «%»
1450	50-40	1,5-1,2
1500	60-50	2,4-2
1550	65-60	3,25-3
1600	70-65	4,2-3,9
1650	70	4,2
1700	70	4,9
1750	70	5,6
1800	80	8
1850	90-85	9-8,5
1900	90-85	45,3-14,5
1950	90-80	10,8-9,6
2000	90-85	27-25,5
2025	80	48-40

رابعاً: الاستعمار الاقتصادي، التبادل اللامتكافئ والهيمنة المحدثة

مع صعود الاتحاد السوفييتي، وبنتيجة الحرب العالمية الثانية، وصعود حركات التحرر الوطني في بلدان «العالم الثالث»، انحسرت الظاهرة الاستعمارية بشكلها القديم إلى حدّ بعيد. ومنذ أواسط الخمسينيات بدأت قواعد الاستعمار الحديث الاقتصادي بالتشكل والرسوخ التدريجي.

وبدلاً عن السيطرة العسكرية المباشرة على المستعمرات، تكونت منظومة هيمنة غربية تقوم على جملة من الأعمدة الأساسية:

المنظومة المالية العالمية لبريتين وودز، حيث الدولار عملة عالمية تخدمه مؤسسات صندوق النقد والبنك الدولي وبنك المقاصات الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

قواعد عسكرية منتشرة حول العالم «أكثر من 800 قاعدة» لتأمين استمرار السيطرة على طرق التجارة والتحكم بالسياسات دون استعمار عسكري معلن.

آليات التبعية الاقتصادية– التبادل اللامتكافئ الأربع الأساسية «التبعية التكنولوجية، مقص الأسعار، الديون، هجرة العقول».

خامساً: انتقال مركز الثقل

ابتداء من السبعينيات بشكل خاص، بدأت عملية تاريخية لانتقال مركز الثقل العالمي، نرى اليوم نتائجها بشكل ملموس عبر الصعود الشرقي الهائل، وخاصة الصين والهند.

الأساس الموضوعي لهذه العملية هو التفاعل بين عدة قوانين موضوعية بين أهمها قانونان اكتشفهما ماركس في مؤلفه الأشهر «رأس المال». القانون الأول هو «السعي نحو الربح الأعلى»، والثاني هو «ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال».

وكي لا نغرق في الإطار التخصصي، نبسط المسألة بالشكل التالي: رغم التطور الهائل الذي جرى ضمن الدول الغربية المحيطية–البحرية، وبالضبط بسبب هذا التطور المحمول بأحد جوانبه الهامة على النهب الاستعماري، تثبّت مَيل تاريخي بالاتجاهات التالية:

أولاً: النشاطات الاقتصادية ذات الطابع المالي–الخدمي–الربوي حققت معدلات ربح أعلى من النشاط الإنتاجي الحقيقي، وخاصة في الصناعة والزراعة «والظاهرة الاستعمارية نفسها هي بالذات من أسهمت بشكل حاسم في هذا التفوق في معدلات الربح للنشاطات المالية، لأن مصدر القيم كلها هو النشاط الإنتاجي الحقيقي، سواء داخل تلك الدول أو في المستعمرات». نتيجة لذلك، بدأت عملية «هجرة داخلية» لرؤوس الأموال باتجاه النشاطات المالية على حساب الإنتاج الحقيقي، عملاً بقانون السعي نحو الربح الأعلى.

ثانياً: في الوقت نفسه، ونتيجة تعقد التركيب العضوي لرأس المال في دول المركز، «أي الارتفاع الهائل في نسبة رأس المال الثابت إلى المتغير»، انخفض معدل الربح في تلك الدول، وبدأت هجرة من نوع آخر لرأس المال، هي الهجرة نحو الخارج، وخاصة نحو دول شرق آسيا.

ثالثاً: شيئاً فشيئاً، انتقل القسم الأعظم من الإنتاج الحقيقي نحو الدول القارية، خاصة الصين والهند، وبدأت آليات الاستعمار الحديث بالتفكك التدريجي؛ «فالتبعية التكنولوجية بدأت بالتراجع، لأن الدول التي انتقل الإنتاج نحوها، دخلت في طور تطور تكنولوجي سريع، وصل إلى حد كسر التبعية، بل وحتى التفوق التكنولوجي في مجالات متعددة، وموضوع هجرة العقول بدأ بالتراجع وبدأت معه هجرة عكسية، وربما أهم مثال هو ما يجري من عودة هائلة للكفاءات الصينية إلى الصين، إضافة إلى استقدام كفاءات غير صينية نحو الصين، وحتى آليات الدين ومقص الأسعار، ورغم أنها ما تزال فاعلة إلا أن تأثيرها بدأ بالتراجع مع ارتفاع التبادلات بالعملات المحلية وتشكيل مؤسسات بديلة لمؤسسات بريتين وودز بما في ذلك بنك التنمية وغيره».

بالنظر إلى المعطيات التي أوردناها في الجدول 1 والجدول 2، يتبين أنه في عام 2023، وبمقياس معادل القوة الشرائية، فإن الدول القارية السبع الأساسية «بريكس+ تركيا وإيران»، قد أسهمت بـ34,7% من الناتج العالمي، في حين أسهمت الدول المحيطية السبع الأساسية «مجموعة السبع» بـ 26,6%؛ أي أن الدول القارية السبع الأساسية أنتجت أكثر من المحيطية بنسبة 130%، وذلك ضمن مَيل عام تاريخي متسارع، كما توضح الأشكال البيانية التي أوردناها مع الجدولين.

مع صعود الاتحاد السوفييتي وبنتيجة الحرب العالمية الثانية وصعود حركات التحرر الوطني في بلدان «العالم الثالث» انحسرت الظاهرة الاستعمارية بشكلها القديم إلى حدٍّ بعيد

عملية انتقال مركز الثقل العالمي، لا تقتصر على موضوع الإنتاجية الاقتصادية، ولكن تتعداه إلى الأبعاد التكنولوجية والسياسية والعسكرية والثقافية وإلخ.

على سبيل المثال لا الحصر: من المفيد الإشارة هنا إلى دراسة نشرها مركز دراسات قاسيون في حزيران 2025 بعنوان «من العصر الحجري إلى عصر العناصر النادرة... كعب أخيل الغربي/الأمريكي».

ونكتفي هنا باقتباس ما يلي فقرة من خلاصة تلك المادة: «باختصار، يمكن القول: إن امتلاك الصين لـ«34% من احتياطي العناصر الأرضية النادرة، و69% من تعدينها، و87% من تكريرها النهائي، وأكثر من 99% من تكرير العناصر الأرضية النادرة الثقيلة» هو بمثابة امتلاك حصري للسلاح النووي بنسخته المعاصرة، مع فارق أن شيفرة امتلاك هذا السلاح اليوم ليست سرية كما كان الأمر مع النووي التقليدي، هي شيفرة مفتوحة ومعروفة، ولكن تطبيقها هو الموضوع الصعب، لأنها تحتاج استثمارات هائلة وسنوات وبالأحرى عقود من العمل المتواصل...».

سينشر الجزء الثاني من هذه المادة في العدد القادم من قاسيون...

منحة الكهرباء لسورية... فرصة تنموية مشروطة أم تقويض للسيادة التقنية؟

في تحول لافت في علاقة سورية بالمؤسسات المالية الدولية، وافق البنك الدولي في حزيران 2025 على تقديم منحة غير مستردة بقيمة 146 مليون دولار أمريكي لتحسين أداء شبكة الكهرباء السورية في خمس محافظات رئيسية.

تُعد هذه الخطوة، وفق وثائق رسمية منشورة على موقع البنك الدولي، أول تدخل تمويلي مباشر لصالح البنية التحتية في سورية منذ عام 2011، وهي تحمل أبعاداً فنية واقتصادية، لكنها تفرض أيضاً جملة من الشروط والإجراءات التي تستدعي قراءة هادئة ودقيقة، خصوصاً من منظور السيادة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع البنك الدولي أفرد تبويباً خاصاً للمشروع يتضمن عدة تبويبات ونوافذ مرفقة بملفات PDF «أكثر من 5 ملفات» كل منها عدة صفحات، بينما بالمقابل، وللمفارقة، لم تنشر وزارة الكهرباء إلا خبراً عن المشروع دون تفصيلات.

المشروع... الأهداف... الجغرافيا... والارتباط الإقليمي

المنحة ستُستخدم لتنفيذ مشروع «Syria Electricity Emergency Project – SEEP»، تحت إشراف المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء «PETDE»، خلال فترة تمتد من 2025 حتى 2029.

الهدف هو إعادة تأهيل خطوط ومحطات كهرباء رئيسية في ريف دمشق، حمص، حماة، طرطوس، واللاذقية، بما في ذلك:

إصلاح خط النقل 400kV بطول 110 كم بين حماة وريف دمشق، وهو مسار تقني حيوي يعيد الربط الكهربائي الإقليمي بين سورية والأردن من الجنوب وتركيا من الشمال، تقدر نسبة تكلفتها 50–60% من موازنة المشروع.

تجديد وإعادة تأهيل شبكات 66kV/230 ومحطات التحويل المعطوبة جزئياً، تقدر تكلفتها 20% من موازنة المشروع.

تزويد الشبكة بمعدات احتياطية لتحسين الجاهزية الفنية، تشمل القواطع والمحولات ووحدات التحكم الذكية، تقدر تكلفتها 5% من موازنة المشروع.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجهة المراقبة فنياً ستكون شركة هندسية دولية يتم اختيارها عبر مناقصة عالمية، وفق نظام المشتريات الخاص بالبنك الدولي، وتقدر تكلفتها 12% من موازنة المشروع.

الفوائد المرجوة... استقرار وتقنية

تحسين التغذية الكهربائية للملايين، خاصة في المناطق الساحلية والوسطى.

استعادة الاتصالات الفنية مع الشبكات الإقليمية عبر الخطوط المشتركة مع الأردن وتركيا.

تخفيف الأعباء التشغيلية عن قطاع الكهرباء المحلي، وتحقيق وفورات على المدى المتوسط.

تعزيز كفاءة المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء عبر التدريب– أنظمة الرقابة– وتقارير التقييم.

التحديات... شروط تُهدد الاستقلال التقني

رغم أهمية المنحة، إلا أن الالتزامات التي تفرضها عبر آليات البنك الدولي تمثل قيوداً قد تؤثر على القرار الوطني بالجوانب الآتية:

هيمنة الرقابة الخارجية، حيث تُمنح صلاحيات الإشراف والتنفيذ العملي لشركة دولية «مستقلة»، ما يحد من قدرة الجهات المحلية على اتخاذ قرارات عاجلة أو تكتيكية خلال التنفيذ.

عبء إداري يتجاوز الطاقة المحلية، فالبنك يشترط تقديم تقارير ربع سنوية، ووثائق تفصيلية عن البيئة والسلامة الاجتماعية «ESF»، وخطط إدارة المخاطر، ونظام تلقي شكاوى، وجميعها تتطلب قدرات غير متوفرة في الكادر المحلي إلا نسبياً.

تكاليف غير تنفيذية مرتفعة، حيث يُصرف عادة ما يصل إلى 12% من قيمة المنحة «بحدود 17,5 مليون دولار من أصل مبلغ المنحة»، على الرقابة– الدراسات– والتقارير، دون أن ينعكس ذلك مباشرة على البنية التحتية أو حياة المواطنين.

خطر المسّ بالسيادة التقنية: فرغم أن المنحة «غير مشروطة سياسياً»، فإنها عملياً تُقيد قدرة الحكومة على التصرف بحرية في المال العام والقرارات التشغيلية، ما يُثير تساؤلات حول حدود الاستقلال الوطني في مثل هذه المشاريع.

التوازن المطلوب... كيف نستفيد دون أن نخسر السيادة؟

تشكيل لجنة وطنية مستقلة لإدارة المشروع تشرف على التنفيذ والتواصل مع البنك، وتوازن بين المتطلبات الدولية والمصلحة الوطنية.

الضغط لتقليص نفقات الاستشارات والإدارة الأجنبية وزيادة مخصصات التنفيذ المباشر داخل البلاد.

إلزام الجهة المراقبة الدولية بنقل المعرفة إلى الفريق المحلي تدريجياً، مع خطة إحلال جزئي للكوادر السورية.

رفض أي شروط لاحقة تمسّ الخيارات الاقتصادية أو البنية القانونية الوطنية.

فرصة تنموية تحتاج رؤية وطنية لحمايتها

ربما تكون المنحة الدولية فرصة نادرة لسورية، لكن الفائدة الحقيقية تكمن في إدارتها بوعي وطني وسيادي واحترافي ومبادر.

فالتنمية لا تأتي بالتمويل فقط، بل بكيفية استخدامه دون رهن الإرادة الوطنية أو تصدير القرار إلى الخارج.

وعلى الجهات المحلية أن تدرك أن كل دولار مشروط يحتاج إلى رؤية وطنية لحمايته من أن يتحول إلى أداة نفوذ تقني أو سياسي.

النفايات الصلبة والتلوث البيئي أزمة متصاعدة وآثار متعددة الأبعاد

تشهد سورية منذ أكثر من عقد تدهوراً غير مسبوق في إدارة النفايات الصلبة، نتيجة الحرب، وانهيار البنية التحتية، وضعف السياسات البيئية.

فقد تحولت مشكلة النفايات من أزمة خدمية إلى خطر بيئي وصحي واجتماعي واقتصادي، يهدد استدامة الحياة في المدن والريف على حد سواء، بحسب بعض الدراسات والأبحاث الميدانية، المعززة بالأرقام والبيانات، التي أعدها مختصون في البيئة والصحة العامة.

واقع النفايات الصلبة في سورية

بحسب بعض الدراسات يُقدّر إنتاج النفايات الصلبة في سورية حالياً بأكثر من 7,500 طن يومياً، تتنوع بين نفايات منزلية، صناعية، طبية، وزراعية.

يتم التخلص من أكثر من 80% من هذه النفايات عبر الحرق أو المكبات العشوائية، دون أية معالجة بيئية.

12% فقط من النفايات تتم معالجتها في مراكز فرز وتدوير، معظمها يتركز في مدن الساحل السوري.

أدت الحرب إلى تدمير أكثر من 60% من البنية التحتية الخاصة بإدارة النفايات «مكبات، شاحنات، مراكز فرز»، بحسب دراسات صادرة عن بعض الجهات الأكاديمية والمنظمات البيئية.

التلوث البيئي الناتج عن النفايات

تلوث الهواء: حرق النفايات العشوائي ينتج عنه غازات سامة مثل الديوكسين والفورمالدهيد وثاني أكسيد الكربون.

وفي مناطق مثل إدلب وريف حلب، ترتفع مستويات الجسيمات الدقيقة «PM2,5» إلى ما يقارب 110 ميكروغرام/م3، وهو ما يفوق الحدود الآمنة بأكثر من 5 مرات، بحسب دراسات ميدانية منشورة أجريت في عام 2023.

تلوث التربة والمياه: العصارة الناتجة من المكبات «Leachate» تسربت إلى المياه الجوفية في محافظات مثل طرطوس والسويداء. وكشفت دراسات جامعية عن تركيزات مرتفعة من المعادن الثقيلة «مثل الرصاص والزئبق» في التربة القريبة من مكبات عشوائية، مما يشكل خطراً على الزراعة والصحة العامة.

الآثار الصحية

سجلت المشافي في مناطق شمال غرب سورية زيادة في الحالات الآتية:

التهابات الجهاز التنفسي بنسبة 40%.

الأمراض الجلدية بنسبة 25%.

حالات السرطان، خاصةً بين الأطفال، زادت بنسبة 15% في المناطق القريبة من المكبات، وفق إحصاءات مستندة إلى بيانات طبية من منظمات محلية.

وفي بعض المناطق، مثل ريف دير الزور، تكررت حالات تفشي الكوليرا نتيجة تلوث المياه بالمخلفات.

الآثار الاجتماعية والاقتصادية

على المستوى الاجتماعي تسبب تراكم النفايات في النزاعات المحلية بين السكان والمجالس الخدمية، وزيادة عمالة الأطفال في جمع القمامة، ما ينذر بأزمات اجتماعية أعمق.

على المستوى الاقتصادي تقدّر الخسائر السنوية نتيجة سوء إدارة النفايات بأكثر من 300 مليون دولار، وفق دراسة أجرتها جهات بحثية مستقلة.

وكذلك تعطيل السياحة المحلية نتيجة المظاهر البيئية المشوهة.

بالإضافة إلى زيادة كلفة علاج الأمراض الناتجة عن التلوث بنسبة 22% من ميزانية الصحة العامة، وفق بعض التقارير.

مقترحات عملية على المستوى الوطني

تحديث البنية التحتية عبر إنشاء مكبات صحية مغلقة بمواصفات عالمية، وتوفير أسطول شاحنات حديث لجمع النفايات، مع نظام رقمي لتتبع عمليات الجمع.

التوسع في الفرز وإعادة التدوير من خلال فرض فرز النفايات من المصدر «المنزل– السوق– المنشآت»، بالإضافة إلى دعم الصناعات المحلية لإعادة التدوير بمنح وتسهيلات ضريبية.

سن القوانين وتطبيق العقوبات بموجب نصوص قانونية بيئية وطنية شاملة، تحدد بوضوح مسؤوليات الجهات الرسمية والخاصة، مع فرض غرامات على من يرمي أو يحرق النفايات عشوائياً.

التوعية المجتمعية والتعليم البيئي، وإدخال مفاهيم البيئة وإدارة النفايات في المناهج الدراسية، مع إطلاق حملات توعية عبر الإعلام والمجتمع المدني، بالتعاون مع الجامعات والمنظمات.

دعم البلديات والمجالس المحلية بالتمويل المباشر من الحكومة أولاً، والمنظمات المحلية والدولية ثانياً.

وتدريب الكوادر البلدية على إدارة النفايات الحديثة باستخدام التقنيات المتطورة.

الحاجة لبناء نظام بيئي وطني مستدام

إذا لم يُتخذ إجراء وطني عاجل، فإن أزمة النفايات في سورية قد تتحول إلى كارثة صحية وبيئية مستعصية.

إن الحل لا يكمن في ردود فعل مؤقتة، بل في ضرورة بناء نظام بيئي وطني مستدام، يعالج جذور المشكلة ويستثمر في الإنسان والطبيعة على السواء. وتكمن الأهمية في تبني حلول علمية قائمة على بيانات موثوقة ودراسات ميدانية شارك فيها مختصون، لضمان نهج متكامل وفعال لإدارة النفايات وحماية البيئة والصحة العامة.

استقلالية المصرف المركزي... إصلاح مطلوب أم بوابة لتبعية جديدة؟

في تطور وُصف بالتاريخي، أعلن حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصرية عن بدء خطوات عملية لإعادة دمج القطاع المصرفي السوري في النظام المالي العالمي، مؤكداً في مقابلة مع مجلة «ذا ناشيونال»، تم إيرادها على صفحة المصرف الرسمية بتاريخ 27 حزيران 2025، أن البنوك السورية بدأت تواصلاً مباشراً مع المؤسسات المالية الأمريكية بعد انقطاع دام أكثر من خمسين عاماً. كما كشف عن نية المصرف تعديل تشريعاته بهدف تعزيز استقلاليته.

هذه التصريحات تأتي في لحظة سياسية مفصلية، حيث دخلت سورية مرحلة انتقالية جديدة عقب سقوط سلطة نظام الأسد، وبدأت العقوبات الغربية والأمريكية بالزوال تدريجياً في ظل التوجه الدولي «المعلن» نحو دعم استقرار سورية وإعادة بناء مؤسساتها.

ورغم أهمية هذه المبادرات من حيث الشكل، فإن مضمونها يطرح تساؤلات جوهرية حول التوقيت، والسياق، والمخاطر الكامنة في اعتماد سياسة نقدية مستقلة ضمن بنية دولة لم تكتمل بعد، والسعي إلى الانخراط في نظام مالي عالمي تُحدِّد قواعده خارجياً.

الاندماج المالي في لحظة هشة... هل هو ضرورة أم خطر؟

من حيث المبدأ، إعادة التواصل مع الأسواق العالمية قد تمثل نافذة لإنعاش الاقتصاد، واستعادة الثقة، وجذب الاستثمارات. غير أن الاندماج في النظام المالي الغربي، خاصة بعد عقود من القطيعة، لا يأتي بلا شروط.

وبينما تُقدّم هذه الخطوات كدليل على «الانفتاح» و«الإصلاح»، يجب الحذر من أن مثل هذا الانخراط السريع في منظومة ذات معايير سياسية ومؤسساتية صارمة قد يحمل في طياته خطورة حقيقية على السيادة الاقتصادية السورية.

فمع انعدام التوازن بين بنية الاقتصاد السوري المتهالكة، والمؤسسات المالية الدولية، ذات الأجندات المعلنة والخفية، قد تجد سورية نفسها خاضعة لسياسات نقدية وإصلاحات خارجية مقابل دعم فني أو إعادة علاقات مصرفية، بما يشبه ما جرى في دول ما بعد النزاعات مثل العراق أو السودان وغيرها.

استقلالية المصرف المركزي... أداة

إصلاح أم تفويض بلا ضوابط؟

في التصريحات نفسها، أكّد حاكم المصرف «النوايا الجادة لتعزيز استقلالية المصرف المركزي»، معتبراً أن ذلك يشكل «ضمانة للاستقرار النقدي واستعادة الثقة في النظام المصرفي».

لكن في سياق انتقالي هش، حيث لم تتشكل بعد حكومة ديمقراطية متوازنة، ولم تُبْنَ سلطة تشريعية فعالة أو جهاز قضائي مستقل، فإن الحديث عن «استقلالية مصرف مركزي» قد يتحول من مطلب إصلاحي إلى شكل جديد من الانفصال المؤسساتي، خارج الرقابة والمساءلة الوطنية.

الخطورة الأكبر تكمن في أن هذا النوع من الاستقلالية– حين يتزامن مع انفتاح مالي خارجي– قد يجعل المصرف المركزي أكثر ارتباطاً بمصالح ومطالب المؤسسات الغربية من ارتباطه بأولويات المجتمع والاقتصاد الوطني السوري.

السيادة أولاً

هل نعيد بناء مؤسسات الدولة أم نستبدل التبعية السياسية بتبعية مالية؟

ففي لحظة مفصلية من إعادة بناء الدولة السورية، لا يمكن فصل المسار الاقتصادي عن المشروع الوطني. إذ إن بناء مصرف مركزي مستقل ومرتبط بالخارج دون إطار سياسي وطني جامع، قد يؤدي إلى الآتي:

خضوع السياسات النقدية لآليات السوق العالمية بدلاً من الحاجات التنموية المحلية.

تعطيل قدرة الدولة على دعم الفئات الضعيفة، تحت ذريعة «محاربة التضخم» أو «تحرير السوق».

تهميش القرار المحلي مقابل إرضاء متطلبات الشركاء الدوليين والمانحين.

فالاستقلالية هنا– في حال غابت الرقابة البرلمانية والمجتمعية– قد تتحول إلى تفويض مفتوح لمؤسسة غير منتخبة، تدير أهم أدوات السيادة الاقتصادية في لحظة بالغة التعقيد.

الإصلاح مطلوب... لكن بشروط السيادة

لا شك أن المصرف المركزي السوري يحتاج إلى إصلاح شامل، وتحرير من ممارسات الماضي، وتحديث في أنظمته. لكن هذا الإصلاح لا يمكن أن يُعزل عن المسار السياسي الوطني.

فاستقلالية المصرف لا تعني حياده عن الدولة، كما أن الانفتاح على النظام المالي العالمي لا يعني تفكيك السيادة المالية. بل المطلوب اليوم هو بناء مؤسسات اقتصادية وطنية قوية وشفافة، تخضع للمساءلة، وتتفاعل مع الخارج من موقع الشريك، لا التابع.

وفي ظل هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، فإن الحذر مطلوب أكثر من التسرع، لضمان ألا يتحول مشروع الإصلاح الاقتصادي إلى أداة لإعادة إنتاج التبعية، ولو بثوب جديد.

سلمية على حافة التلوث... القمامة تتكدس والصحة العامة في مهب الخطر

ربما يخجل البعض من الحديث عن هذه الأمور في وقت تتصارع فيه الدول لبناء أنظمة متقدمة للحقوق والخدمات، لكن واقع مدينة سلمية يفرض علينا تسليط الضوء على ما هو معتم، ولا سيما حين تتفاقم الأزمات إلى الحد الذي تنسى فيه أو تقصى عن أولويات المسؤولين.

■ انس عبيدو

منذ أكثر من ستة أشهر، لم يطلب ابن مدينة سلمية أكثر من حقه في العيش الكريم، فخرج إلى الساحات مع كل منعطف من منعطفات بناء الدولة، هتف، ووقف، وشارك، وحلم... لكن حين عاد لينظر حوله، وجد أن مدينته غارقة في القمامة، ومتروكة بلا رعاية وبلا أدنى مسؤولية من الجهات المعنية.

ورغم وجود عشرات المبادرات والجهات المجتمعية التي حاولت طيلة الأشهر الماضية سد الفجوة الناتجة عن غياب مؤسسات الدولة وعودتها الخجولة إلى العمل– وعلى رأسها مجلس مدينة سلمية– إلا أن الأزمة اليوم باتت تفوق قدرات المجتمع المحلي.

فالوضع يتطلب تدخلاً حكومياً عاجلاً، يحمي صحة الناس ويضع حداً لهذا الإهمال.

وبعيداً عن الشعارات المستهلكة مثل «نظافة البلد من نظافة المنزل»، لا بد أن نسأل: لماذا يُترك المواطن ليختنق في مدينته بين أكياس القمامة والروائح الكريهة؟

وهل المطلوب أن نعتاد على منظر النفايات في كل شارع وزاوية، بينما تتحول المدينة إلى بيئة خصبة لتكاثر الأمراض؟

لقد شهدت سلمية تفشي الكوليرا قبل ثلاثة أعوام، وها هي اليوم تفتح أبوابها مجدداً لأمراض قادمة، نتيجة تراكم القمامة وتفسخ المواد العضوية فيها بفعل ارتفاع درجات الحرارة.

الخطر في الأمر أن مجلس المدينة يظهر وكأنه متحلل من المسؤولية، وفي أحسن الأحوال يتم إلقاء اللوم على مسؤولي المرآب والنظافة، وإلى نقص إيرادات المحروقات «المازوت»، التي تستخدم لتشغيل شاحنات القمامة ونقلها إلى المكب الواقع بين سلمية وريفها– عقارب.

فمن المسؤول فعلياً؟ وهل المهم الآن التهرب من المسؤوليات أو تبادل الاتهامات؟

أم إن الأهم هو التحرك السريع لوضع خطة طوارئ بيئية، وتحميل كل جهة مسؤولياتها بوضوح، من مجلس مدينة سلمية إلى محافظة حماة، التي يبدو أنها تراقب بصمت وكأن الأمر لا يعنيها أيضاً؟

أهالي سلمية لا يطلبون المستحيل، بل الحق في بيئة نظيفة فقط، وصحة لا تهددها أكوام القمامة المتعفنة.

فهل من مجيب؟

مساعٍ مكررة لمنع الغش الامتحاني... ولكن!

مع بدء الامتحانات العامة للشهادات في سورية، ككل عام، يتكرر سيناريو الحد من الغش، مع محاولة وزارية ليكون أكثر إبداعية، لكن في كل مرة تجد نفسها أمام مشهد واحد كإجراء مشترك بين وزارتي التربية والاتصالات تحت عنوان «نزاهة العملية الامتحانية» لمنع الغش الإلكتروني.

■ رهف ونوس

فعلى مدى سنوات لم تجد وزارة التربية حلاً بديلاً لمنع الغش في امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية إلا التنسيق مع وزارة الاتصالات والتقانة، بأن يتم قطع الاتصالات والإنترنت خلال الفترة الامتحانية لمنع محاولات الغش وتسريب الأسئلة.

إجراء استثنائي

تزامن انطلاق امتحانات شهادة التعليم الأساسي لدورة عام 2025 يوم السبت بتاريخ 21 حزيران في مختلف المحافظات السورية، مع تنفيذ إجراء استثنائي من قبل وزارة الاتصالات والتقانة، تمثل في قطع جزئي ومؤقت للاتصالات الخلوية خلال فترة الامتحانات، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية لتعزيز نزاهة العملية الامتحانية ومنع الغش الإلكتروني داخل القاعات.

وبحسب البيان المشترك الصادر عن الوزارتين، فالحجب شمل خدمات الاتصالات الخلوية في نطاق جغرافي محدد ولفترة زمنية قصيرة وفق جدول زمني أعلن عنه سابقاً، دون أن يؤثر على خدمات الإنترنت الأرضي أو خطوط الطوارئ.

وأوضح البيان، أن هذا الإجراء يهدف إلى ضمان عدالة التقييم ويأتي في إطار حرص الحكومة على توفير بيئة امتحانية آمنة وموثوقة.

وصف هذا الإجراء بأنه إيجابي نوعاً ما، وأقل تأثيراً على الحياة العامة التي بات عمودها الفقري الاتصالات والإنترنت.

وبعيداً عن الاستثناء الذي اتبعته الوزارتان هذا العام، فاعتماد الأسلوب نفسه- الذي يوصَف كل مرة «بالاضطراري» مع مبرر عدم وجود البدائل- فهو بحد ذاته اعتراف حكومي رسمي ومستمر ودائم، سابقاً وحالياً، بالفساد المتأصل.

الفساد والمساعي المستمرة

خلال سنوات سلطة النظام البائد، اختارت الحكومة معاقبة جميع المواطنين وتعطيل الحياة لإيقاف عملية الغش ولم تنجح لأن «دود الخل منه وفيه».

وفي الوقت الحالي، بعد مرور اليوم الأول للامتحانات، جاء إعلان القبض من قبل الجهات الأمنية في محافظة حماة على بعض أفراد شبكة تُروّج للسماعات اللاسلكية المخصصة للغش في الامتحانات، وما زال تعقبهم مستمراً، ولكم تخيُّل مدى انتشارها واستحواذ الكثير من الطلاب وسواهم عليها، في مدينة حماة وغيرها طبعاً، وما يترتب عليه من احتمالية الغش وتسريب للأسئلة وحلولها!

ولكن الأهم والأخطر، وغير المألوف سابقاً، هو مهاجمة سيارة تنقل أوراق امتحانية للمراكز من قبل مجموعة مسلحة في ريف درعا الغربي، ما أسفر عن اشتباكات بين قوى الأمن والمجموعة المهاجمة ومقتل أحد أفرادها وملاحقة بقية المهاجمين.

فهذا كله يشير إلى تجاوز الحظر والحجب، وهو ثغرة أمنية واضحة تهدد بالدرجة الأولى حياة الأفراد، كما نزاهة وأمن العملية الامتحانية التي تضعها الوزارة على رأس أولوياتها، على حد تعبيرها!

في المحصلة هذه أمثلة لحالات أعلن عنها وطفت على السطح، ويبقى ما خفي أعظم!

والأخطر من ذلك الدلالة على استمرار وجود شريحة فاسدة تسعى إلى تكريس انعدام تكافؤ الفرص بين الطلاب، وللاستفادة من ذلك!

تكافؤ الفرص بين من يملك ومن لا يملك على المحك...

كنتيجة في حال تكرار تجاوزات مشابهة، وخاصة مع تفجر مواقع التواصل الاجتماعي بأخبار ومنشورات متضاربة لتسريب أسئلة «كأسئلة العلوم العامة مثلاً»، مع غياب النفي أو التأكيد أو التبرير، فهذا قد يدل على ما يحاك أو قد حيك في مجموعات الظل بأساليب وطرق مستجدة، وبالتالي غياب العدالة والمساواة بين الطلاب، أي وضع مبدأ تكافؤ الفرص بينهم على المحك «بين من يملك المال أو النفوذ والسلطة، بل والسلاح، ومن لا يملك»، كما كان سائداً على مدى عقود في عهد النظام البائد من بيع وشراء أسئلة الامتحانات، وحتى مراكز امتحانية بأكملها، مما يجعل الوزارة أمام تحدٍّ كبير فيما يتعلق بإعادة النظر بسياسة العملية الامتحانية وضوابطها، خاصة مع اقتراب موعد امتحانات الثانوية العامة، التي لا تعتبر تحصيل حاصل، وإنما مفصلاً ومنعطفاً حياتياً يحدد مستقبل الطالب ومصيره التعليمي ومستقبله.

فالمطلوب اليوم أن تعيد الوزارة ترتيب أولوياتها فيما يتعلق بالمراقبة والمحاسبة والمساءلة وطرق وأساليب الوقاية من الغش، على أن يكون الطالب ومستقبله نصب عينيها، والأهم أن يكون مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب هو السائد والمطبق فعلاً.

المنظر الحضاري أهم من الجوع... حملة حمص الكبرى لطرد الفقر من الصورة!

تنفّست محافظة حمص الصعداء وأطلقت خطتها المتكاملة لمعالجة التسوّل.
لا، لا تفهموني خطأ، لم تعلن خطة لمكافحة الفقر أو البطالة أو انهيار الليرة أو تدني الرواتب أو انهيار المنظومة التعليمية والصحية، بل خطة متكاملة لمكافحة... الصورة القبيحة للفقر.

نعم، الصورة! فالحضارة في قاموس الجهات الرسمية ليست منظومة عدالة اجتماعية ولا شبكات أمان اقتصادي، بل هي صورة نظيفة لشارع نظيف، لا يعكّره طفل متسول أو امرأة تحمل رضيعاً وتطلب رغيف خبز على باب فرن.

الحضارة حسب الخطة، تبدأ من المظهر وتنتهي عند «ضبط الميدان».

محافظة حمص رصدت الظاهرة ميدانياً، وكأننا نتحدث عن وباء غريب تسلل إلى المدينة من كوكب آخر، وليس عن نتيجة منطقية لعقود من السياسات الاقتصادية التي أنتجت جيلاً كاملاً لا يعرف معنى الكفاف.

الفقر في هذا البلد لم يعد حالة فردية، بل صار هو القاعدة.

فقراء سورية لم يعودوا يسكنون على الأطراف، بل هم الأغلبية الصامتة، المنهكة، التي تعيش على فتات الدعم، إن وُجد.

تقول المحافظة إنها ستدرس حالات المتسولين وتحيل المحتاجين الحقيقيين إلى قنوات الدعم والرعاية. طيب، ممتاز، نحبّ هذه النوايا الطيبة!

لكن لحظة... من هم المحتاجون «غير الحقيقيين»؟

هل الطفل الذي يُجبر على التسوّل على إشارات المرور ليس محتاجاً؟

أم المرأة التي تعمل لدى شبكات تستغل فقرها، ليست محتاجة بل متآمرة على تشويه الصورة الحضارية؟!

ثم تقول المحافظة إنها ستتعامل مع «الاستغلال المنظّم للتسوّل» بالتنسيق مع الجهات الأمنية.

جميل! ولكن ألم يسبق لأحد أن خطر له أن يتعامل مع الاستغلال المنظّم للبلد كله؟

الاستغلال المنظم للثروات، للرواتب، للموارد، للناس!

الفقر نفسه أصبح مادة استثمارية عند بعض التجار، وبعض المسؤولين، وبعض «الشبكات» التي لا تتوقف عند الأطفال.

وتقول المحافظة إنها ستُطلق خطة «مرحلية» تتضمن بدائل دعم إنساني بمشاركة المجتمع الأهلي.

رائع! دائماً نعود إلى المجتمع الأهلي، كما لو أن على المواطن العادي أن يموّل الغذاء والتعليم والرعاية بدل الدولة. المواطن نفسه الذي قد يتحول إلى متسوّل غداً، هو الآن من يُطلب منه المشاركة في الدعم.

أيها السادة، لا تكافحوا التسوّل، كافحوا أسبابه.

لا تنظفوا الأرصفة من المتسولين بل نظفوا السياسات التي دفعتهم إلى الشارع.

فالحضارة لا تُبنى بمكانس بل بعدالة.

ولا صورة لمدينة حضارية وهناك أم تهرول خلف السيارات تطلب ثمن حليب.

ولا كرامة لبلد تصرّ حكومته على تجميل المشهد بدل معالجة الجرح.

قبل أن تطلبوا من الفقراء أن «يختفوا» لتحسين المنظر، اسألوا أنفسكم:

من دفعهم إلى الرصيف؟

ومن بقي جالساً في برجه العاجي يتحدث عن ضبط الميدان؟

بعد الزيادة: الحد الأدنى للأجور يغطي يوميين

مع انتهاء النصف الأول من عام 2025، سجّل «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» ارتفاعاً في وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، حيث بلغ وسطي التكاليف نحو 14,4 مليون ليرة سورية، فيما قدّر الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بـ9,060,771 ليرة.
يتوازى هذا الارتفاع مع تدهور متواصل في المستوى المعيشي، ورغم ارتفاع الأجور الرسمية بنسبة 200%، فإنها تظل غير قادرة على تلبية سوى يومين ونصف من حاجة الأسرة للاستهلاك بالحد الأدنى، ما يعكس فجوة شاسعة بين الدخل والإنفاق الضروري. وتتفاقم هذه الفجوة مع تزايد أعداد المتضررين من انقطاع الرواتب وعدم انتظامها وارتفاع معدلات البطالة عموماً.

■ قاسيون

في إطار سعيه المستمر لقياس مستوى تكاليف المعيشة بشكل دقيق وموضوعي، تبنّى «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ابتداءً من عدد جريدة قاسيون رقم 1036، منهجية محدّدة لحساب الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد. تنطلق هذه المنهجية من مقاربة تعتمد سلة الغذاء كمدخل أساسي في تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، مستندة إلى معيار حاجة الفرد اليومية إلى نحو 2400 حريرة، يتم الحصول عليها من مصادر غذائية متنوعة ومتوازنة.

لبناء هذا التقدير، يعود المؤشر إلى تصور محدّد للوجبة اليومية للفرد، جرى تطويره في «مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات» الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987. في حينه، لم يهدف هذا التصور إلى تأمين البقاء الفيزيولوجي للفرد فقط، بل يتعداه إلى توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أن المؤشر لا يُقارب المعيشة من زاوية استهلاكية بحتة، بل يربطها بشكل مباشر بالقدرة على الاستمرار في العمل والإنتاج ضمن دورة الحياة الاقتصادية.

ووفقاً لهذه المنهجية، تُقدّر كلفة سلة الغذاء الضروري بنسبة 40% من إجمالي تكاليف المعيشة، بينما تُشكل النسبة المتبقية «60%» مجموعة واسعة من الاحتياجات غير الغذائية، تشمل تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحي، واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، وسواها من الجوانب التي تُعد أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر. وما يميّز هذه المنهجية هو اتساقها الداخلي وقدرتها على تقديم صورة مركّبة وواضحة لتكاليف المعيشة، عبر دمج البُعد الغذائي بالحاجات الأخرى وفق منطق نسبي مدروس، يضمن تقديم تقدير دقيق إلى أبعد حد ممكن للحد الأدنى اللازم للحياة في سورية. كما أن اعتماد المؤشر على قاعدة مرجعية وطنية، صيغت في سياق اجتماعي واقتصادي محلي، يمنحه شرعية تحليلية تفتقر إليها العديد من المؤشرات العامة أو المعتمدة على نماذج مستوردة.

الأجور لا تغطي سوى 5,1% من وسطي المعيشة

في نهاية شهر حزيران 2025، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بنحو 1,614,667 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في نهاية شهر آذار، حيث انتقلت هذه التكاليف من 12,882,567 ليرة في نهاية آذار، إلى 14,497,233 ليرة في نهاية حزيران «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بنحو 1,009,167 ليرة، منتقلاً من 8,051,604 ليرة في نهاية الربع الأول، إلى 9,060,771 ليرة في نهاية الربع الثاني»، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 12,5% خلال ثلاثة أشهر «نيسان، أيار، حزيران».

في المقابل، ومع ارتفاع الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية إلى 750 ألف ليرة شهرياً، يظل الأجر شديد الهشاشة من حيث قيمته الحقيقية. وبالمقارنة مع وسطي تكاليف معيشة الأسرة كما يُقدّره «مؤشر قاسيون»، فإن هذا الأجر لا يغطي سوى نحو 5,1% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد، أي أقل من يومين ونصف من حاجة هذه الأسرة للاستهلاك بالحد الأدنى.

الارتفاع يطال معظم أسعار الغذاء

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 3,220,642 ليرة في نهاية آذار إلى 3,624,308 ليرة في نهاية حزيران. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار مكونات سلة الغذاء في الأسواق الشعبية في العاصمة دمشق.

حافظ سعر الخبز على نفسه ثابتاً، حيث ظلت تكلفة الـ500 غرام الضرورية للفرد يومياً تعادل 1,667 ليرة سورية. في المقابل، ارتفعت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بنحو 38,9%، حيث ارتفع سعر الـ75 غرام منها من 6,750 ليرة في نهاية آذار، إلى نحو 9,375 ليرة في نهاية حزيران.

وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 2,3% عن حسابات نهاية الربع الأول، إذ وصلت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً إلى 6,160 ليرة، بينما كانت في نهاية آذار الماضي 6,020 ليرة. وانخفضت أسعار الجبن بنسبة 37,5%، حيث انخفض سعر 25 غرام منه من 1,000 ليرة في نهاية آذار، إلى 625 ليرة في نهاية حزيران.

في المقابل، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 4%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 694 ليرة في نهاية آذار، إلى 722 ليرة في نهاية حزيران. بينما انخفضت أسعار الخضار بنسبة 26,2%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 2,100 ليرة في نهاية آذار، إلى 1,550 ليرة في بداية تموز 2025.

وارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 13,9%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,400 ليرة في نهاية آذار، إلى 2,733 ليرة في نهاية حزيران. أما الأرز، فقد ارتفع بنحو 58,3%، منتقلاً ثمن 70 غرام منه يومياً من 840 ليرة في نهاية آذار، إلى 1,330 ليرة في نهاية حزيران.

الأجر لا يغطي سوى نحو 5.1% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 5,4 مليون

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 4,830,963 في نهاية آذار، إلى 5,436,463 في نهاية حزيران أي أنها ارتفعت بمقدار 12,5% خلال ثلاثة أشهر.

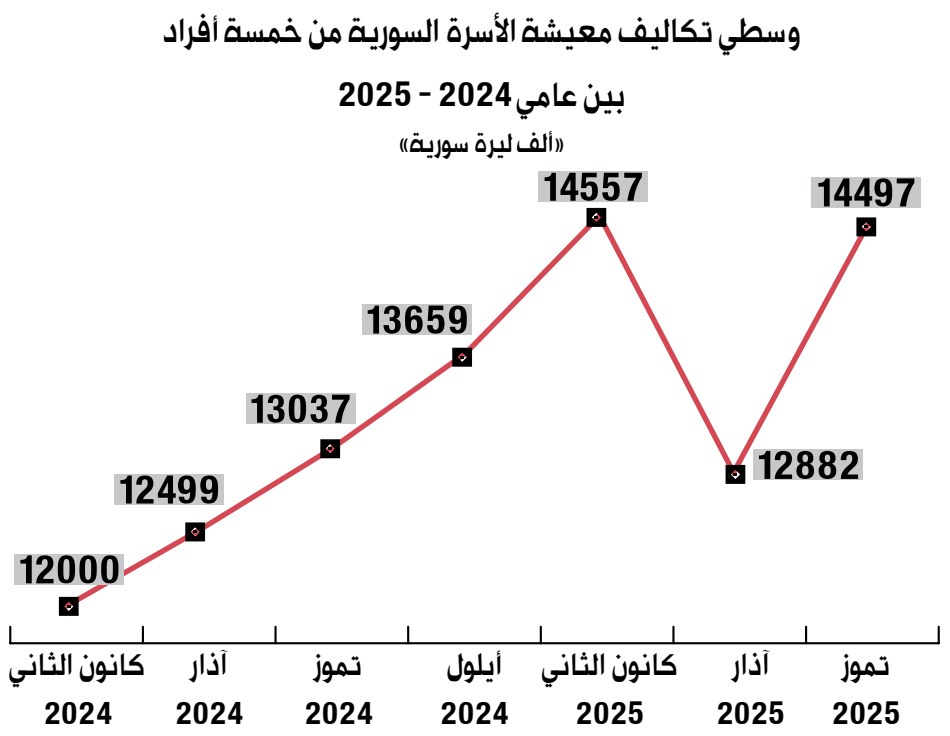

ونصف من الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة

%12,5

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة في نهاية آذار بمقدار 12,5% خلال ثلاثة أشهر.

%13,9

ارتفعت أسعار الفواكه الموسمية بنسبة 13,9%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,400 ليرة في نهاية آذار، إلى 2,733 ليرة في نهاية حزيران

%4,0

ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 4,0%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 694 ليرة في نهاية آذار، إلى 722 ليرة في نهاية حزيران

كلفة الحد الأدنى لغذاء العائلة فقط شهرياً مقابل الحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

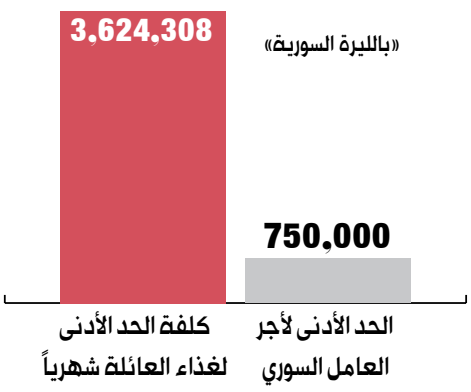

وسطي تكاليف معيشة الأسرة والحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

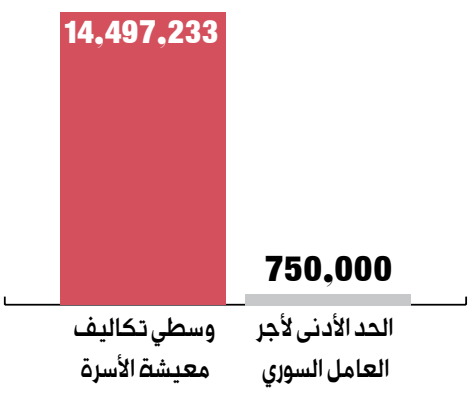

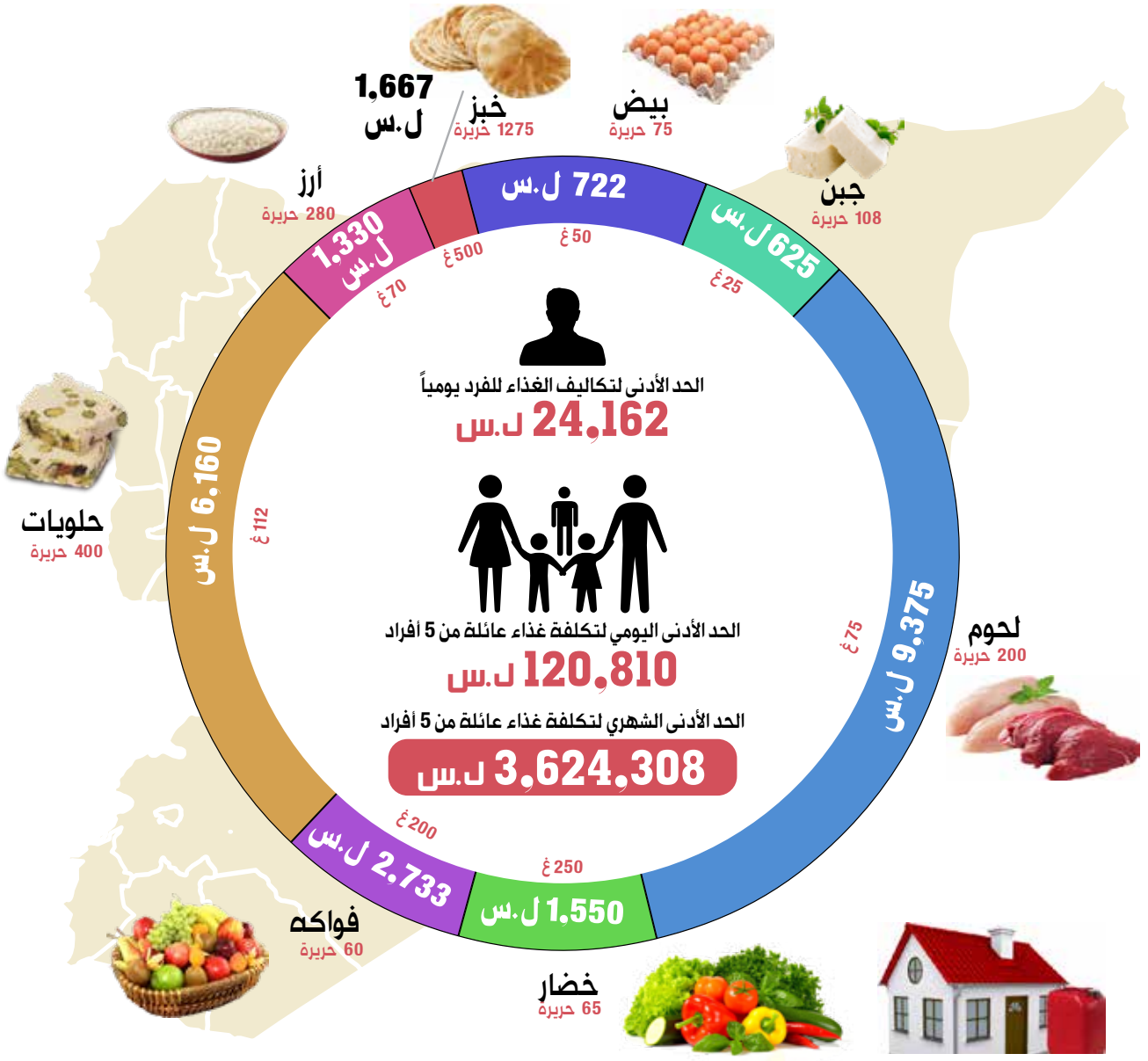

5,436,463 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 50% من إجمالي تكاليف المعيشة.

9,060,771 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

14,497,233 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ1,6

مايكل روبرتس عن «جمعية الاقتصاد غير التقليدي»

في الأسبوع الماضي، انعقد في لندن المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد غير التقليدي AHE، وتعني التسمية الاقتصاديين: «الكينزيين الجدد، الماركسيين، أتباع سرافا، الاقتصاديين المؤسسيين-التطوريين، الاجتماعيين، النمساويين، والنسوييين»، حيث يجتمعون مع بعضهم بعض أثناء تقديم أوراق بحثية. إذاً، المؤتمر هو منتدى أكاديمي للاقتصاديين الذين لا يعتبرون أنفسهم جزءاً من التيار السائد.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: اوديت الحسين

برأيي، يمكن إجمال مدارس الفكر الاقتصادي بثلاث: التيار السائد، وغير التقليدي، والماركسي. هناك شيء واحد يوحّد التيار السائد وغير التقليدي، وشيء واحد يميز الاقتصاد الماركسي عنهما: نظرية القيمة والعمل وفائض القيمة. فأولئك يرفضون صحة وأهمية مساهمة ماركس الرئيسية في فهم النظام الرأسمالي: أي أنّه نظام إنتاج من أجل الربح؛ وأن الأرباح تنشأ من استغلال قوة العمل – حيث تنشأ القيمة وفائض القيمة.

إنّ استنتاجي، خلافاً لما يُروّج له التيار السائد وغير التقليدي، هو أنّ دول الجنوب العالمي «6 مليارات نسمة» لا تلحق بالشمال العالمي «2 مليار نسمة» لأنّ الثروة «القيمة» يتم تحويلها بشكل دائم من الجنوب إلى الشمال، ولأن الربحية المتراجعة في الجنوب تقلّل من نمو إنتاجية العمل. قد تكون الصين استثناءً لأن نمو استثماراتها أقل اعتماداً على الربحية مقارنة بأي اقتصاد رئيسي آخر في الجنوب العالمي.

في الجلسة، ركّز زملائي من المتحدثين على النظرية الخاصة بالاستغلال الإمبريالي. شدّد جون سميث على أهمية وصحة النقاط الخمس التي طرحها لينين حول طبيعة الإمبريالية الحديثة في كتابه عام 1915. كان تصدير رأس المال من قبل رأس المال الأوروبي والأمريكي في القرن الحادي والعشرين بسبب «نقص فرص الاستثمار المربحة» داخلياً، أي أن انخفاض معدل الربح محلياً دفع رأس المال للبحث عن أرباح أعلى في مناطق العمل الرخيص في العالم. وقد دمرت الشركات متعددة الجنسيات من الشمال محاولات العديد من دول الجنوب لبناء قاعدة صناعية مستقلة خلال القرن العشرين. بالتالي، فإن التصنيع في الجنوب استند إلى معدلات فائض قيمة مرتفعة ناتجة عن الأجور المنخفضة. لم يكن الأمر أن الجنوب «ينتج السلع» والشمال قد صَنع، بل إن التصنيع في الجنوب في أواخر القرن العشرين قام على استغلال «بل واستغلال مفرط» للعمل هناك.

قدّم كونراد هيرولد من جامعة هوفسترا في لونغ آيلاند ملخصاً ثاقباً للمقاربات الماركسية في تفسير الاستغلال الإمبريالي خلال المئة عام الماضية منذ لينين، بدءاً من هنريك غروسمان عام 1929، ثم بيتيلايم وإيمانويل، وصولاً إلى ما يُعرف بـ«نظرية التبعية» التي جاءت أساساً من روي ماريني في أمريكا الجنوبية. رفض هيرولد النظريات البنيوية، مثل: نظرية بيريرا، التي قالت: إنّ الجنوب لم يتطور بسبب «تصنيع مبكر»، ما جعل الجنوب منتجاً للسلع الأساسية في ظل نظام صرف عملات أفاد الشمال. في خلاصة حديثه، قال هيرولد: لا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به لتطوير نظرية ماركسية قوية حول الاستغلال الإمبريالي.

في تلك الجلسة، دار بعض النقاش حول ما إذا كان نقل الربح والريع والدخل عبر التجارة الدولية وتدفقات رأس المال ناتجاً أساساً عن معدلات فائض قيمة مرتفعة «بسبب انخفاض الأجور» في الجنوب العالمي، أو بسبب معدلات تفوق تكنولوجي أعلى لدى شركات الشمال. اعتمدت نظرية إيمانويل الماركسية القديمة على فائض القيمة المرتفع، في حين أن بيتيلايم ركّز على مستويات أعلى من التركيب العضوي لرأس المال. أما أنا، فمن وجهة نظري، كلا العاملين لهما تأثير، وفي عمل مشترك قمت به مع غوليليمو كاركيدي، وجدنا أن الفروقات في التركيب العضوي لرأس المال، وفائض القيمة، ساهما معاً في نقل القيمة من الجنوب إلى الشمال.

في جلسة أخرى، قدّم كل من باتريك موكر من غرفة العمل الفيدرالية النمساوية وغوني إيسكارا من جامعة نيويورك، بحثاً تجريبياً مهماً غطى هذه القضية. باستخدام جداول المدخلات والمخرجات متعددة المناطق MRIOT، قدّروا تحويلات القيمة الدولية لـ 159 صناعة خلال الفترة من 1995 إلى 2020. وجدوا أن هناك تحويلات دولية للقيمة بلغت 5,9% من الناتج الإجمالي العالمي سنوياً خلال تلك الفترة، بإجمالي تحويلات تجاوزت 70 تريليون يورو. ليس من المفاجئ أن أكبر المستفيدين كانوا اليابان وأوروبا والولايات المتحدة، وأكبر الخاسرين كانوا البرازيل والمكسيك وإندونيسيا وروسيا.

ما كان مفاجئاً ومهماً، هو أن الصين تحوّلت من كونها خاسراً صافياً كبيراً في تحويلات القيمة خلال التسعينيات إلى رابح صاف، لا سيما منذ الركود الكبير عام 2008 الذي أصاب الشمال العالمي. لا عجب أن الإمبريالية الأمريكية وحلفاءها يسعون لخنق التنمية الاقتصادية والتقنية للصين بكل الوسائل.

كما أوضح موكر وإيسكارا، فإن تأثير التركيب الرأسمالي الأمثل VCC ومعدل فائض القيمة الأعلى RSV كانا متساويين في الأهمية في تحويلات القيمة. وفي حالة الصين، فإن التحول من خاسر صاف إلى رابح صاف، كان تقريباً بالكامل نتيجة للاستثمار المرتفع والتقدم التكنولوجي، أي الزيادة في تركيب رأس المال الأمثل.

في جلسة أخرى، قدّم توماس روتا من كلية غولدسميثس مع ريشاب كومار من جامعة ماساتشوستس مداخلة أظهرا فيها أن قانون الربحية الماركسي لا يزال ذي صلة: شدة رأس المال «مقدار رأس المال المستخدم نسبةً إلى العمل في عملية الإنتاج» ترتفع بشكل أسرع من معدل الاستغلال، وبالتالي ينخفض معدل الربح العالمي. كما وجدا أن معدل فائض القيمة أعلى في البلدان الفقيرة. وفي هذه الورقة الجديدة، وجد روتا أن التبادل غير المتكافئ للعمل هو أمر هائل. يتم إنتاج معظم القيمة في الأطراف، لكنها تُنقل إلى الشمال الإمبريالي عبر التجارة الدولية ودخل رأس المال. تستمر حصة أمريكا من القيمة المستحوذ عليها لكل عامل في الارتفاع على حساب دول الأطراف، مثل: الهند والصين، رغم أن خسائر الصين قد تقلصت بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية.

كانت هناك جلسات عديدة أخرى تناولت موضوع الإمبريالية، كما كانت هناك بعض الجلسات التي تناولت أسباب صعود الصين الاستثنائي كقوة اقتصادية، وتداعيات هذا الصعود. قدّم هو فونغ هونغ- من جامعة جونز هوبكنز- عرضاً لنتائج كتابه «صراع الإمبراطوريات». يجادل هونغ بأن الشركات الصينية المدعومة من الدولة أصبحت أكثر عدوانية مع توسعها في الأسواق المحلية والعالمية. وجاء ذلك على حساب الشركات الأمريكية. في الوقت نفسه، أدى تصدير الصين لفائضها الصناعي إلى استفزاز منافسة جيوسياسية مع الولايات المتحدة. ويزعم هونغ أن هذه الدينامية تشبه الصراعات الإمبريالية بين القوى العظمى في مطلع القرن العشرين قبل الحرب العالمية الأولى. بوجه عام، يبدو تحليل هونغ وكأنه يُحمّل «سياسات الصين العدوانية» مسؤولية تصاعد الصراع الجيوسياسي مع الولايات المتحدة، وهو استنتاج غير مفاجئ من أكاديمي في جامعة أمريكية رئيسية. بالنسبة لي، لا يمكن اعتبار الصين مجرد دولة رأسمالية أخرى بهذه البساطة.

تحدثت راما فاسوديفان من جامعة كولورادو، وهي من أبرز المدافعين عن مفهوم «الأمولة». في عرض قدمته مؤخراً بعنوان «الدولار العالمي والتمويل في الجنوب العالمي»، شددت فاسوديفان على دور التمويل كسبب للاختلالات العالمية وهيمنة الشمال على الجنوب. وترى أيضاً أن الأزمات تتزايد بسبب تراجع هيمنة الدولار. وفي إحدى الجلسات المالية، قدّم غوستافو فارغوس وألبينو لونا أطروحة تمويليّة جديدة، تقول: إن السبب الرئيسي وراء ضعف النمو في الاقتصاد المكسيكي هو تركّز الدخل. «من خلال تفضيل أرباح الشركات والطبقات ذات الدخل المرتفع، أهملت الحكومات المتعاقبة السوق المحلي والرفاه الاجتماعي». وكانت النتيجة هي ضعف الطلب الفعّال «وفقاً للنموذج الكينزي». إذاً، فإن ضعف الاقتصاد المكسيكي، بحسب هذا الطرح، لا علاقة له كثيراً بالاستغلال الإمبريالي، أو تراجع ربحية رأس المال المكسيكي، بل بتزايد عدم المساواة في الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب.

شددت فاسوديفان على دور التمويل كسبب للاختلالات العالمية وهيمنة الشمال على الجنوب وترى أيضاً أن الأزمات تتزايد بسبب تراجع هيمنة الدولار

جواز السفر ... وهم تخفيض الكلفة وحقيقة زيادتها

طرحت وزارة الداخلية يوم الخميس 26 حزيران تخفيضاً معلناً لتكلفة الجواز السوري في الداخل من مليوني ليرة إلى 1,600,000 ليرة، كإنجاز حكومي يُفترض أنه يصبّ في مصلحة المواطن ويخفف عنه الأعباء المالية.

■ سارة جمال

إلا أن هذا الطرح يركز على الأرقام المجردة بناءً على العملة المحلية دون الأخذ بالاعتبار السياق الاقتصادي الكلّي والتحولات في قيمة الليرة، ويستخدم لغة تبدو منطقية للوهلة الأولى وتخلق إحساساً لدى المواطن بوجود جهود حقيقية لتخفيف معاناته.

ماذا وراء الأرقام؟

الحقيقة أن الواقع يكشف تجاهل القرارات الحكومية للتغيير الحاصل في سعر الصرف، فإذا كانت التكلفة سابقاً مليوني ليرة بسعر صرف «15,000»، فهذا يعني أن التكلفة كانت تعادل 133 دولاراً، أما بعد التخفيض إلى 1,6 مليون ليرة، ومع تغير سعر الصرف إلى «10,000» فإن التكلفة الفعلية ترتفع إلى 160 دولاراً.

بالتالي فإن كلفة جواز السفر ارتفعت فعلياً بنسبة 20,3%، وهذا في الواقع مؤشر على ارتفاع الأعباء الحقيقية التي يتحملها المواطن، بينما يتحكم كبار سماسرة الصرف والتجار والمستوردين بالدولار.

فالتخفيض «الاسمي» بالليرة يخفي زيادة فعلية في القيمة الشرائية للخدمة بالدولار، وهي التي أصبحت معياراً في ظل التدهور الاقتصادي. ويكشف عن تآكل القوة الشرائية للمواطنين، ما يجعلهم يدفعون أكثر مقابل الخدمة نفسها.

تحويل «التخفيض» إلى عبء

يُنذر هذا التخفيض ونقيضه المتمثّل بارتفاع القيمة الدولارية بتحوله إلى زيادة فعلية في العبء المالي على المواطن.

فبينما يحاول صانعو القرار الظهور بمظهر المتفهم لاحتياجات الناس، فإن سياساتهم الاقتصادية المتخبّطة تزيد في الواقع من معاناة الناس.

ويبدو أن «ارتفاع» قيمة الليرة– الذي لا يعكس حتى الآن تحسناً حقيقياً– ما هو إلا ترويج لواقع يُظهر عكس ذلك. حيث يبدو التخفيض الظاهري «20%» من تكلفة جواز السفر أشبه بـ «خدعة بصرية» لن تنجح في تجميل الواقع المرير، فيما المحصلّة هي تحميل المواطن أعباء إضافية تحت شعار «التخفيض».

وفي هذا السياق، تتحول رسوم الخدمات الحكومية إلى آليات لجمع الأموال واستنزاف المواطنين. ولا يقتصر هذا التناقض بين الشكل والمضمون على تكلفة الجواز، بل يتجلى في جوانب أخرى من الحياة الاقتصادية، يبدو فيها أن الدولة تتحول إلى أداة لتحقيق مصالح ضيّقة على حساب الأغلبية المفقرة.

الإنجاز الوهمي

يتلاشى التخفيض المعلن– الذي يبدو إيجابياً للوهلة الأولى– أمام تدهور مستوى المعيشة. فالتخفيض الفعلي يُقاس بالقدرة على إحداث فرق إيجابي وملموس في حياة الناس، وليس بالقدرة على تخفيض الأرقام «اسمياً».

وليصبح التخفيض حقيقياً وملموساً، لا بد أن يتجاوز شعار «التخفيف» عن كاهل المواطن، وألا يكون محاولة لإنتاج «إنجاز اقتصادي» وهمي؛ فأي تخفيض في التكاليف بالعملة الوطنية، في ظل تآكل القدرة الشرائية، لا يمكن أن يكون حقيقياً ما لم يقترن بتغييرات اقتصادية تتجاوز لغة الأرقام المجردة وتتجه إلى معالجة جوهر الأزمة الاقتصادية.

الازدحام يتفاقم والمعاناة تتزايد... المواطن وفوضى السرافيس وغياب الرقابة

في وقت يُفترض فيه أن تكون وسائل النقل العامة إحدى ركائز راحة المواطن وتيسير أموره اليومية، عادت الفوضى والتسيب ليخّيما على مشهد خطوط المواصلات في العاصمة، متسببةً في ضغط يومي متواصل على الناس، وإرهاق جسدي ومادي لا يحتمل، دون أن تسجَّل أي استجابة فعلية من الجهات الرسمية المعنية بضبط هذا القطاع.

غالبية السرافيس العاملة على الخطوط الطويلة– مثل الدوار الشمالي والجنوبي، ومزة كراجات– لم تعد تلتزم بالوصول إلى نهاية خطها. بل باتت تكتفي بقطع نصف المسافة فقط، لتعود أدراجها بشكل متكرر بهدف تحقيق أرباح أكبر على حساب راحة المواطن، الذي يُضطر للنزول في منتصف الطريق وإكمال رحلته بأكثر من وسيلة نقل، ما يعني تعباً إضافياً وتكلفة مضاعفة.

أما الخطوط القصيرة، فحالها لا يقل سوءاً. فخط جرمانا– باب توما مثالٌ صارخ على غياب التوازن في توزيع السرافيس. قلة عدد الآليات العاملة على هذا الخط تجعل من التنقل فيه مهمة شبه مستحيلة في أوقات الذروة. فالركاب يتكدسون في المواقف، والانتظار قد يمتد إلى ساعات، دون أن تجد في الأفق أي بوادر لحل قريب.

المواطن اليوم لا يُعاني من ضعف الخدمة فقط، بل من غياب الرقابة الفعالة أيضاً.

أين هي دوائر النقل والمرور؟ وأين هي حماية المستهلك؟

وأين هو التخطيط الذي يُفترض أن يُراعي الحاجة الفعلية لتوزيع السرافيس حسب الكثافة السكانية والطلب؟

الكل غائب، أو في أحسن الأحوال، حضوره شكلي لا يُغيّر من الواقع شيئاً.

هذا الغياب الرسمي يُفسح المجال أمام نوع خطر من الاستغلال.

فالمواطن، الذي يكدّ من أجل قوت يومه، يجد نفسه مُجبراً على دفع أجور مضاعفة، أو ركوب وسائل نقل خاصة بأسعار باهظة، أو حتى السير على الأقدام لمسافات طويلة تحت أشعة الشمس أو في برد الشتاء.

لا يمكن اعتبار ما يحدث مجرد قصور أو عجز مؤقت، بل هو إخلال مباشر بمسؤوليات الجهات المختصة، وتجاهل صارخ لحق المواطن في تنقل كريم وآمن ومنظم. وإذا ما استمرت الجهات المعنية في هذا التجاهل، فإن الأوضاع مرشحة للمزيد من التدهور، والمواطن هو من يدفع الثمن في كل مرة.

إنّ المطالبة بحلول عاجلة وجذرية لم تعد ترفاً، بل أصبحت ضرورة ملحّة. فإعادة تنظيم خطوط النقل، وزيادة أعداد السرافيس في الخطوط التي تحتاجها، وفرض الرقابة الصارمة على الالتزام الكامل بالخطوط، ليست سوى خطوات أولى نحو معالجة أزمة باتت تُرهق العاصمة بأكملها.

رأي الخبراء حول مزاعم «التدمير الكامل» لقدرات إيران النووية

أعلنت واشنطن ضربها لثلاث منشآت نووية إيرانية في 22 حزيران 2025 وسرعان ما بدأت تظهر تحليلات ومعلومات تشكك في صحة الادّعاءات الأمريكية حول شدّة الأضرار، سواء بهذه المنشآت أو بالبرنامج النووي الإيراني عموماً، ولا سيما أن ترامب تحدث عن تدمير «كامل» أو «إنهاء» للبرنامج. وبما أنّ كثيراً من التحليلات حول الجولة الأخيرة للحرب تختلط فيها الرغبات والمواقف السياسية والذاتية المتناقضة، تجاه إيران من جهة أو تجاه الطرف الأمريكي-الصهيوني من جهة أخرى، أو لدى ما يسمى بـ«الموقف الحيادي» تجاه الصراع، فإنّ ما له قيمة أكبر في تكوين «رأي مستنير» عِلمياً حول ما حدث هو الإضاءة على بعض التحليلات العِلمية والتقنية التي ظهرت مؤخراً، لأنها تظلّ أقرب إلى الموضوعية، وخاصةً التساؤلات حول قدرة القاذفات الأمريكية الخارقة للدروع «كقنابل GBU 57 MOP» على اختراق المنشآت النووية الإيرانية المحصَّنة عميقاً تحت الجبال، مثل فوردو.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

وقع العدوان الأمريكي على إيران فجر 22 حزيران 2025 بمشاركة 7 قاذفات شبح من طراز B2 أسقطت على موقع فوردو 14 قنبلة GBU57 ضخمة خارقة للتحصينات، تزن كل منها 13,600 كيلوغرام تقريباً، قادرة على اختراق حتى 61 متراً تحت الأرض قبل الانفجار.

تعتمد المعلومات المقدّمة في هذا المقال بشكل رئيسي على تصريحات اثنين من الخبراء؛ الدكتور يسري أبو شادي، وهو عالم وخبير مصري بارز في مجال الهندسة النووية والطاقة الذرية. شغل منصب كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية «IAEA» ورئيس قسم الضمانات فيها سابقاً. أشرف على تفتيش أكثر من 500 مفاعل نووي في أكثر من 50 دولة. ودعا إلى تفعيل مشروع الضبعة النووي السلمي في مصر، معتبراً أن الطاقة النووية والمتجددة هي الحل لتحقيق الاستدامة. ويعرف عن أبو شادي جرأتُه في انتقاد ازدواجية المعايير في التعامل مع البرامج النووية، وخاصةً الازدواجية تجاه برامج «إسرائيل» وإيران. الخبير الثاني هو جيفري لويس، خبير في شؤون الانتشار النووي وأستاذ في معهد ميدلبوري للدراسات الدولية.

فوردو: 13% فقط من وحدات الطرد المركزي الإيرانية

في عدة تصريحات لوسائل إعلام عربية ودولية خلال الأسبوع الماضي، وصف أبو شادي الضربة الأمريكية على فوردو بأنها «تمثيلية»، وأنّ إيران نقلت اليورانيوم المخصّب مسبقاً، ممّا قلل تأثيرها. وقال إنّ فوردو ليست المنشأة الأهم، وأنّ أمريكا تستعرض قوتها من خلال استهدافها، مشيراً إلى أنها تقع تحت جبل من الغرانيت «صخور صلبة»، مما يجعل تدميرها الكامل بالضربات الجوية صعباً للغاية. وبذلك يتفق تقييم هذا العالِم النووي مع تقييم أوّلي سابق أعقب الضربة قدّمه سكوت ريتر ضابط المارينز الأمريكي السابق، والمفتش السابق في الأمم المتحدة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، حيث قال ريتر يومها: «إنها ضربات استعراضية لحفظ ماء الوجه، من دون أن تحقق أي شيء يُذكَر».

وذكر أبو شادي أنّ منشأة فوردو تحتوي قرابة 3,000 وحدة طرد مركزي فقط من أصل 23,000 وحدة طرد مركزي تمتلكها إيران، موزعة عبر منشآت في مواقع مختلفة. وهذا يعني أن فوردو تمثل جزءاً صغيراً من قدرات إيران في التخصيب. وأشار أبو شادي إلى امتلاك إيران 500 كيلوغرام من اليورانيوم المخصَّب بنسبة 60%، وفي حال اعتزمت صنع سلاح نووي، تكفي هذه الكمية لصنع نحو 10 قنابل نووية، كل واحدة بوزن 1,5 طن تقريباً. كما أكد أبو شادي امتلاك إيران القدرة الفنية لرفع نسبة التخصيب من 60% إلى 90% خلال أسابيع. وأشار إلى أن برنامجها النووي يعتمد على مؤسسة علمية متكاملة، ممّا يجعل اغتيال العلماء غير كاف لوقف البرنامج.

وحذّر أبو شادي من أنّ تدمير منشأة مثل فوردو [لو حدث] قد يؤدي إلى تسرب إشعاعي كارثي، يمكن أن يؤثر على دول الخليج والمنطقة ويسبب كارثة بيئية وبشرية. ومع ذلك، نفى أن تكون الضربات الأمريكية أو «الإسرائيلية» قد تسببت في تسرب إشعاعي كبير حتى الآن، مقارنةً بحادثة تشرنوبل.

مصنعٌ تخصيب وليس مَفاعلاً

أوضح أبو شادي أن منشأة فوردو ليست مفاعلاً نووياً بل هي مصنع لتخصيب اليورانيوم، مصمَّم لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب. وفيما يلي نلخّص أبرز الفروق بين مصنع التخصيب والمفاعل النووي بحسب المعلومات المتاحة.

مصنع التخصيب: يُستخدم لزيادة نسبة «اليورانيوم 235» في خام اليورانيوم، وهو نظير عنصر اليورانيوم القابل للانشطار المطلوب للاستخدام في المفاعلات النووية أو الأسلحة النووية «للاستخدام السِّلمي أو العسكري». والعملية التي تجري فيه هي تحويل خام اليورانيوم إلى غاز «سداسي فلوريد اليورانيوم UF6» باستخدام تقنيات مثل الطَّرد المركزي أو الانتشار الغازي لفصل النظير U–235 «الذي يشكل نحو 0,7% من اليورانيوم الطبيعي» عن نظير آخر لليورانيوم هو U–238. ويُنتج يورانيوم مخصّب بنسب مختلفة «مثل 3–5% للمفاعلات المدنية، أو 90% للأسلحة النووية». وهكذا فإنّ مصنع التخصيب لا ينتج طاقةً مباشرة، بل يركز على إنتاج المواد النووية. أمّا المفاعل النووي: فالغرض منه توليد الطاقة مباشرةً «كهرباء أو حرارة» عبر تفاعل الانشطار النووي المتحكَّم فيه، أو لإنتاج نظائر مشعّة للأغراض الطبية والبحثية. ويحتاج أنظمة تبريد وأمان معقدة، ويكون عادةً فوق الأرض، فهو نظرياً أكثر عرضة للاستهداف مقارنة بمصانع التخصيب. والعملية التي تجري في المفاعل هي استخدام اليورانيوم المخصَّب «عادة بنسبة 3–5%» أو البلوتونيوم كوقود. ويحدث انشطار نووي ينتج طاقة حرارية تُستخدم لتسخين الماء وتوليد بخار يحرك عنَفَات «توربينات» لإنتاج الكهرباء. ويمكن إنتاج البلوتونيوم كمنتج ثانوي، والذي يمكن استخدامه في الأسلحة النووية إذا تم فصله. ومخرجات المفاعل هي طاقة كهربائية، ونظائر مشعة «للطب أو البَحث»، ونفايات نووية. ومن الأمثلة عليه مفاعل ديمونا «الإسرائيلي»، ومفاعل بوشهر في إيران «مفاعل طاقة مدني»، أو مفاعل يونغبيون في كوريا الشمالية «يُستخدم لإنتاج البلوتونيوم».

> **بحسب تصريح الخبير النووي جيفري لويس لقناة CNN الأمريكية فإنّ الضربات الأمريكية و«الإسرائيلية» لم تنهِ البرنامج النووي الإيراني بل أخّرته «لأشهر فقط»**

تحليل صور الأقمار الصناعية

قدّم جيفري لويس تحليلاً حول الضربات الأمريكية على المنشآت النووية الإيرانية «فوردو ونطنز وأصفهان»، بناءً على صور الأقمار الصناعية وتقارير الاستخبارات. وأبرز النقاط في تحليله هي أن أضرار الضربة الأمريكية كانت محدودة. فرغم استخدامها للقنابل GBU57 الخارقة للتحصينات على منشأة فوردو لم تدمر الأجزاء تحت الأرض، حيث تقع قاعات التخصيب على عمق أكثر من 80 متراً تحت جبل صخري «لنتذكر أن قدرة اختراق القنابل المستخدمة نحو 60 متراً». وبحسب قراءة لويس لصور الأقمار الصناعية المتاحة، فإنها أظهرت ثقوباً في التلال «6 ثقوب منتظمة»، لكن دون دليل على تدمير قاعات الطرد المركزي تحت الأرض. وبحسب واشنطن بوست، قال لويس إنّ الضربات ربما استهدفت هيكل تهوية، مما يسمح للقنابل باختراق أعمق إذا كانت أعمدة التهوية عمودية، لكن هذا لم يؤدِّ إلى تدمير المنشأة بالكامل.

نقل اليورانيوم من نطنز

أكد الدكتور أبو شادي أنّ إيران نجحت في نقل 500 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% من منشأة نطنز ليلتَي 12 و13 حزيران 2025، قبل الضربات الأمريكية «التي نفّذت في 22 حزيران»، ويُحتمل أن هذه الكمية مخزّنة في أسطوانات صغيرة، وذلك لتسهيل نقلها وحمايتها. وبالمثل لاحظ جيفري لويس أنّ صور الأقمار الصناعية قبل الضربات «20–21 حزيران 2025» أظهرت نشاطاً غير عادي للشاحنات في فوردو وأصفهان، مما يشير إلى أن إيران ربما نقلت مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب «نحو 400–900 كغ بنسبة 60%» إلى مواقع سرّية قبل الضربات.

بحسب صحيفة واشنطن بوست، أشار لويس إلى أنّ الضربات الأمريكية و«الإسرائيلية» «13 و22 حزيران 2025» دمرت البنية التحتية الكهربائية فوق الأرض في نطنز، وجزءاً من «مصنع التخصيب التجريبي» فيها، لكن قاعات التخصيب تحت الأرض ربما لم تتضرّر كثيراً. وأكد لويس أن منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان تضرّرت بشدة بسبب صواريخ توماهوك الأمريكية، لكن الأنفاق القريبة التي يُعتقد أنها تستخدم لتخزين اليورانيوم المخصَّب لم تُدمَّر.

هل انتهى البرنامج النووي الإيراني؟

بحسب قناة CNN الأمريكية، شدَّد لويس على أن الضربات الأمريكية و«الإسرائيلية» لم تنهِ البرنامج النووي الإيراني، بل أخّرته «لأشهر فقط» بحسب تقديره. وذكر بأنّ إيران ما تزال تمتلك اليورانيوم المخصّب والخبرة الفنية، وربما منشآت سرّية لم تُستهدف. واقترح أنّ الحل الوحيد إذا كانت واشنطن تأمل «وقف البرنامج النووي الإيراني بشكل دائم» هو اتفاق دبلوماسي مع تفتيش دولي، وليس الضربات العسكرية، وهو رأي مماثل لما أعرب عنه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي مؤخّراً، حيث ذكر أنّ إيران «كان لديها برنامج نووي واسع وطموح وقد يكون جزء منه لا يزال قائماً»، لافتاً بأن إيران «دولة متقدّمة في التكنولوجيا النووية ولا يمكن محو هذا بعمليات عسكرية أو دونها».

التشكيك بتصريحات ترامب والبنتاغون

بحسب تقارير لسكاي نيوز وسي إن إن «25 حزيران 2025» اعتبر جيفري لويس مزاعم الرئيس ترامب ووزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث بأنّ المنشآت «أبيدت بالكامل» ادعاءات مبالَغاً فيها. وأوضح أنّ تقييم الأضرار الأولية استناداً إلى النَّمذجة قد يكون مضلّلاً، كما حدث في قصف يوغوسلافيا عام 1999، حيث تبيَّن لاحقاً أنّ الأهداف كانت «دُمى وهمية».

بحسب تصريح الخبير النووي جيفري لويس لقناة CNN الأمريكية فإنّ الضربات الأمريكية و«الإسرائيلية» لم تنهِ البرنامج النووي الإيراني بل أخّرته «لأشهر فقط»

12 يوماً... حربٌ خاطفة بتداعيات كبرى

حمل اليوم الثاني عشر للحرب بين إيران والكيان الصهيوني تطوراً مفاجئاً، وذلك بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي عن وقفٍ لإطلاق النار بين الطرفين 24 حزيران الجاري، وحاول تصوير نفسه «راع للسلام»، متناسياً أن القاذفات الاستراتيجية الأمريكية كانت نفّذت قبل ساعات ضربات على مواقع نووية إيرانية، وأن بلاده كانت الرأس المدبر لهذه المغامرة الخطيرة، فضلاً عن أنّ الجيش الأمريكي قدّم كل أشكال المعونة الممكنة لـ «إسرائيل»!

■ علاء ابوفرّاج

دخل وقف إطلاق النار دخل حيّز التنفيذ بعد ساعات من إعلان دونالد ترامب، ومرّت هذه الساعات بحالة من الترقب، خصوصاً أن الصواريخ الإيرانية لم تتوقف خلالها، وأحدثت أضراراً كبيرة ومشاهد دمار في مدن «إسرائيل» أثبتت مجدداً هشاشة العدو.

ومع أن وقف إطلاق النار لا يزال سارياً إلا أن مؤشرات كثيرة تؤكد أننا بعيدون كل البعد عن استقرار شامل في المنطقة.

حربٌ لم تحقق أهدافها

كنا عرضنا في «قاسيون» سابقاً الأهداف الحقيقية لهذه الحرب، فمن جانب الطرف المعتدي كان الهدف المعلن هو القضاء على البرنامج النووي والصاروخي الإيراني، وفي العمق لم يكن من الصعب الاستنتاج أن المطلوب كان أكبر من ذلك، وهو تحديداً قلب نظام الحكم في إيران لا بغية استبداله بنظام آخر فحسب، بل أملاً في تفتيت إيران وإنهاء وحدتها السياسية والجغرافية، وهو ما يستهدف روسيا والصين ودول الجنوب، إذ إن إنهاء إيران ودفعها للمحور المقابل من شأنه أن يتحوّل إلى عقبة كبرى أمام مشروع الشرق، الذي يحاول إيجاد تعبير سياسي عن وزنه الاقتصادي المتنامي، كما يشكل ضرب إيران نقلة إضافية في مشروع تفتيت المنطقة وإشعالها بمستوى أعلى من السابق، ويسمح بإطلاق يد الكيان الصهيوني في رقعة جغرافية واسعة بعد تحييد أهم خصومه الجديين.

من هنا يبدو وضوحاً، أن الكيان الصهيوني ومن خلفه الولايات المتحدة لم يحققا أياً من أهدافهما، فإيران أظهرت ثباتاً كبيراً في ساحة القتال رغماً عن الضربات الموجعة التي تلقتها، واستطاعت فرض مستوى متصاعداً من الضغط العسكري طوال أيام الحرب، ما جعل «إسرائيل» في حالة انكشاف استراتيجي غير مسبوق، وخصوصاً مع ظهور تقارير عن انخفاض متسارع في مخزونات الدفاع الجوي التي لن يكون تعويضها أمراً سهلاً، ومع ذلك فرض الرئيس الأمريكي وقفاً لإطلاق النار، ما طرح تساؤلاً عن النية الحقيقية منه. ويبدو أن الدرس الأول الذي تعلمته الولايات المتحدة كان ببساطة أن محاولة تحقيق الهدف عبر الاستهداف العسكري المباشر، أدى نتائج عكسية، فزاد من التلاحم الوطني الداخلي، الذي عبّر عن نفسه بأشكال مختلفة، كان أبرزها موقف المعارضة الإيرانية الوطني، وأعطى النظام القائم زخماً سياسياً، وإن نجاح الخطة الأمريكية «الطموحة» لا يمكن تحقيقه في ظرف كهذا، فحتى لو تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً بشكل أكبر ستكون بمواجهة الشعب الإيراني الموحّد، هذا فضلاً عن أن سقوط إيران كان مرفوضاً من قبل أطراف متعددة، والتي ستكون مستعدة لتقديم كلّ أشكال الدعم الممكنة ما يضاعف التكاليف مرات عديدة على الولايات المتحدة.

إنّهم محكومون بالحرب!

لكن المسألة الأساسية في فهم اللحظة الحالية، ترتبط في فهم أن خيار الحرب لم يكن ترفاً أمريكياً أو «إسرائيلياً» بل هو حاجة ملحة تُردّ إلى حجم الأزمة الداخلية، فبالنسبة للولايات المتحدة لا تبدو المجابهة العسكرية المباشرة والمفتوحة مع الصين وروسيا ممكنةً، ويكون البديل الوحيد عنها هو بإشعال حروب متوسطة الحجم، تتحول نيرانها إلى تهديد حقيقي للأقطاب الصاعدة، وتؤخر في الوقت نفسه الاستحقاقات في بناء عالم جديد ينهي النهب الذي تقوم به المراكز الغربية لدول الجنوب. أما بالنسبة للكيان، فالحرب مطلوبةٌ أيضاً، ولذلك نرى إصراراً على استمرارها منذ 7 أكتوبر 2023.

المسألة بالتأكيد أكبر من قلق نتنياهو من المحاكمة والسجن، بل وجود قناعة بأن «إسرائيل» في موقع ضعيف جداً، وهي اليوم أمام خطرٍ وجودي حقيقيٍ، وينبغي لضمان بقاء المشروع الصهيوني أن يقوم المدافعون عنه بتوجيه الضربات، وفي جميع الاتجاهات والجبهات كلّها، وإن إيقاف القتال ولو لساعة واحدة سيلحق ضرراً في المشروع ككل لن يكون إصلاحه ممكناً.

من هنا بالتحديد، لا يجب النظر إلى وقف إطلاق النار في إيران بوصفه الفصل الأخير، بل هو في أحسن الأحوال، معركة خسرت فيها «إسرائيل» وهم يعدون العدة لجولات جديدة أعنف وأكثر شراسة، لكن ونظراً لأن ساحة المعركة أكبر بكثير من إيران فإيقاف إطلاق النار على تلك الجبهة لا يعني أبداً إيقاف الحرب الشاملة التي تُشن على استقرار الشرق الأوسط.

عمل مركب ومتنوع

المرحلة التالية قد تكون مزيجاً من أدوات مختلفة، فيمكن أن تبدأ «إسرائيل» بالبحث عن الثغور الهشة بغية إحداث اختراقات مع الاستمرار في الضغط على الجبهات المتعددة، ففي إيران، قد نعود إلى الحرب الاستخباراتية التي كانت قائمة، مع زيادة الضغوط الاقتصادية وتأجيج التناقضات في الداخل، لخلق واقعٍ يسهل إنجاز المهمة المجمدة، وفي المناطق الأخرى لن يكون مستغرباً أن يتجدد القتال في لبنان، أو رفع درجات النشاط على الجبهة السورية، مع كب الزيت على النار التي لم تنطفئ بعد في الداخل السوري، ولا داعي لأن نذكر بأن الحرب في غزّة لا تزال مشتعلة، وكذلك الأمر بالنسبة للضغط على مصر والسعودية.

إن الاعتراف بأن الحرب لم تنتهِ بعد، يفرض على كافة المتضررين منها الاستعداد لما هو أسوأ، وتحصين جبهاتهم الداخلية من جهة، وتعزيز التفاهمات الجماعية في الإقليم، التي أثبتت أنّها عقبة أساسية أمام تحقيق المشروع الأمريكي–الصهيوني، فإن إدراك أن المستهدف ليس بلداً أو نظاماً بعينه، يفرض على الجميع التسامي عن الخصومات والخلافات الثنائية، والبحث عن الشكل الأمثل للتصدي للحملة الخطرة التي تستهدفهم، ويمكن على هذا الأساس أن نقول: إن الحرب الأخيرة، كانت اختباراً جديداً لمدى متانة هذه الرابطة الناشئة، فالموقف السياسي العام للدول الأساسية في الإقليم انتقل إلى موقع متقدّم أكثر، وربما كان الاستهداف الإيراني للقاعدة الأمريكية في قطر واحدةً من اللحظات الأصعب، إذ كان يمكن لتطور كهذا أن يوتّر العلاقات مع الخليج ويدفعها بشكل موضوعي إلى الخلف، لكن هذا لم يحدث، فمنَ جهة ظل التنسيق الإيراني الخليجي قائماً، ما خفف من حدة ردود الفعل، بل ظهر رئيس الاستخبارات السعودي الأسبق الأمير تركي الفيصل في مقالٍ على موقع «ذا ناشيونال» الإماراتي، في يوم الخميس 26 حزيران قال فيه: «لو كنا في عالم يسوده العدل لرأينا قنابل قاذفات [بي–2] الأمريكية تمطر ديمونا النووي الإسرائيلي ومواقع أخرى بدلاً من إيران»، وانتقد بشدّة السلوك «الإسرائيلي» والأمريكي، بل وهاجم الفوضى التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب على العالم، وذكّر قائلاً: «نحن في العالم العربي لسنا بمنأى عن هذا، فموقفنا المبدئي من هذه الصراعات مثال ساطعٌ على ما يجب على الدول والقادة والأمم فعله».

إن الاعتراف بأن الحرب لم تنتهِ بعد يفرض على كافة المتضررين منها الاستعداد لما هو أسوأ وتحصين جبهاتهم الداخلية وتعزيز التفاهمات الجماعية في الإقليم

تركي الفيصل يُعبّر عن تيار وازن داخل السعودية، ومنطقة الشرق الأوسط، التيار الذي يدرك خطورة المواجهة، ويرى في توحيد جهود المنطقة ضرورة وجودية، ولذلك يمكننا القول: إننا نملك بالفعل العناصر والمقدرات اللازمة للتصدي لهذه الهجمة، فما سبق هو حالة لم نشهدها منذ عقودٍ مضت، وهي تستند إلى مزاجٍ شعبي كبير داعم لهذا التوجه، والأهم، أنّنا موجودون بشكلٍ موضوعي في خندق بقدرات متنامية وغطاء دولي يعبّر عن ذاته بشكلٍ غير مسبوق.

نيويورك: الخطر ليس ممداني ... بل توجهات ناخبيه!

في مفاجأة سياسية كبرى، فاز زوهران ممداني، عضو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الأمريكي، بالانتخابات التمهيدية لمنصب عمدة نيويورك بحصوله على 43% من أصوات الناخبين مقابل 36% لأندرو كومو المدعوم من نخب الحزب الديمقراطي واللوبي الصهيوني. تعرض ممداني الأمريكي المسلم من أصول مهاجرة، الاشتراكي المؤيد لفلسطين لحملة شعواء، وصفته تارة بالمعادي للسامية، وأخرى بالشيوعي. وكتبت صحيفة وول ستريت جورنال: «قد يصبح لمركز الرأسمالية العالمية قريباً عمدة اشتراكي».

■ ديما النجار

الملفت في جزع مراكز المال والنخب الأمريكية، أن برنامج ممداني لا يتضمن دعوة لتغييرات جذرية في النظام الرأسمالي كما طرح بيرني ساندرز نظرياً قبل سنوات. فلممداني برنامج إصلاحي يتمركز حول تردي الأوضاع المعيشية. ويطالب بإصلاحات كتقليل تكاليف السكن، مجانية رعاية الأطفال والمواصلات، وتكاليف طعام أرخص. إلا أن ما يقلق هذه النخب يتجاوز شخص ممداني إلى القلق من أولئك الذين صوّتوا له، وما يمثله فوزه.

تغيّر حاد وسريع في المزاج الشعبي

في الأنظمة الديمقراطية البرجوازية تساعد الانتخابات في قياس حرارة المجتمع، فصعود ممداني يشير إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية المتسارع. عندما أجريت استطلاعات الرأي الأولية في شباط 2025 لم يكن ممداني يحظى سوى بـ 1% من نوايا التصويت. إلا أن الوضع تطور سريعاً ليحظى ب 42000 متطوع في حملته الانتخابية، شاركوا في طرق الأبواب وتوزيع المناشير وغيرها.

الشعب– وخاصة الشباب– يبحث عن تعبيراته السياسية التي يمكنها أن تحمل غضبه وتحوله إلى برنامج عمل يقود للتغيير. فالمجتمع الأمريكي يواجه تحدّيات لا يمكن للمنظومة السياسية والثقافية السائدة حالياً معالجتها. المطروح حتى الآن ظواهر، مثل: الممداني وساندرز، التي تفترض إمكانية إحداث التغيير المطلوب من قلب النظام الأمريكي ذو الرأسين «الحزب الجمهوري مقابل الحزب الديمقراطي». إلا أن تجربة ساندرز أثبتت سابقاً أن الإعاقة الكبرى أتت من المنظومة نفسها. يجادل البعض أن هذه الاستراتيجيات النضالية مهمة تكتيكياً لتجميع الناس بشكل أولي، وإكسابها الثقة، حيث ترى حجم تحالفها منعكساً في أرقام يصعب تقديرها من مظاهرة هنا وإضراب هناك. في حين يرى البعض أنها قد تكون مضرة استراتيجياً، إذ تخلق وهماً حول إمكانية التحالف مع العدو الطبقي، الذي لا مصلحة له بتحقيق مطالب الشعب. فلماذا يناضل المستثمرون العقاريون لتخفيض أسعار السكن والآجارات؟!

سخطٌ على القديم ومخاطر اليسار غير الجذري

من النماذج السلوكية التي تكررت مؤخراً في الانتخابات في دول غربية عديدة، أن ينتقل عدد من الناخبين من أحزاب كانت تعرف بكونها يسارية إلى أحزاب يمينية شعبوية. كثر الحديث عن ردة يمينية، إلا أن حالة نيويورك تقدم أجوبة على هذا السلوك، فقد استطاع ترامب استغلال السخط الشعبي على الديمقراطيين ليحصل على أعلى نسبة حققها الجمهوريون منذ 1988 في نيويورك «43,3%». وقد أشارت بعض وسائل الإعلام إلى بدء انحياز نيويورك لترامب خريف العام الماضي كدليل على تحول رجعي أوسع. لكن فوز زوهران يبطل هذه الفرضية، ويثبت الاستدارة نحو المرشحين المناهضين للمؤسسة من اليمين واليسار على حدّ سواء، بسبب تنامي الغضب الطبقي في المجتمع الأمريكي.

حتى لو كانت نوايا ممداني الإصلاحية صادقة، فإن برنامجه يبقى محدوداً ومحاصراً ضمن آليات النظام الرأسمالي. فلا بد من الوضوح مع الجماهير حول سيناريوهات العقبات المتوقعة التي سيعيق النظام عبرها برنامج ممداني الإصلاحي وآليات مقاومتها المزمعة. والبدء بالتعبئة الشعبية الطبقية الواسعة تحسباً للحاجة لإضرابات واسعة ومظاهرات. لدينا حتى اليوم عدد من الأمثلة التي بدأت بحماس يساري عال، كائتلاف «اليسار الراديكالي» سيريزا في اليونان، الذي تأسس كحركة مناهضة للعولمة وسياسات التقشف، وبعد صعوده للسلطة عام 2015 قام أليكسيس تسيبراس بالتوقيع على حزمة تقشف شديدة القسوة على الشعب. بالمثل، قامت حركة بوديموس في إسبانيا بالاندماج بالمؤسسة الحاكمة بعد فوزها بالانتخابات، ولم تقم بدورها الذي وعدت به في مفاوضاتها مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

التجربة التاريخية تجعل من الحديث عن تكتيكات واستراتيجيات مقاومة العدو الطبقي ضرورة لتحقيق البرامج. فأي تنازلات مبدئية قد تقود لإحباط الجماهير. وفي حال عدم وجود استراتيجية وبقاء البرنامج حبراً على ورق تفقد الجماهير الثقة بهذا التوجه، وتمنح الإعلام الرأسمالي فرصة لاتهام الاشتراكيين بالعجز، وبأنهم مجرد حالمين غير عمليين.

منع المستوطنين من مغادرة «إسرائيل» لم يكن إجراءً أمنياً!

خلال الحرب الأخيرة بين «إسرائيل» وإيران نجحت الأخيرة باستهداف غير مسبوق للعمق «الإسرائيلي» ورغم كل التبجح الصهيوني بالقدرات الخارقة للدفاعات الجوية، كانت الكاميرات قد وثّقت مئات الاستهدافات المباشرة، ومع التعتيم الشديد عن حجم وطبيعة الأضرار، ظهرت في الصحف تقارير مثيرة للاهتمام، وتحديداً تلك التي تحدثت عن هروب جماعي للمستوطنين.

■ عتاب منصور

نظراً لكون «إسرائيل» لم تشهد حدثاً مشابهاً، فلم يكن من السهل تخيّل ردة فعل المستوطنين، مع أنّهم كانوا دائماً يظهرون قلقاً من الحرب، وخصوصاً عندما تؤثر على حياتهم بشكل مباشر، متجاهلين أن الفلسطينيين يعيشون هذه الظروف على مدار الساعة. لكن أحداث الحرب الأخيرة سلّطت الضوء على نقطة ضعف كبيرة، وهي أن آلاف المستوطنين قرروا خلال 12 يوم فقط الخروج من الكيان، والذهاب والاستقرار خارجه، ويبدو أن الظاهرة كانت أكبر بكثير مما جرى تداوله في الإعلام، إلى تلك الدرجة التي اضطرت سلطات الاحتلال لأخذ إجراءات محددة لمنع السفر، فبحسب صحيفة هآرتس «أمرت الحكومة شركات الطيران المحلية بعدم السماح للمواطنين [الإسرائيليين] بالسفر الخارجي، حيث تنمو المخاوف من الهجمات الانتقامية الإيرانية المحتملة على المطارات [الإسرائيلية]».

في حين ظهرت قرارات كهذه بوصفها «إجراءات أمنية» وخوفاً من استهداف المطارات، تبين لاحقاً أن الإجراءات لم تشمل المطارات، بل حتى المعابر البرية المتاحة، مما دفع مستوطنين لمحاولة الخروج بشكل غير شرعي، وتنوّعت الطرق، إما عبر شرم الشيخ في مصر، أو عبر زوارق خاصة إلى اليونان، ومن هناك إلى أوروبا.

ما يمكن الوقوف عنده حقاً، هو أن النواة الأساسية للمشروع الصهيوني كانت ولا تزال قائمة على فكرة الاستيطان ووجود أشخاص متحمسين لهذه الفكرة، فإجراءات منع السفر هذه ليست بالطبع إجراءات أمنية، بل هي إجراءات وجودية بالنسبة للكيان، ولكنّها إجراءات قاصرة لن تكون حائلاً حقيقياً أمام منع من يريد الهجرة. يمكننا القول: إن الحرب الأخيرة قدّمت دروساً عديدة، ربما كان هذا الدرس هو أبرزها، فالكيان أضعف مما يبدو، وإن كانت نهاية المشروع الصهيوني تبدو بعيدة جداً عن أذهان الناس، فهي اليوم تبدو أقرب.

رفع نسبة الإنفاق الدفاعي يعني رفع حدّة التناقضات والخلافات الأوروبية

عقد حلف شمال الأطلسي «الناتو» قمته في لاهاي يومي الثلاثاء 24 والأربعاء 25 حزيران وسط ضغوطٍ وتوترات كبرى تجري دولياً، وكان الإعلان الأهم هو اتفاق الأعضاء، باستثناء إسبانيا، على زيادة إنفاقهم الدفاعي لنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع والأمن بحلول 2035، كما تعهد الأعضاء بتوسيع التعاون في الصناعات الدفاعية، وأكدوا دعمهم طويل الأمد لأوكرانيا.

■ يزن بوظو

قد يبدو للقارئ العادي أن النسبة صغيرة، إلا أن رفع الإنفاق لـ 5% يعني أن الاتحاد الأوروبي وحده سيزيد إنفاقه بمقدار 613 مليار يورو سنوياً، وفقاً لـ «مؤسسة الاقتصاد الجديد» البريطانية، وهي زيادة أعلى من العجز السنوي الحاصل أساساً في تحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والبيئية للاتحاد.

من جهة أخرى، فإن العديد من الدول الأعضاء للحلف غير قادرة أساساً على تحقيق نسبة الحدّ الأدنى المتفق عليها سابقاً، وهي 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الدفاعي.

ومن المعلوم، أن رفع النسبة هذه جاءت بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية التي تسهمُ أساساً لوحدها بنحو ثلثي الإنفاق الدفاعي للناتو، وترى أن ذلك مجحف وغير عادل. لكن هذا الأمر ليس بجديد، بل كان على الدوام بسياسة وتوجه أمريكي مقصود منذ قيام الحلف، بهدف إبقاء الاتحاد الأوروبي ضعيفاً، وتابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، باعتماده عليها دفاعياً، وبسبب ذلك الأمر نرى الاتحاد الأوروبي اليوم ضعيف عسكرياً بدرجة كبيرة، فلم تسعَ دوله الأعضاء لتعزيز قدراتها العسكرية طيلة العقود السابقة، واعتمدت على الحماية الأمريكية، وهو ما تركه الدول الأعضاء جيداً، وبات يشكل أزمة جدية وتخوفات عميقة لدى دول الاتحاد الأوروبي بحال قررت واشنطن الانسحاب من حلف الناتو، وهو الأمر الذي يهدد به ترامب على الدوام.

خسارة الأوروبيين

لقد تم توريط أوكرانيا ومن خلفها الاتحاد الأوروبي والناتو قبل سنوات بحرب مع روسيا، إلا أن نتائج هذه الحرب كانت بعكس توقعاتهم، فروسيا هي الطرف المنتصر في الميدان، وينعكس ذلك عليهم سياسياً وأمنياً، وتتفاقم أزمة الولايات المتحدة التي باتت تسعى للخروج من هذه الحرب، وبالفعل خفضت مساعداتها العسكرية لأوكرانيا بدرجة كبيرة مع مجيء إدارة ترامب، مما وضع النخبة الأوروبية أمام مخاطر جسيمة، ولم يعد الحديث يدور عن إمكانية استمرار الدفاع عن أوكرانيا فحسب، وإنما عن أنفسهم مباشرة.

وتحولت الحرب الأوكرانية من كونها مشروعاً لهزيمة روسيا، إلى ساحة «حرب أبدية» هدفها تأجيل إعلان نتائجها، وتحديد من المنتصر والمهزوم، وتأجيل استحقاقاتها السياسية قدر الإمكان، مهما كانت التكاليف المالية والاجتماعية، ومهما استدعى ذلك من إنتاج تطرف نازي علني وواضح.. والحقيقة، أن الاتحاد الأوروبي بات يستنزف نفسه بدعمه المالي والعسكري لأوكرانيا.

من أين؟

يوضح الإعلان، أن هذه النسبة سيجري العمل على تحقيقها في غضون عشر سنوات، دون ضمانات حقيقية بذلك، بل إن كل المؤشرات تدل على عدم قدرة الدول الأوروبية على تحقيق هذا الأمر، وخاصة من الدول الأوروبية الأضعف اقتصادياً، ومنها تلك التي تتبع سياسات تقشف أساساً، وبهذا السياق فإن اعتراض إسبانيا وعدم موافقتها علناً، لا يتعلق بها لوحدها، وإنما بالعديد من الدول الأوروبية الأخرى كهنغاريا وإيطاليا واليونان ورومانيا والخ، لكن تجنباً لحدوث أزمة وشقاق وصدمة جدية داخل الناتو، وتجنباً لخلاف حاد مع الإدارة الأمريكية، يبدو أنه تم احتواء الأمر، وتكثيفه باعتراض إسباني أحادي فقط، إلا أنه إشارة أكثر من كافية.

وفي حال سعت الدول الأوروبية جدياً لرفع هذه النسبة، فإنها ستواجه ارتدادات اجتماعية حادة حتماً، فمئات المليارات السنوية هذه ستكون بالضبط على حساب المزايا والخدمات الاجتماعية جميعها، من شبكات الضمان الصحي إلى التعليم ورفع سن التقاعد وتخفيض أجور المتقاعدين والخ ضمن هذا الحقل. مما يعني أنها مجازفة ومغامرة غير مضمونة إطلاقاً، وستؤدي لحالة عدم استقرار اجتماعي وسياسي واسع.

وبذلك فإن قمة الناتو، وإعلان أعضائه رفع نسبة الإنفاق غير الملزمة على أية حال، ليست سوى تعبير آخر جديد عن الأزمة العميقة الجارية في الغرب، وكان الطرف الوحيد السعيد بهذا الأمر هو ترامب، وترامب فقط، حيث خرج من القمة وبجعبته ذريعة بإمكانه تحريكها في أي وقت لخفض إنفاق الولايات المتحدة على الناتو.

يمكن القول مجازاً: إن رفع نسبة 5% من الإنفاق الدفاعي يعني رفع ضعفها من نسبة وحدّة تناقضات دول الاتحاد الأوروبي ودول الناتو الأعضاء، فيما بينهم من جهة، ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى، وما بين كل دولة وشعبها.. وبذلك من غير المرجح أن تتمكن «النخبة» الأوروبية من تحقيق طموحاتها قبل انهيارها، بل إن هذه القمة قد تسجل كبداية نهاية الناتو عملياً، وقد كان ترامب محقاً بقوله «لولا الولايات المتحدة لما كان الناتو موجوداً».

عمليات المقاومة الفلسطينية تتصاعد وحكومة الكيان في مأزق

عادت الحرب في غزة لتنشط بشكل أكبر بعد توقف المعركة «الإسرائيلية» الإيرانية، وكان واضحاً وجود حالة صعود عسكرية جديدة لعمليات المقاومة الفلسطينية في القطاع.

■ ملاذ سعد

شهدت قوات الاحتلال الصهيوني عدة عمليات عسكرية نوعية نفذتها المقاومة الفلسطينية ضد القوات المعادية المتوغلة، ومنها ما حصل الأسبوع الماضي في خان يونس وتسببت بمقتل 7 جنود من قوات الاحتلال، وعادت مشاهد الاشتباك من المسافة صفر للظهور من جديد، وأعلنت «سرايا القدس» عن تفجيرها لعبوة «زلزال 4» في آلية صهيونية في حي التفاح بمدينة غزة.

وعموماً، فإن الأحداث العسكرية الميدانية تصاعدت، وخاصة منها الزخم الجديد لدى فصائل المقاومة... إن هذا الزخم يعكس تطوراً سياسياً جديداً لا يمكن فصله عن تداعيات المعركة «الإسرائيلية» الإيرانية التي بدأت نتائجها بالظهور تباعاً، وتبين هزيمة سياسية واقتصادية واستراتيجية «إسرائيلية» كبيرة خلف ادّعاءات «تحقيق الأهداف».

ويمكن رصد انعكاسات ذلك على غزة بمواقف الأمريكيين أنفسهم، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب سرعان ما دعا إلى إنهاء الحرب، مما أثار حفيظة المسؤولين «الإسرائيليين»، حيث نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عنهم: «لا نفهم تفاؤل ترامب بشأن التوصل لوقف لإطلاق النار بغزة الأسبوع المقبل» وأن «إسرائيل فوجئت بتصريح ترامب».

بالتوازي مع ذلك، تناقل الإعلام الصهيوني أخباراً مفادها أن الجيش «الإسرائيلي» سيبلغ نتنياهو أن العملية في غزة تستنفذ أهدافها، وأن استمرار العمليات يهدد حياة الأسرى مباشرة.. كما يجري تداول أنباء أن البيت الأبيض سيبلغ الحكومة الإسرائيلية بضرورة إنهاء الحرب فعلاً و«تأجيل تفكيك حماس».

إن هذه الأنباء لا تشير بالضرورة إلى أن الحرب ستنتهي بهذه السرعة في غزة، إلا أنها وبكل تأكيد تعكس ضغطاً سياسياً كبيراً على حكومة نتنياهو بهذا الاتجاه، ومن ذلك – «إذا كان عدوك ضعيفاً، فأجهز عليه» – تتصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية كماً ونوعاً من جديد.

مما لا شك فيه، أن الحكومة «الإسرائيلية» المتطرفة برموزها الحالية من نتنياهو وسموتريتش وبن غفير وغيرهم سيحاولون ما بوسعهم تأجيل إنهاء الحرب وعرقلتها، بل وتصعيدها أكثر، في المقابل، فإنهم يخاطرون بخسارات سياسية أكبر وأبلغ مستقبلاً، وهو ما يعكس أزمة حكومة نتنياهو الذي بات يحضر جلسات استجواب المحكمة مرتين أسبوعياً.

هشاشة الردع الأمريكي: لماذا لا تستطيع

لا يمكن لمن تابع جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ الأميركي في حزيران 2025 أن يرى فيها مناسبةً لتقديم مرشح جديد لتسلّم قيادة «القيادة المركزية الأميركية CENTCOM» وحسب، بل لا بدّ وأن ننظر إليها كاعتراف مبطّن بأنّ الولايات المتحدة لم تعد قادرة على إدارة المنطقة كما اعتادت. فكل ما قدّمه نائب الأدميرال تشارلز كوبر من خطط «حديثة» و«مرنة» ليس إلا ستاراً لواقع بات واضحاً أكثر من أيّ وقتٍ مضى: أمريكا تتراجع، وهذا التراجع يفرض عليها إعادة تعريف تدخلها واستراتيجيتها في المنطقة.

■ عروة درويش

لا بد من التذكير بأهمية القيادة المركزية «CENTCOM» بالنسبة للنفوذ العسكري والاستراتيجي الأمريكي، فهي من أهم القيادات القتالية الموحدة التابعة للبنتاغون، وتُعنى بالعمليات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأجزاء من جنوب آسيا.

وفي جلسة استماع مجلس الشيوخ لكوبر المرشح لقيادتها، بدءاً من حديثه عن «الردع المرن» و«الوجود الذكي» وصولاً إلى «القيادة من الخلف» يمكن قراءة مفردات العجز قبل أي شيء آخر. أمريكا التي لطالما تباهت بوجودها العسكري الكثيف في الخليج والعراق وسوريا، باتت الآن تتحدث عن الطائرات المسيّرة والشراكات المحلية كبدائل... لا عن قناعة، بل لأنها لم تعد تملك القدرة على البقاء بشكلها القديم. ومع ذبول هذه القدرة، يبدو أنّ ملحقاتها من إخضاع البلدان وتغيير الأنظمة بدأت تذوي معها.

في هذا الإطار، يذكر الصحفي روبرت برنز في أسوشيتد برس بأن فكرة تغيير الأنظمة لم تعد تُقابل بالحماس الذي كانت تحظى به في السابق، بل تُعامل كـ«وصفة للفوضى»، وعودة إلى نهج كارثي لم ينجح مسبقاً، و«يبدو أنه يعكس غياب البدائل السياسية الفعّالة أكثر مما يعكس ثقة بالقوة».

من الحضور القوي إلى الرمزي

لم يتوانَ الأدميرال كوبر، في حديثه أمام اللجنة، عن الترويج لاستراتيجية جديدة تقوم على الابتكار، والطائرات المسيَّرة «بلا طيار»، وتقليل الاعتماد على الجنود على الأرض. لكنه حين قال: «نسعى إلى أن تظل القيادة المركزية قوة قتالية ذات مصداقية في المنطقة، من خلال الابتكار، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، وبناء الشراكات، وليس من خلال كثافة القوات»، كان في الواقع يعترف بأن واشنطن لم تعد تملك رفاهية الإنفاق على جيوش ضخمة في الشرق الأوسط، ولا تستطيع تحمّل تبعات سياسية جديدة لتواجدها العسكري، لا داخلياً ولا خارجياً.

ورد في هذا السياق في تحليل جوشوا كيتينغ، مؤلف كتاب «البلدان الخفية»، في منصة «vox»: «الولايات المتحدة تدخل وتنسحب، ثم تعود مجدداً... ليس لأن لديها خطة، بل لأن الفوضى التي خلّفتها سياساتها تُجبرها على العودة.

في السياق ذاته، يضيف سينا توسي، في مقال منشور في صحيفة «ذا غارديان» يتحدث عن المناوشات العسكرية الأخيرة بين إيران من جهة، والأمريكيين و«الإسرائيليين» في الجهة المقابلة، منظوراً أكثر حدة يظهر بأنّ محاولات الأمريكيين لقلب ميزان التراجع لا سبيل لها. يقول: «محاولات ترامب ونتنياهو لإعادة تشكيل الشرق الأوسط باستخدام القنابل ليست فاشلة فحسب، بل وكارثية. أظهرت إيران، بهدوء، أن الرد على الهجوم لا يكون دائماً بالسلاح، بل بالصبر الاستراتيجي».

يدرك الأمريكيون ذلك، ولهذا يتذبذبون في الذهاب والعودة. كتبت سافيا ك. ساوثي، من كلية القانون بجامعة كولومبيا ومحررة لدى «معهد كوينسي»، تحليلاً في صحيفة «ريسبونسيبل ستيتكرافت/ إدارة الدولة المسؤولة»، يتحدث عن توسّع الحضور العسكري الأمريكي الصامت في الشرق الأوسط وزيادة القوات بشكل لم يُعلَن عنه رسمياً، كشفت فيه عن تناقض صارخ في الخطاب الأمريكي. تقول: «بينما تعلن الإدارة أنها تعيد تموضع قواتها لتكون أكثر رشاقة، فإنها عملياً تقوم بنشر آلاف الجنود الإضافيين والطائرات الحربية في المنطقة... دون أي إعلان رسمي».

شرح بول ك. ماكدونالد، البروفسور من جامعة جورجيا، بالاشتراك مع جوزيف م. بارنت من جامعة نوتردام، الأمر من زاوية أعمق في تحليل أكاديمي في تقرير منشور في «كليّة الحرب العسكرية»، حيث قالا منذ عام 2024: «الانكفاء الأمريكي لا يمكن فهمه فقط في ضوء الإخفاقات الإقليمية، بل أيضاً ضمن إطار أوسع من التراجع النسبي في القوة الأمريكية الشاملة، والضغط الداخلي لإعادة توزيع الموارد نحو آسيا والداخل الأميركي».

لكنّ البروفيسور شين يي، يعرض منظوراً أوسع في مقالته التحليلية في منصّة «غوانتشا» الصينية، فيقول معلّقاً على الأعمال الأمريكية العسكرية الأخيرة: «الضربة الأميركية باستخدام قاذفات B-2 ضد منشآت نووية إيرانية لم تحقق نتائج عسكرية حاسمة، لكنها كشفت شيئاً أهم: حدود القوة الأمريكية في المنطقة، وفقدانها القدرة على فرض إرادتها كما كانت تفعل في السابق». ويضيف: «الهجمات العسكرية على إيران لم تؤدّ لفشل مشروعها النووي، بل منحت الجماعات المؤيدة للتسلح النووي داخل إيران ذريعة أكبر للمضي في خيار الردع الكامل».

تحتاج إلى «حلفاء»

في مرحلة ما بعد الهيمنة العسكرية المباشرة، تحاول أمريكا اليوم اللجوء إلى الاحتماء خلف حلفاء محليين؛ تأمل واشنطن أن تجنّدهم من بين صفوف القوات العراقية النظامية مروراً بالجيش اللبناني، وصولاً إلى أحلام «الردع الخليجي» غير المكتملة، متوّجة بالتأكيد بالحليف المخرّب «إسرائيل». كلّ ذلك يدخل ضمن سياسة «تقاسم الأعباء» التي تعني ببساطة: أنتم قاتلوا ونحن نزوّدكم ببعض السلاح والمشورة. كوبر نفسه قالها بصراحة: «الفرصة اليوم قائمة لتعزيز قدرة الشركاء المحليين على تنفيذ المهام، مما يقلل الحاجة لوجود كبير لنا».

لكن كيتينغ في «Vox» يطرح سؤالاً مفصلياً: «هل يستطيع الحلفاء المحليون أن ينفذوا الأجندة الأمريكية كما تريدها واشنطن؟ وإذا فشلوا، فهل تتدخل مجدداً؟». تتقاطع هذه النظرة مع رأي توسي في «الغارديان»، الذي يرى أن مثل هذه المقاربات ليست مضللة فقط، بل وخطرة: «كل قنبلة تُسقط في طهران أو بيروت أو دمشق، تولّد مزيداً من الصلابة في الجبهة المقابلة. هذا ليس ردعاً، بل هو تعزيز غير مباشر للمقاومة السياسية والمجتمعية».

تعلّق ساوثي في «إدارة الدولة المسؤولة» على هذا التحوّل: «استراتيجية الردع الجديدة ليست سوى امتداد لاستراتيجية قديمة: الإنكار التكتيكي للانخراط الكامل، مقابل حضور عسكري دائم يُعاد تغليفه كل مرة باسم جديد». ويضيف ماكدونالد وبارنت موضحين: «في ظل تقلص الدعم الشعبي للتدخلات الخارجية، أصبحت الولايات المتحدة تميل إلى الحلول غير المباشرة، عبر الحلفاء والوكلاء، وهو ما يسمح باستمرار النفوذ دون تحميل الرأي العام تبعات مباشرة».

في هذا السياق، يأتي رأي الباحثة الصينية لي شوانشوان تفصيلياً أكثر: «الولايات المتحدة ليست فاعلاً مستقلاً في صراعات المنطقة، بل كثيراً ما جُرّت إليها بفعل تأثير اللوبيات والمخططات طويلة الأمد التي ترسمها «إسرائيل» [وبتعبير أدق بتأثير ومخططات الصهيونية داخل الولايات المتحدة و«إسرائيل» وخارجهما – المحرر]، مثل «استراتيجية الاجتثاث» التي وُضعت منذ تسعينيات القرن الماضي». تتابع شرحها بأنّ انخراط أمريكا في الحروب السبع الكبرى في الشرق الأوسط لم يكن نتيجة استراتيجية أمريكية واضحة، بل جزءاً من تنفيذ مشروع أوسع يهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة، عبر إسقاط أنظمة وتفتيت دول.

يرى المرشح للقيادة المركزية الأمريكية بأن «التهديد الرئيسي لأمريكا هو الصين لكن علينا منع التهديدات من المنطقة قبل أن تصل إلينا»

التكنولوجيا كغطاء للهروب

لم يعد الإفراط في الحديث عن الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والحرب السيبرانية، دليلاً على التفوق، بل تحوّل في بعض السياقات إلى ذريعة للتراجع. حين لا تستطيع الولايات المتحدة السيطرة على الميدان، تبدأ بالحديث عن السيطرة عن بعد. لكن هل حقاً يمكن لدرون أمريكية أن تُمسك بخيوط المشهد المعقّد في سوريا والعراق واليمن ولبنان والبحر الأحمر؟ حتى كوبر نفسه يلمّح إلى حدود هذه القدرة حين يقول: «وجود قوة محلية على الأرض يضاعف فعالية عمليات مكافحة الإرهاب عن بعد».

تحليل كيتينغ يصف هذا التحول التقني بشكل صريح: «استخدام التكنولوجيا كبديل للتواجد المادي ليس حلاً دائماً، بل هو مسكّن لحالة إنكار... واشنطن لا تريد الاعتراف بأنها لم تنجح في تشكيل الشرق الأوسط، ولا تريد أن تبقى مسؤولة عنه أيضاً»

ويكمّل تعليق توسي الصورة: «الولايات المتحدة لم تنتصر في العراق، ولا في أفغانستان، ولا في سوريا. والآن تتعامل مع الطائرات المسيّرة وكأنها أفيون أخلاقي يغطي على فشلها المزمن في خلق حلفاء مستقرين». بينما توضح ساوثي عمق التناقض ومحدودية القدرات الأمريكية التي تغطّي على إلزامية انسحابها: «الحديث عن الحد من التدخل لم يعد مقنعاً، فالوجود العسكري الأمريكي ازداد بصمت، ولكن بصيغة غير معلنة لتفادي الجدل الداخلي... إنه تمدد مقنّع وليس انسحاباً».

في هذا الإطار، تحذر الباحثة الصينية من الطابع المسرحي للتدخل الأمريكي، والذي يظهر غرق الولايات المتحدة وعدم القدرة

واشنطن حسم معاركها في منطقتنا؟

على اعتماد استراتيجية ثابتة: «عندما يتعلق الأمر بإيران، تتّضح سطوة «الاستراتيجية المسرحية»: تقوم «إسرائيل» بالضربة الأولى، وتُجبر واشنطن على اللحاق بها، مستندة إلى خطاب الطوارئ والأمن، حتى لو لم تكن أمريكا راغبة في التورط الكامل». وتضيف: «دور أمريكا في هذا النوع من الحروب ليس القيادة، بل الإمداد والغطاء السياسي، وهو ما يمنح «إسرائيل» حرية التحرك، ويُقيد واشنطن بمصالح غيرها».

يعزز شين يي هذه الفكرة بتأكيده: «المشهد كان أشبه بعرض بصري أكثر منه عملية عسكرية جدية: طائرات B-2، توقيت محسوب، إعلام متحفز، لكن النتيجة كانت صدمة... لا شيء تغير استراتيجياً». ويتابع: «الولايات المتحدة اضطرت حتى لإبلاغ إيران بشكل غير مباشر قبل القصف، في محاولة لتفادي التصعيد. هذا وحده كاف لفهم هشاشة ما يُسمى بردع أمريكي».

ويُجْمل تقرير ماكدونالد وبارنت المعضلة ومدى الأزمة الأمريكية بالقول: «ما يُعرض كابتكار تقني هو في الواقع نتاج لضغوط عميقة: اقتصاد متقلّب، مشهد جيوسياسي مضطرب، ورأي عام تعب من الحروب الطويلة... كل هذا يفرض على واشنطن تبنّي أدوات الحرب دون أن تخوضها مباشرة».

هل انقلب الشرق الأوسط إلى «مستنقع» لواشنطن؟

كوبر، الذي نعود ونذكّر بأنه المرشح لقيادة القوات المركزية الأمريكية «السنتيكوم»، أي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأجزاء من جنوب آسيا، يذكر في جلسة ترشيحه أمام مجلس الشيوخ بأن: «التهديد الرئيسي للولايات المتحدة هو الصين، لكن علينا أن نمنع التهديدات من المنطقة قبل أن تصل إلينا».

تعليق توسي على هذه النقطة كان مباشراً: «أمريكا عالقة بين الماضي والمستقبل: لا تستطيع البقاء في الشرق الأوسط، ولا تملك رفاهية الرحيل منه». في حين يقول توسي: «حين تكون سياساتك الخارجية محكومة بالخوف من الخسارة، فإنك في الحقيقة قد خسرت فعلاً، حتى وإن بقيت في السماء بطائراتك المسيّرة».

إن هذا الحديث عن أمريكا «العالقة» في الشرق الأوسط، لا يمكن إلا أن يذكرنا، بما سبق لجيمس جيفري «الذي كان آنذاك المبعوث الأمريكي الخاص لسورية ومبعوث واشنطن لدى التحالف الدولي لهزيمة داعش» أن قاله في 16 تشرين الثاني 2020 عن تصوره للمهمة الأمريكية في سوريا: «جعل سوريا مستنقعاً للروس». ولكن هذه المرة، ومع وضع واشنطن «العالقة» في المنطقة ينبغي التساؤل: من التي غاصت أرجلها أكثر في «مستنقع» الشرق الأوسط اليوم؟

يحذّر إدوارد وايت في مقال في «فايننشال تايمز» بشكل صريح من التذبذب في وضع استراتيجية واضحة للولايات المتحدة: «سلوك واشنطن في الشرق الأوسط لم يعد يُقرأ بوصفه جزءاً من استراتيجية كبرى، بل بوصفه حالة ارتجال دائمة تُخضع الردود العسكرية لحسابات داخلية أكثر مما تُخضعها لمعادلات إقليمية أو عالمية». وتؤكد ساوثي على هذا التذبذب بالقول: «واشنطن لا تقدم جواباً واضحاً، بل تكتفي بالضبابية».

يصل ماكدونالد وبارنت إلى الجوهر بالقول: «الشرق الأوسط بات بالنسبة لواشنطن مسرحاً ثانوياً، لكنه لا يزال خطيراً بما يكفي ليتطلب الحذر... ولهذا، فالاستراتيجية الجديدة لا تعبّر عن خطة، بل عن موازنة اضطرارية بين التراجع والتهديد».

وهنا، يشدد شين يي: «نظام الأمن التقليدي في الشرق الأوسط، والذي بُني على تفوق «إسرائيل» المطلق ودعم أمريكي لا مشروط، ينهار الآن أمام مشهد جديد: إيران تصنع سلاحها، وترد بشكل غير متماثل، وأمريكا تكتفي بـ«التعبير عن القلق». يضيف: «المعادلة التي سمحت سابقاً لـ«إسرائيل» بفرض شروطها وتلقي الدعم الأمريكي غير المحدود لم تعد فعالة. واشنطن لم تعد قادرة أن تكون «شيكاً مفتوحاً» وتصادق لي شوانشوان بالقول: «تبقى واشنطن عالقة بين خدمتها وبين كلفتها».

مع وضع واشنطن «العالقة» في المنطقة ينبغي التساؤل: من التي غاصت أرجلها أكثر في «مستنقع» الشرق الأوسط اليوم؟

كتب ستيفن كالين في «وول ستريت جورنال» عن عامل ضغط آخر على واشنطن: موقف حلفائها القدامى من محاولاتها إعادة ترتيب الشرق الأوسط من جديد. يقول: «دول الخليج سعت لضعضعة إيران من قبل، لكن الحديث عن تغيير نظامها أعاد إلى الأذهان احتلال العراق والفوضى التي أعقبته، فباتوا يرسلون رسائل واضحة لواشنطن بعدم التصعيد». يعزز هذا الرأي نهجنا النقدي بأن «الردع المرن» هو محاولة تأقلم مع الظروف الجديدة التي تغيّر فيها الواقع الإقليمي: «ما حدث أثبت أن الشرق الأوسط لم يعد منصة للخيارات العسكرية الأمريكية بلا تكلفة، بل أصبح فضاءً حساساً لا يرحم مبادرات الحسم السريعة».

يُضيف تحليل مورغان ستانلي من «بزنس إنسايدر» بُعداً اقتصادياً حاسماً، حيث يحذّر من أن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط قد يؤدي لمشاكل اقتصادية لا ترغب الولايات المتحدة بإشعالها: «السيناريو الأسوأ للأسهم مرتبط بصعود نفط حاد... ارتفاع بنسبة 75% على أساس سنوي، بما يعني بلوغ خام برنت مستوى 120 دولاراً للبرميل. هذا سيناريو قد ينجم عن اضطراب مستدام في مضيق هرمز».

فشل لا يُقال بصوت عال

ما تسميه واشنطن «استراتيجية جديدة» هو في الواقع استجابة واقعية إلزامية: انخفاض النفوذ، وتراجع الاقتصاد، وتضاؤل القدرة على الحشد السياسي والعسكري. لم يعد الشرق الأوسط اليوم الساحة التي تديرها أمريكا على هواها، بل بات ساحة مفتوحة تتقاطع فيها مصالح الصين وروسيا وباكستان والهند، وإيران وتركيا والسعودية ومصر... بينما تقف أمريكا على الهامش، مكتفية بإرسال طائرات درون، ورسائل دبلوماسية، وصفقات سلاح مؤجلة.

ما يسمونه باستراتيجية «الردع المرن» ليس علامة على القوة، بل أسلوب تمويه للتغطية على حقيقة بسيطة: أن أمريكا لم تعد تستطيع أن تكون كما كانت، لا هنا... ولا في أي مكان آخر.

تؤكد ذلك الباحثة الصينية في قولها: «إن فشل «إسرائيل» في كسر إيران، يعني أن كل ما بُني على استراتيجية الاجتثاث منذ 20 عاماً سينهار... وهذا ما تخشاه واشنطن، لأن فشل «الاجتثاث» هو أيضاً فشل لها في تثبيت سيادتها على الشرق الأوسط».

ويؤكد شين يي الفكرة ذاتها في ختام مقاله: «أي محاولة لفرض وقائع استراتيجية في الشرق الأوسط عبر تكتيكات «المباغتة المحدودة» محكومة بالفشل، لأن طبيعة المنطقة تغيّرت، والأطراف الفاعلة تعلمت اللعب بلغة الخسائر المتبادلة». ويختم برسالة لافتة: «إذا كان هناك من دروس لهذه الجولة، فهي أن واشنطن – برغم استعراض القوة – لم تعد قادرة على الحسم، ولا على التراجع، ولا على الانتصار السريع. هذه هي معضلتها الكبرى».

يؤكد بيرنز في «الأسوشيتد برس» ذلك بالقول: «لماذا تُركّز الولايات المتحدة على أدوات الردع التكنولوجي والتحالفات غير المباشرة بدلاً من أي التزام قتالي مباشر؟... ببساطة، واشنطن لم تعد قادرة – سياسياً أو اقتصادياً أو أخلاقياً – على الدخول في حرب شاملة في الشرق الأوسط. الرأي العام مُنهك، والمؤسسات لا تثق بأن السيناريو سينتهي لصالحها».

إنّ هشاشة «الردع المرن» تتفاقم عند تحويل الأزمة السياسية إلى كارثة اقتصادية محتملة. يرى ستانلي أنّ: «انقطاع إمدادات النفط من هرمز قد يؤدي إلى ركود عالمي، ويؤجج موجة تضخّم تصبح عالقة بالدول الكبرى، بما يجعل الردع التكنولوجي غير كافٍ لمنع التأثيرات الاقتصادية القاسية».

كل هذا يؤكد الاستنتاج بأنّ تغيير الاستراتيجية الأمريكية لم يكن خياراً ذكياً أو استباقياً بقدر ما كان نتيجة لتآكل قدرة السيطرة والإقناع داخل مؤسسات الدولة نفسها، الأمر الذي يمكن عزوه بكلّ بساطة إلى التراجع الأمريكي العام.

رأسمالية «بيغ فارما» والاحتكار: أربع ديناميكيات وراء تراجع الابتكار

■ جيا ليو
استاذة أبحاث مساعدة، معهد السياسة العامة، جامعة جنوب الصين للتكنولوجيا
من موقع monthly review
ترجمة قاسيون بتصرف

أزمة إنتاجية صناعة الأدوية

تعاني شركات الأدوية الكبرى من أزمة إنتاجية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، اتسمت بركود خطوط إنتاج الأدوية الجديدة وانهيار براءات الاختراع.1 ففي عام 1995، على سبيل المثال، كان 75 من أفضل 100 دواء يعتمد على أربع عائلات فقط من الجزيئات.2 وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه بين عامي 2024 و2028، ستواجه أكبر عشرين شركة أدوية خطر فقدان 180 مليار دولار من مبيعاتها بسبب انتهاء صلاحية براءات الاختراع.3 ولمواجهة هذه التحديات، لم تزد شركات الأدوية الكبرى استثماراتها في البحث والتطوير. بل اعتمدت الصناعة بشكل متزايد على مصادر خارجية للابتكار الطبي. على سبيل المثال، في عام 2023، تراوحت نسبة البحث والتطوير لأكبر عشر شركات أدوية كبرى من 15,6 إلى 23 في المئة.4 ومن بين 323 دواءً جديداً وافقت عليها إدارة الغذاء والدواء «FDA» من عام 2015 إلى عام 2021، تم تطوير 138 دواءً فقط من قبل أكبر عشرين شركة أدوية، وجاءت غالبية هذه الأدوية الجديدة «65 في المئة» من مصادر خارجية، بينما تم اكتشاف 5 في المئة بشكل تعاوني و28 في المئة تم اكتشافها داخلياً.5 وهذا يتماشى مع تقرير صادر عن مكتب الميزانية بالكونجرس، والذي وجد أنه في حين أن شركات الأدوية الكبرى تمثل أكثر من نصف الأدوية الجديدة التي وافقت عليها إدارة الغذاء والدواء منذ عام 2009، فإن 20 في المئة فقط، من التجارب السريرية للمرحلة الثالثة – وهي حاسمة لتقييم نجاح تطوير الأدوية – بدأت من قبل شركات الأدوية الكبرى.

مفهوم رأسمالية الاحتكار الفكري

تُمثل «رأسمالية الاحتكار الفكري» تطوراً لنظرية «الرأسمالية الاحتكارية» التي قدمها بول باران وبول سويزي. في حين ركزت الأخيرة على تركز الفائض الاقتصادي في أيدي الاحتكارات، تُبرز الأولى كيف تحول التقدم التكنولوجي نحو الاستحواذ والريع بدلاً من الابتكار المنتج. في الصناعة الدوائية، يتجلى ذلك عبر ثلاث سمات رئيسية:

1. خصخصة المعرفة العامة: تحويل المعرفة إلى ملكية خاصة عبر حقوق الملكية الفكرية.
2. تأثير عرقلة الابتكار: احتكار الأفكار يعيق تقدم الآخرين.
3. التقلص العالمي للفرص الاستثمارية: نتيجة الحماية المفرطة للملكية الفكرية.

أربع ديناميكيات لتراجع الابتكار

الديناميكية الأولى: احتكار المعرفة عبر الشبكات الأكاديمية-السريرية-التجارية

تعتمد «بيغ فارما» على شبكات تعاون مع الحكومات والجامعات والمختبرات البحثية الصغيرة لاستخراج الابتكارات، بينما تحتفظ بحقوق الملكية. فقانون «بايه–دول» «1980» في الولايات المتحدة يسمح للجامعات بترخيص براءات الاختراع الممولة حكومياً لشركات الأدوية. النتيجة: تراجع نسبة المؤلفين الرئيسيين من شركات الأدوية في الأبحاث المنشورة، رغم اعتمادها على الابتكار الخارجي.

الديناميكية الثانية: استخراج القيمة عبر تسعير الأدوية

تتحكم شركات الأدوية الكبرى في أسعار منتجاتها عبر احتكارات براءات الاختراع، مما يخلق «مرونة طلب جامدة». مثال: سعر دواء السكري «جانوفيا» «ميرك» كان 1,99 دولار في أوروبا مقابل 8,20 دولارات في الولايات المتحدة «2013». هذا الاحتكار يتيح لها فرض أسعار تعكس «ما يتحمله المجتمع» لا تكلفة الابتكار الحقيقية. كما أدت «أمولة» الصناعة إلى تحويل الأرباح نحو مكافأة المساهمين عبر إعادة شراء الأسهم، بدلاً من استثمارها في البحث والتطوير.

بينما تُدرّ صناعة الأدوية إيرادات طائلة يُثبّط أصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية الفكرية الاستثمارات الجديدة في البحث والتطوير مستغلّين الآثار المعيقة للآليات الثلاث

الديناميكية الثالثة: عولمة قوة الاحتكار الفكري

دفعت الشركات الأمريكية والدولية لتعزيز حماية الملكية الفكرية عالمياً عبر منظمة التجارة العالمية واتفاقية «تريبس» «1995». نتج عن ذلك:

– اتفاقيات «تريبس بلاس»: تشترط حماية أشد في الاتفاقيات الثنائية.

– عقبات أمام الأدوية الجنيسة «وهي «نسخة مكافئة للدواء الأصلي تُنتج بعد انتهاء مدة براءة اختراعه، بنفس المادة الفعالة والجودة.»»: خاصة في الدول النامية.

مثال: رفع «جلياد ساينسز» دعوى قضائية ضد روسيا لإصدارها ترخيصاً إجبارياً لدواء «رمديسيفير» خلال جائحة كوفيد–19.

الديناميكية الرابعة: إقصاء المنافسين عبر احتكار المعلومات

تستخدم «بيغ فارما» ثلاث آليات لتعزيز احتكارها:

1. براءات الاختراع الثانوية: تمديد احتكار الأدوية عبر تعديلات طفيفة «الاستدامة الدائمة».
2. الأسرار التجارية: إخفاء تفاصيل التصنيع خاصة للأدوية البيولوجية المعقدة.
3. الاحتكار القانوني للبيانات: يمنح قانون «هاتش– واكسمان» «1984» فترة حماية بيانات تصل إلى 12 سنة للأدوية البيولوجية، مما يرفع تكلفة الأدوية المماثلة.

الآثار: جمود الابتكار وارتفاع التكاليف

أدت هذه الديناميكيات إلى:

– تراجع جودة الابتكار: معظم الأدوية الجديدة تعديلات طفيفة على أدوية موجودة.

– تضخم تكاليف البحث والتطوير: بلغت 6,16 مليار دولار لكل دواء جديد «2001–2020»، مع انخفاض العائد على الاستثمار إلى 1,2% في 2022.

– هيمنة قليلة: 7 من 16 شركة أدوية كبرى سجلت إنتاجية سلبية في البحث والتطوير.

جدول: استراتيجيات مواجهة منحدرات براءات الاختراع:

الشركة	الدواء المتأثر	خسائر المبيعات المتوقعة	الاستراتيجية
ميرك	كيترودا	29 مليار دولار «2023»	تطوير نسخة تحت الجلد، استحواذات
بريستول مايرز سكويب	إلكيوس	13 مليار دولار «2024»	تخفيض التكاليف، تسريح 2200 موظف
أب في	هيوميرا	35% انخفاض «2023»	التحول لأدوية جديدة «سكايزي، رينفوك»

نحو نموذج ابتكاري جديد

تظهر ديناميكيات الاحتكار الفكري كيف تحولت «بيغ فارما» من محرك للابتكار إلى قوة ريعية تعتمد على الاستحواذ الخارجي والاحتكار القانوني. لمواجهة هذا التراجع، يجب:

1. إصلاح أنظمة الملكية الفكرية: الحد من «الاستدامة الدائمة» وتعزيز الترخيص الإجباري.
2. دعم الابتكار المستقل: تمكين الشركات الناشئة والجامعات من المنافسة.
3. إعادة توجيه الأرباح: من الأمولة إلى البحث والتطوير طويل الأجل.

من دون هذه التغييرات، ستستمر أزمة الابتكار، مما يهدد الوصول إلى أدوية مبتكرة وبأسعار معقولة عالمياً.

وهكذا، بينما تُدرّ صناعة الأدوية إيرادات طائلة، يُثبّط أصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية الفكرية الاستثمارات الجديدة في البحث والتطوير، مستغلّين الآثار المعيقة للآليات الثلاث. في ظل هذه الظروف، إلى جانب الديناميكيات الأربع المذكورة سابقاً، تتطور رأسمالية الاحتكار الفكري في صناعة الأدوية اليوم، ليس في اتجاه منطق التملك والتربح فقط، بل أيضاً في اتجاه انغلاق العلوم وتراجع الابتكار الطبي.

«النافذة المكسورة»

ثمة بديهيات في علم السياسة تؤكد إحداها أن أي سلطة لا تستمد شرعيتها الفعلية إلا من الذين تحكمهم. وتنظر أخرى إلى الرضا الاجتماعي كأحد أهم عوامل الاستقرار السياسي في أي بلد.

■ إيمان الأحمد

كما يربط علم السياسة أيضاً بين الفقر ومقدار الرضا الاجتماعي للناس والمجتمع. يجري الحديث عن الفقر ليس كظاهرة اقتصادية اجتماعية فقط، بل كأزمة إنسانية متعددة الأبعاد، لا تكتفي بتهديد البنية الداخلية، بل يمكن لها أن تهدد الأمن الخارجي للبلاد، تختزل ذلك مقولة غرامشي: «لن يكون لك رأي، حتى يكون لك رغيفك الخاص. وما دون ذلك فهو مجرد صدى لرأي من يُطعمك».

وكما يقول المثل: «لا يسقط المطر على سقف واحد»، كذلك لا يميز الفقر بين مذهب وآخر، فهو وحش يثير خلفه زوابع متنوعة أنى تحرك، ويراكم غباراً كثيفاً ومشاكل متنوعة لا تحصى تتعدد أشكالها وتترابط وتطال مختلف أوجه الحياة، فوجود الفقر يعني: انخفاض مستوى الرعاية الصحية أو انعدامها أحياناً، تراجع البنية التحتية أو انهيارها، تفكك البنية الاجتماعية والأسر، هجرة، نزوح، تخلف التعليم وتراجعه... إلخ.

يكفي أن تتجول في أسواق العاصمة دمشق حيث تتراكم البضائع المختلفة في المحلات والبسطات ومع ذلك يعجز الناس عن شراء كامل حاجاتهم الأساسية، تتجمّل الوجوه المتعبة بالصبر والأمل بتغيير هذا الواقع المستمر، يعرفون الصعوبات التي تواجه بلادهم، والحاجة الملحة أكثر فأكثر لتقديم الحلول وإيجادها، ولا يأبهون بواقعهم ومعاركهم اليومية لتأمين لقمة العيش لمهاترات البعض ومعاركه الوهمية في الفضاء الإلكتروني وعلى منصات التواصل، إذ ثمة معاناة اقتصادية اجتماعية تجمعهم اليوم وتحتاج للمعالجة المباشرة. يعرف السوريون أكثر من غيرهم عدوهم الحقيقي ومتلازماته «الفقر والفساد وغياب المشاركة والحريات السياسية ... إلخ» مما أنتجته منظومة الاستبداد خلال عقود مضت. وهم إذ يستعجلون اليوم الحلول، ليس بوارد الترف أو نفاد الصبر كما يسوق البعض للتأجيل والتسويف والانتظار بمقولات مثل: «تحملتوا ستين سنة، ما فيكن تنطروا هلا كم سنة تانية» ... إلخ، بل بمقدار الفهم العميق لنتائج التأخير الكارثية على العباد والبلاد.

تؤكد نظرية «النافذة المكسورة» تأثير تراكم المشاكل على بنية المجتمع واستقراره السياسي، ظهرت النظرية أولاً في مقال لعالمي الاجتماع جيمس ويلسون وجورج كيلينغ عام «1982»، ثم طُبقت في مجال علم الجريمة والسياسة الاجتماعية لتمتد لاحقاً إلى الحقل السياسي المباشر، ومفادها أن استمرار المشكلات الصغيرة غير المُعالَجة وتصاعدها يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية. فحسب جورج كيلينغ: «الجرائم الكبيرة لا تبدأ بطلق نار، بل بزجاجة مكسورة تُترك في الشارع». من هنا تأتي ضرورة الإسراع في المعالجة وتقديم حلول جذرية للمشاكل المتراكمة والمتفاقمة، والنظر إليها بجدية مهما بدت صغيرة.

أخبار ثقافية

فعاليات ثقافية في حلب ودمشق

افتُتح «معرض حلب الدوري الأول للكتاب» بجهد تشاركي بين دار الوثائق الورقية، مكتبة آغورا، مكتبة رفوف الكتب، ومتجر مليكا للكتب في منتدى حلب عاصمة الثقافة يوم 26 – 6 2025 ويقدم المعرض الذي يمتد إلى خمسة أيام، أكثر من 3000 عنوان في شتى المجالات وشهد الافتتاح حضوراً لافتاً من المثقفين والمهتمين، وأشار منظموه إلى أنه «يُعدّ الأكبر من نوعه في المدينة منذ عقود، وأنه يُعيد كتباً كانت محرومة من التداول، ويفتح المجال أمام القارئ لاكتشاف أعمال عربية وعالمية متنوعة». وتتواصل ضمنه فعاليات ثقافية مختلفة تتضمن حفلات توقيع كتب وأمسيات ثقافية.

أما في دمشق فقد انطلقت فعالية «ثلاثة أيام من الفن والذاكرة» بمتحف دمشق الوطني برعاية وزارة الثقافة قدمت فيها معرضاً فنياً بعنوان «لمن لم يُذكر... ولن يُنسى»، باستخدام فن الأوريجامي الياباني، واستضافت جلسة حوارية مع أهالي المعتقلين والمفقودين والمغيبين قسراً من السوريين، كما شهدت الفعالية عزفاً حياً لعازف الكلارينيت كنان العظمة، إضافة إلى فيلم وثائقي بعنوان «عيوني».

غزة والمشهد الإعلامي

أفاد تقرير جديد نُشر عبر منصة «هارفرد داتافيرس» بأن عدد الفلسطينيين المفقودين في غزة منذ أكتوبر 2023 بلغ نحو 377 ألف شخص أعدّ التقرير، البروفيسور يعقوب غارب، معتمداً على تحليلات بيانات سكانية وخرائط تفصيلية ليكشف عن تراجع حاد في أعداد سكان القطاع، وسط استمرار العمليات العسكرية والحصار الصهيوني.

وتطرح الأرقام الجديدة تساؤلات جدية عن حجم الكارثة الإنسانية في غزة والعدد الحقيقي للضحايا، خصوصاً مع غياب أي أثر لعشرات الآلاف من الأطفال والعائلات التي لم يُعرف مصيرها بعد. كما أظهرت تقارير بحثية ودراسات حقوقية حديثة أنّ ما تتعرض له غزة يرقى إلى جريمة إبادة جماعية وفقاً للتعريفات القانونية الدولية.

من جهة أخرى تراجعت التغطية الإعلامية لجرائم الاحتلال في غزة، خلال أيام الحرب التي شنها كيان الاحتلال على إيران لمدة 12 يوماً، لصالح تغطية أحداثها، ولكن مع توقّفها عادت غزة لتتصدّر واجهة الأخبار وتؤكد أنه رغم التوقف المؤقّت للمعارك فيها فإنّ الإبادة واستهداف مئات النازحين الباحثين عن مساعدات غذائية لم تتوقف وسط حصار خانق ومجاعة تتفاقم.

كانوا وكنا

فسخ الانتخاب المزور لنقابة النسيج في حلب

جرت منذ مدة انتخابات نقابة عمال الغزل والنسيج في حلب وفاز في نتيجة هذه الانتخابات بعض العناصر من عملاء ارباب العمل والعناصر الناصرية التي اصبحت عميلة لارباب العمل وجهال الباحث وبعض العناصر الرجعية . وقد قدم بعض المرشحين طعوناً الى لجنة الطعون التي تشكلت برئاسة القاضي سلطان .

وظهر من التحقيق الذي قامت به لجنة الطعون واستندت اليه في فسخ الانتخابات عدم شرعيتها ما يلي :

١ ـ ان سجلات المنتسبين الى النقابة والتي قدمها مكتب النقابة السابق مختومة باسماء مزورة وشطبت على اسماء اصحابها من اصحاب الحرف او المتاجر لا علاقة لهم بعمال الغزل والنسيج .

٢ ـ وتبين ايضا ان بعض اسماء المنتسبين للنقابة اشخاص لم يسبق لهم ان اشتغلوا طوال حياتهم في مهنة الغزل والنسيج الا كعمال .

٣ ـ وتبين ان بعض المرشحين الذين نجحوا بعضوية مكتب النقابة هم من ارباب العمل وعلى قسم هذا التزوير الذي تم في انتخاب نقابة عمال الغزل والنسيج قررت لجنة الطعون المذكورة ما يلي :

١ ـ فسخ انتخابات نقابة عمال الغزل والنسيج الالي في حلب الجارية في ١١ ـ ١١ ـ ١٩٦٣

٢ ـ اعادة النظر في سجلات المنتسبين والعمل على تصحيحها بحذف جديتها بما يتسجم مع العدد الفعلي للعمال

٣ ـ اعادة الانتخابات في موعد تحدده لجنة الانتخابات الخاصة .

ان فسخ هذه الانتخابات اظهر ان العناصر الناصرية قد تكتلت اثناء الوحدة بالانتساب على ارباب العمال لوصولها الى قيادة النقابات انما قامت بتزوير بطاقة النقابة وحشد عدد كبير من الانصار من غير العمال في سجلات النقابة .

ان فسخ هذه الانتخابات الاخيرة يشير بوضوح الى ان الرقم الذي تقدم به بعض عملاء ارباب العمل للوصول الى قيادة احدى النقابات الهامة في سورية للحفاظ على سيطرة ارباب العمل على العمال .

ان فسخ الانتخابات الاخيرة هذه يجب ان يكون حافزا لكل القوى الشريفة في

جرت انتخابات نقابة عمال الغزل النسيج في حلب في تشرين الأول عام 1963، وحدث تزوير كبير في الانتخابات لصالح أرباب العمل. فقدم المرشحون من النقابيين والعمال الطعون القانونية التي أدت إلى فسخ الانتخابات المزورة وإعادة الانتخاب في نقابة الغزل والنسيج. جريدة الأخبار 3 تشرين الثاني 1963

إدانات شعبية ورسمية واسعة

عبرت الأوساط الشعبية السورية عن إدانتها للتفجير الإرهابي الذي استهدف كنيسة مار إلياس في حي دويلعة في دمشق. واتخذ التعبير أشكالاً متعددة، بينها بيانات أصدرتها قوى سياسية متعددة، وتجمعات محلية من مناطق متعددة في سورية، واعتصامات متعاطفة ذات طابع أهلي، كما جرى في درعا والسويداء وداريا وحلب وأماكن أخرى في البلاد.

كذلك عبر رجال دين إسلامي ومسيحي عن إدانتهم للعمل الإرهابي، حيث أطلق البطريرك يوحنا العاشر اليازجي صرخة ألم في كلمة ألقاها عقب التفجير الإرهابي، بينَ ما جاء فيها: «في هذا اليوم الذي تحيي فيه كنيستنا، أنطاكيا، ذكرى جميع قديسي أنطاكيا، ضربت يد الشر الغادرة، مُزهقةً أرواحنا وأرواح أحبائنا...»، كما طالب السلطات السورية بتحمل مسؤولياتها في حفظ أمن السوريين بمختلف انتماءاتهم، وبالتعامل مع كل السوريين، وفي كل المجالات باعتبارهم مواطنين متساويين دون أي تفرقة بينهم، كما أكد على عمق الانتماء إلى الأرض السورية والشعب السوري، وأن لا إمكانية لزعزعة هذا الانتماء عبر التخويف أو الترهيب.

ومن خارج سورية، وصلت رسائل تعزية وتضامن من دول عربية وأجنبية، ومن رجال دين مسيحي وإسلامي، تعبر عن تضامنها ووقوفها مع السوريين بمختلف معتقداتهم في وجه الإرهاب ومحاولات تفجير الداخل السوري مجدداً.

أعاد التفجير الإجرامي أشباح الماضي القريب لتحوم فوق المشهد السوري، وتثير مخاوف السوريين من الانزلاق مجدداً نحو دائرة الدم والعنف والدمار، ولكنها في الوقت نفسه أظهرت مستوى الوعي الشعبي العام الرافض للتفرقة على أسس دينية أو طائفية أو قومية؛ هذا المستوى من الوعي الذي ينبغي له أن يتجلى عبر التعبير عن إرادته الحرة في إدارة بلاده الواحدة الموحدة، وتقرير مصيرها، عبر حوار سوري حقيقي مدخله هو مؤتمر وطني عام تنتج عنه حكومة وحدة وطنية شاملة، تكون أداة السوريين في النهوض من سنوات الدمار والتخريب باتجاه الاستقرار والازدهار وإعادة الإعمار على أساس المواطنة السورية المتساوية، التي يساوي فيها السوري السوري بغض النظر عن أي انتماء ما قبل وطني...

بيان من حزب الإرادة الشعبية حول العمل الإرهابي في دويلعة

تشير التقارير الأخيرة إلى ارتفاع عدد شهداء العمل الإرهابي الذي استهدف يوم أمس الأحد 2025/6/22، كنيسة مار إلياس في حي دويلعة في دمشق، إلى 25 شهيداً إضافة إلى 59 مصاباً.

إن حزب الإرادة الشعبية، وإذ يعزي أهالي الشهداء ويشاركهم حزنهم، فإنه يدين ويستنكر هذا العمل الإجرامي الشنيع، ويطالب السلطات القائمة بالعمل للكشف عن مرتكبيه وخلفياتهم، وبالتحوط ضد أي أعمال تخريب قادمة، وبتجريم قانوني واضح وصارم للتحريض الطائفي والديني ولخطابات الكراهية بمختلف أنواعها، وبمحاسبة مرتكبي التحريض الذي يساهم في تعزيز هذا النمط من الجرائم الإرهابية.

إنّ الأعمال الإرهابية، وبغض النظر عن أدواتها المباشرة، وعن الفكر المتطرف الذي تحمله تلك الأدوات، هي في نهاية المطاف أعمال ذات أهداف سياسية ينبغي معرفتها ومعرفة صاحب المصلحة الحقيقية فيها، للوقوف ضد تلك الأهداف ومنع تحقيقها.

في هذا السياق، فإن هذا العمل الإرهابي الذي يحمل بصمات وسمات «داعش»، يندرج ضمن إطار المشروع الأوسع المسمى «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يدفع باتجاهه كيان الاحتلال ومن خلفه الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعترف رئيسها الحالي في وقت سابق بأن داعش نفسها هي أداة أمريكية اخترعتها هيلاري كلينتون.

وفي ظل عجز الكيان وداعميه عن تحقيق أي من أهدافهم في الحروب العدوانية التي يخوضونها في منطقتنا، فإن العمل الإرهابي في دويلعة هو مؤشر على عمل استباقي وتمهيدي يهدف لإعادة إشعال سورية بأكملها عبر إدخالها في مقتلة دموية فظيعة. التصدي لهذا المخطط، يتطلب أعلى درجات الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب السوري بمختلف تكويناته، ويتطلب انتقالاً حقيقياً نحو مواطنة متساوية ومشاركة سياسية حقيقية يشعر فيها السوريون جميعهم بأنهم متساوون ومتكافئون أمام القانون دون تمييز من أي نوع فيما بينهم.

الرحمة للشهداء والعزاء لذويهم والشفاء العاجل للجرحى

■ دمشق
2025/6/23

حزب الإرادة الشعبية